

جلال أمين

خرافة التقدم والتخلف

العرب والحضارة الغربية فى مستهل القرن الواحد والعشرين



دار الشروق

خراقة التقدفم والتخلف

الطبعة الأولى

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

الطبعة الثانية

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

جميع حقوق المنتج محفوظة

دار الشروق

٨ شارع سيديويه المصري

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٣٣٩٩٤

فاكس: ٢٧٥٦٧٤ (٢٠٢)

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

جلال أمين

خرافة التقدم والتخلف

العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين

دار الشروق

مقدمة

هذا الكتاب يثير شكوكا كثيرة في صحة الاعتقاد بفكرة التقدم والتخلف، وفيما إذا كان من الجائز وصف دول أو أمم بأنها «متقدمة» وأخرى بأنها «متخلفة» أو «متأخرة». نعم قد تنجح بعض الأمم في تحقيق إنجازات في أمور معينة وتعجز عنها غيرها، ولكن الوصف الشائع لبعض الأمم «بالتقدم» ولأخرى «بالتخلف» لا يقترن عادة بتحديد ميدان معين أو ميادين بعينها، بل يطلق بصفة عامة ودون تمييز، وكأن التفوق عام والتخلف في كل شيء.

يبدأ الكتاب ببيان أن فكرة التقدم والتخلف، بعكس ما قد يظن، ليست فكرة قديمة، كما أنها ليست بديهية، بل العكس هو الصحيح. ويتساءل عن السبب في ظهورها وانتشارها، كما يتبع نشأة وتطور «عقدة الخواجة»، وهي عقدة اقترنت بالاعتقاد بفكرة التقدم والتخلف عند أجيال متتالية من المصريين (الفصل الأول).

ثم يشكك في جواز قياس التقدم والتخلف بمقياس اقتصادي بحت وهو التنمية الاقتصادية (الفصل الثاني)، وفي اعتبار بعض الأمم أكثر تقدما في مضمار التنمية الإنسانية من غيرها (الفصل الثالث).

ثم يتناول الكتاب ستة ميادين شاع الاعتقاد، بغير وجه حق، أن أمما معينة من دون غيرها قد أحرزت فيها تقدما رائعا وإنجازات عظيمة، وهي ميادين الحرية والديمقراطية والنظام الاقتصادي وحقوق الإنسان وثورة المعلومات وعلم الأخلاق (الفصل الرابع إلى التاسع)، ويدحض اتهام بعض الأمم والدول، وعلى الأخص العرب والمسلمين، بالإرهاب، فيعد هذا الوصف اختراعا من الاختراعات التي أريد بها تحقيق السيطرة على موارد ومقدرات هذه الأمم والدول (الفصل العاشر).

ثم يبين الكتاب العلاقة بين هذا كله وبين ما صورّه كاتبان عظيمان، منذ أكثر من نصف قرن، هما ألدوس هكسلي وجورج أورويل، من اتجاه الحضارة الغربية إلى «التقدم إلى الخلف»، وهو ما يتناقض تماما مع الاعتقاد بفكرة التقدم (الفصل الحادى عشر).

إن هذا الكتاب لا ينكر بالطبع الحاجة الماسة إلى الإصلاح، فعيوبنا كثيرة وأوجه نقصنا صارخة ومؤلمة، ولكن الإصلاح المنشود ليس أن نفعل مثلما فعل الآخرون، فيبين الفصل الأخير أن الإصلاح شىء و«التحديث» شىء آخر.

جلال أمين

القاهرة، ١٨ فبراير ٢٠٠٥

خرافة التقدم والتخلف

لكل عصر خرافاته وأساطيره. ومن خرافات العصر الحديث فكرة التقدم (progress)، أى الاعتقاد بأن التاريخ الإنسانى تاريخ تقدم متصل من الأسوأ إلى الأفضل، وكأننا نرتقى درجات سلم، كل درجة أعلى وأفضل مما قبلها. إذا كان الأمر كذلك، فالحاضر لابد أن يكون أفضل من الماضى، والمستقبل أفضل منهما جميعاً.

إنى لا أقصد باعتناق فكرة «التقدم»، مجرد الاعتقاد بأن الإنسان يحقق تقدماً فى أشياء معينة، بل الاعتقاد بأنه يحقق تقدماً «بوجه عام»، وفى حياته كلها مأخوذة ككل، والتفضيل العام للحاضر على الماضى، وللمستقبل على الحاضر، ليس فى هذا الشيء بعينه أو ذاك، بل «بصفة عامة»، أى الاعتقاد بأن الإنسان لا يطرأ عليه فقط - مع مرور الوقت - التغير المستمر (والتغير قد يشمل التحسن فى أشياء والتدهور فى أشياء أخرى) بل بأنه يتحسن باستمرار.

إنى أزعـم أن هذا الاعتقاد فى فكرة التقدم، هو اعتقاد شائع يكاد أن يكون فى الهواء الذى نتنفسه: يتسرب إلينا، دون أن نشعر، مع المقررات المدرسية ونحن صغار، ونتجرعه من الكتب ووسائل الإعلام، ومن الخطب السياسية عن خطط المستقبل ومعدلات التنمية والاستثمار... الخ.

التاريخ نقسّمه إلى قديم ووسيط وحديث، والحديث هو بالطبع (هذا هو المفهوم دائماً) أفضلها جميعاً. والنظم السياسية نقسمها إلى «تقليدى» (traditional)، أى قديم، و«عصرى» (modern)، أو حديث. والانتقال من هذا إلى ذاك هو انتقال محمود بالطبع، ومطلوب إن لم يكن قد حدث بعد. والتطور الاقتصادى يقسم إلى

مراحل منها أيضاً مرحلة الاقتصاد «التقليدى»، ثم يعقبها «التمهيد للانطلاق»، ثم «الانطلاق»، وبعد هذا يحدث «النضوج» الذى لا يكتمل إلا بالوصول إلى غط الحياة الأمريكية الحالى، الذى هو أفضل مراحل التطور الاقتصادى طراً. صحيح أن هناك من قال مؤخراً، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية، «بنهاية التاريخ»، وكأن الإنسان لن يكون له مستقبل، ولكن الاسم الذى أعطى لهذا الكتاب لا يفصح بالضبط عن قصد المؤلف (فوكوياما)، فهو لا يقصد بالمرة دحض فكرة التقدم، بل العكس بالضبط. يقصد أن الإنسان قد وصل أخيراً إلى الحكمة المتمثلة فى إدراك أن النظام الاقتصادى والسياسى الأمثل هو نظام الحرية الاقتصادية والليبرالية السياسية المطبق حالياً فى الولايات المتحدة، ولا يزال المستقبل يعد بمزيد من التحسن، ولكن ليس فى مجال الأيديولوجيات واختيار النظام الاقتصادى أو السياسى، فقد وصلنا بالفعل إلى الكمال فى هذا الصدد، ولكن فى أشياء أخرى.

هل هناك وصف يمكن أن تصف به شخصاً أو شيئاً أفضل من وصفه بأنه عصرى أو مودرن modern؟ وهل هناك وصف يمكن أن تطلقه أسوأ من وصف شخص بأنه «رجعى»، أو «لا يجارى العصر» أو «متخلف عنه»، أو «معاد لتيار التاريخ» أو أنه من «مخلفات الماضى»؟.

ثم ما هذا الاحتفاء البالغ بدخولنا قرناً جديداً، وكل هذا الصخب الذى نستقبل به هذا القرن الحادى والعشرين؟ إن السياسيين لا يجدون شيئاً يثيرون به الحماسة للعمل والإصلاح أفضل من قولهم بضرورة تأهيل أنفسنا لاستقبال القرن الجديد، وأتأنا إن لم نفعل هذا أو ذاك فسنعود أدراجنا إلى القرن التاسع عشر أو حتى إلى العصور الوسطى، بينما يدخل غيرنا القرن الحادى والعشرين بجدارة واستحقاق!.

لاشك أن للإيمان بفكرة التقدم علاقة وثيقة أيضاً بموقفنا من الأطفال، حيث نكاد نظن أنهم لابد أن يصبحوا أفضل منا، وننظر إليهم بإعجاب عندما نراهم يتعاملون مع أجهزة الكمبيوتر بمهارة تفوق مهارتنا، ويتقنون استخدام أجهزة الموسيقى الحديثة أو يميزون بين الأنواع المختلفة من السيارات ويعرفون على الفور فيم يختلف أحدث طراز عن سابقه، بينما نظهر نحن جهلاً فاضحاً بهذا كله.

والأطفال يعاملون كبار السن كما يعامل الجميع الماضى . وبينما كان كبار السن يحظون فى عصور سابقة بكل أنواع الاحترام والتبجيل ويتوقعون من الأطفال وصغار السن أن يلتزموا غاية الأدب فى معاملتهم، انعكس الأمر الآن وأصبح الأدب واللفظ كله شيئاً مطلوباً ومحموداً فى معاملة الأطفال ولا يهم كثيراً فى معاملة الكبار .

بل حتى فى تقييم الفنون والآداب ، وهى التى يفترض أنها لا تخضع لما يخضع له العلم من تقييم موضوعى والمقارنة بين «التخلف» و «التقدم» ، نجد أن من أقوى عبارات الشئ التى يمكن أن يقال فى وصف لوحة رسم قديمة ، أو إناء من الفخار صنع منذ قرون سحيقة ، أو قصيدة شعر قالها شاعر قديم ، أن نقول إن هذا أو ذلك «يبدو عصرياً بدرجة مذهشة !» أى أنه يقترب من غط رسوماتنا وفنوننا الحالية بدرجة تدعو إلى الإعجاب حقاً ! ، أو أن يقال فى مدح هذا العمل الفنى أو ذلك بأنه كان «يمهّد بدرجة مذهشة لما حدث بعد ذلك من تطور» أو أنه كان «سابقاً لعصره» ! .



لاشك فى أن مثل هذا التقديس للمستقبل والتسليم الأعمى بفكرة التقدم لا يجدهما بنفس الدرجة ، بل وقد لا نجد على الإطلاق ، لدى الكثيرين من البسطاء : بسطاء التعليم وبسطاء الدخل . وهى ظاهرة لا تدل بالمرّة على أن هؤلاء هم بالضرورة بسطاء أيضاً فى الحكمة ، أو أنهم أقل إدراكاً «لحقيقة الأشياء» . كل ما هنالك هو أن هؤلاء لم يتعرضوا كما تعرض غيرهم لهذه الجرعات القوية من عقيدة التقدم وتقديس المستقبل واحتقار كل ما هو قديم ، بسبب قلة حظهم من التعليم وضعف قدرتهم على متابعة وسائل الإعلام والثقافة الحديثة . إنى لا أدافع بالطبع عن الأمية أو عن انخفاض مستوى التعليم ، ولكنى أريد فقط أن ألفت النظر إلى ما ينطوى عليه التعليم الحديث من بعض الأفكار المسبقة ومن المسلمات والعقائد التى تغرس فى أذهان التلاميذ وكأنها حقائق ، دون أن تكون بالضرورة كذلك ، ومن بين هذه الأفكار المسبقة وما يؤخذ كمسلمات وهى مشكوك فى صحتها ، هذا الاعتقاد بفكرة التقدم .

هذه الفكرة ، فكرة التقدم ، الراسخة الآن فى أعماقنا ، قد يدهشنا أن يلفت أحد

نظرنا إلى أنها ليست من الأفكار الموعلة في القدم، ولا هي بالفكرة البديهية التي يدركها الإنسان بالفطرة أو بالقليل من التأمل أو باتباع قواعد المنطق السليم.

أما أنها فكرة حديثة نسبياً، فيتضح من أننا لا نكاد نعر لها على أثر قبل خمسة قرون فقط، أى قبل ما يسمى بعصر النهضة الأوروبي (بل إن إطلاق هذا الوصف غير المحايد، أى «عصر النهضة»، على ذلك العصر دون غيره، قد يرجع إلى حد كبير إلى اعتناق هذه الفكرة نفسها: فكرة التقدم). ولكن وصف ذلك العصر بأنه كان عصر نهضة، هو على أى حال وصف أحدث كثيراً من ذلك العصر نفسه. من الاستثناءات القليلة التي تنطوى على الاعتقاد بفكرة التقدم قبل قدوم عصر النهضة الأوروبي، قصة حى بن يقطان لابن طفيل، التي كتبت في القرن الثاني عشر الميلادى. ولكن حتى قصة حى بن يقطان قد تفهم على أنها تتضمن القول بالتقدم في أشياء دون أخرى ولا يقصد بها القول بالتقدم الإنسانى بصفة عامة.

لم تكن فكرة التقدم من الأفكار المسلم بها عند اليونانيين القدماء، الذين كانوا أكثر ميلاً إلى النظر إلى التاريخ كدورات من الصعود والهبوط، وليس كخط صاعد دائماً إلى أعلى، أو كسلم كل درجة فيه أعلى وأرقى من سابقتها.

والفكر المسيحي الذي ساد في أوروبا في العصور الوسطى كان أقرب إلى النظر إلى التاريخ الإنسانى على أنه مسيرة انحطاط مستمر منه إلى اعتباره مسيرة تقدم مطرد. وابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادى كان أقرب إلى موقف مفكرى اليونان من حيث النظر إلى التاريخ كتطور دائرى، نقطة النهاية فيه هى نفس نقطة البداية، منه إلى فكرة الصعود المستمر إلى أعلى، فكان هو والفلاسفة اليونانيون أكثر ميلاً إلى تشبيه التاريخ الإنسانى بتاريخ الشخص الواحد، إذ يولد وينمو وينضج ثم يضعف ويذوى مقترباً من الموت، ثم يولد غيره وينمو وينضج ولكنه ليس بالضرورة أفضل من سابقه، ومصيره هو بدوره الموت.

وأما أن فكرة التقدم المستمر ليست بالبديهية التي يؤدي إليها أى تأمل بسيط أو الإدراك الفطرى، فيؤيده أن هذا التأمل البسيط والملاحظة المحايدة لما يجرى أمام أعيننا من تطورات يقدمان حججاً لصالح عكس هذه الفكرة بالضبط. ففضلاً عما ذكرته حالاً عن تاريخ الإنسان الواحد من الميلاد حتى الموت، حيث يعقب النمو

والنضوج، تراجع وذبول، وهو ما قد يعتبر مؤشرا لما يحدث لتطور الإنسان ككل، هناك أيضاً ما نلاحظه من أمثلة عديدة على أن تقدم الإنسان، سواء في ذلك الشخص الواحد أو الإنسانية ككل في شيء بعينه، كثيراً ما يصحبه تدهور في شيء أو أشياء أخرى. إن الطفل قد يكون أقوى في مخيلته أو في قدرته على تصور ما لا يمكن أن يحدث في الواقع، من الرجل أو المرأة الأكبر سناً، ونمو قدرته العقلية ومعلوماته قد تكون على حساب قدرته على التخيل.

ومن المعترف به أن قدرة الإنسان على حل المشكلات الرياضية المعقدة تبلغ أقصاها في سن مبكرة نسبياً قد لا تتجاوز سن العشرين، ولكن قدراته العقلية الأخرى قد تستمر في النمو بعد ذلك، مع ميل هذه القدرة بالذات، على حل المشكلات الرياضية، إلى التضاؤل. وهناك من الدلائل أيضاً ما يشير إلى أن مرور الطفل بسنوات من التعليم المدرسي قد يقوّي بعض ملكاته على حساب ملكات أخرى. وكل هذه الأمثلة تبدو معقولة تماماً ومنطقية، فالإنسان، على أي حال، كائن ذو قدرات محدودة ومن ثم يصعب أن نتصور أن إحرازه لتقدم في جانب معين لا يكون على حساب جوانب أخرى. فإذا كان هذا هو ما نلاحظه ويجب أن نتوقعه في الشخص الواحد فلماذا لا يصبح فيما يتعلق بتطور الإنسانية ككل؟.



سوف أستأذن القارئ الآن في أن يصحبنى في رحلة قصيرة نحاول فيها أن نتخيل ما يمكن أن يدور بذهن رجل عربي كان يعيش في مدينة بغداد في القرن التاسع أو العاشر الميلادي، حينما كانت هذه المدينة مزدهرة مادياً وثقافياً، إذا قدر له أن يولد من جديد في عصرنا الحالي، وراح يطوف بشوارع مدينة أوروبية أو أمريكية حديثة، ويلاحظ غط الحياة فيها، ويقارنه بنمط الحياة الذي كان سائداً في بغداد منذ نحو عشرة قرون. إن من المشكوك فيه جداً أن مثل هذا الرجل سوف يحكم على كل شيء يراه في المدينة الحديثة حكماً إيجابياً بالمقارنة بما عهده في مدينته العربية القديمة.

إنه على الأرجح سوف يحكم حكماً إيجابياً على حالة الشوارع والطرق، من حيث استوائها وسهولة السير فيها، ولكنه لن يكون من السهل عليه أن يفهم

(ولا حتى أن يقبل إذا فهم) ذلك الشيء المصنوع من كتلة معدنية ويسير على أربع عجلات مطاطية، والمسمى بالسيارة، إذ يجلس في هذه السيارة الفارغة في كثير من الأحيان، شخص واحد وراء عجلة القيادة، بينما تتسع لأربعة أو خمسة، ولا تكاد تتقدم من فرط ازدحام الشارع الضيق بعشرات السيارات في وقت واحد. وقد يدهشه أيضاً أن يرى صاحب السيارة وهو يمسح بيده على سيارته برقة بالغة وحنان شديد يفوقان ما يديه من رقة وحنان لزوجته وأطفاله. قد يعجب هذا الشخص، القادم من القرن التاسع أو العاشر، بنظافة ودقة صناعة البيوت المصفوفة في الشارع الأوروبي أو الأمريكي، ولكنه قد يدهش لتماثلها الشديد الباعث على الملل، أو قد يدهشه ألا يرى أطفالاً تلعب في الحديقة الجميلة المحيطة بكل بيت، وقد تمر به أيام وأسابيع دون أن يرى شخصاً واحداً يجلس في هذه الحديقة الجميلة. وقد يتعجب أشد العجب عندما يقال له إن السبب في هذا الانخفاض في الكثافة السكانية أن الناس يفضلون حياة سلع أكثر على أن يكون لهم عدد أكبر من الأطفال. قد يدهش هذا الرجل أيضاً منظر شخص يجري في الشوارع بخطوات سريعة منتظمة، وقد وضع على أذنيه سماعتين يسمع من خلالهما الموسيقى المسجلة أو نشرات الأخبار، حرصاً على عدم ضياع الوقت، وهو حرص قد يمنعه من الوقوف لتحية جاره إذا رآه أثناء جريه على هذا النحو. كما قد يدهش الرجل العربي القادم من ذلك العصر السحيق أن يلاحظ الطريقة الحديثة في كتابة الخطابات، حيث يذهب من يريد كتابة خطاب إلى محل متخصص في هذه الأمور فيجد بطاقات من الورق المقوى مقسمة إلى أنواع كثيرة، على حسب ما إذا كان المطلوب خطاب تهنئة توجّه إلى زوج أو زوجة، ابن أو بنت، جد أو جدة، فلكل من هؤلاء بطاقة تناسبه، ولكل سن أيضاً ما يلائمها، وكل ما على مرسل الخطاب أن يفعله هو أن يختار البطاقة الملائمة فيجد الكلام جاهزاً ومطبوعاً عليها لا يحتاج إلا إلى طابع يريد لإرساله.

قد يدهش هذا الرجل أيضاً أن يرى الناس في أيام الأحد وهم يحملون شيئاً يسمى الصحيفة الأسبوعية ويكاد البعض أن ينوء بحملها من فرط ضخامتها، ويقال له إنها تحمل للناس أخبار العالم في الأسبوع السابق، فإذا بأغلب صفحاتها يخصص لإعلانات عن سلع تستخدم في ترويجها صور النساء الحسنات. ولا بد أنه

سيدهش أكثر إذا عرف أن كل عدد من هذه الأعداد الأسبوعية قد ضحى من أجله بكمية ضخمة من أشجار الغابات تشغل عدة أفدنة، قطعت وحوّلت إلى ورق لإصدار هذه الجريدة.

فإذا دعى هذا الزائر الآتى من عصر سحيق لمشاهدة مباراة رياضية فى التنس مثلا، قد تدهشه تلك العادة الغريبة التى يرتدى لها الناس زيا معينا، ويعطى الفائز فيها جائزة قد تتجاوز المليون جنيه أو دولار. وقد وصلت قيمة هذه الجائزة إلى هذا المبلغ المدهش ليس بسبب كفاءة أو مهارة منقطعة النظير، بل لمجرد كثرة عدد مشاهدى المباراة على شاشة التليفزيون. ذلك أن المطلوب من المتبارين لا يزيد على ضرب كرة صغيرة لنقلها من مربع رسم على الأرض إلى مربع مجاور. فإذا قيل له من باب الشرح والتوضيح إن هذا النشاط العضلى ضرورى للمحافظة على الصحة بعد ساعات طويلة كل يوم لا يقوم فيها معظم الناس بأى نشاط جسمانى (كان يقضوها مثلا جالسين فى سياراتهم) تساءل هذا الزائر فى داخل نفسه لماذا إذن كانت كل هذه الأموال التى تنفق لتجنيب الناس أى تعب جسمانى كالاستعاضة مثلا عن المشى بالسيارة، أو عن المكثسة اليدوية بالمكثسة الكهربائية، أو عن الغسيل باليد بالغسالة الأتوماتيكية. . إلخ؟

فإذا دعى الرجل إلى وليمة ورأى الملعقة والشوكة والسكين، التى يعتبر استخدامها سمة من سمات التحضر والتقدم، فقد يتساءل عن ضرورتها، فإذا قيل له إنها تمنع من اتساخ اليد إذا استخدمت اليد المجردة فى تناول الطعام، قال: ولكن الملعقة والشوكة والسكين هى نفسها سوف تتسخ؟ فإذا قيل له إن من الممكن غسل هذه الأشياء بعد تناول الطعام قال: اليد أيضا يمكن غسلها بعد تناول الطعام وقبله؟

لابد أن هذا الزائر الغريب سوف يشاهد أشياء كثيرة مثيرة للإعجاب والتقدير. سوف يسره مثلا كثرة عدد قارئى الكتب والمجلات فى وسائل المواصلات العامة مما يستشف منه انتشار معرفة القراءة والكتابة والحساب (وإن كان اكتشافه لموضوعات الكتب والمقالات التى يقرأها معظمهم قد لا يسره بالضرورة). وسوف يسره أن يسمع عن التقدم الذى أحرزه هذا المجتمع الحديث فى الكشف عن أسباب عدد كبير

من الأمراض ومن ثم نجاحه فى إطالة عمر الإنسان (وإن كان لن يسره أن يعرف حجم الإنفاق السنوى على الأدوية غير الضرورية وعدد الأدوية التى تكتشف فى كل عام خطورتها ومن ثم يحظر تداولها، وأن يسمع عن زيادة سيطرة دافع الربح على سلوك عدد من الأطباء، يزيد كل عام عما كان فى العام السابق). وربما أثارت إعجابه القدرة التكنولوجية والعلمية التى تكمن وراء اختراع جهاز التليفزيون، وإن كان من الممكن أن يتساءل عما جعل انتشار استخدام هذا الجهاز بهذه الدرجة، ضرورياً إلى هذا الحد.

سيعود الرجل من رحلته وفى ذهنه أفكار كثيرة عن التقدم والتأخر، فقد رأى أمثلة كثيرة لهذا وذلك، ولا أظن أن من الممكن أن يخطر بباله قط، كما نظن الآن، أن من المسلم به وما لا يمكن أن يتطرق إليه الشك، أن هذه الدولة التى قام بزيارتها لتوه أكثر تقدماً بصفة عامة، من تلك التى كان يعيش فيها منذ ألف سنة أو أكثر.

إذا كان الأمر كذلك، فمن أين تسربت إلينا إذن هذه الفكرة: فكرة التقدم والتأخر، فتسربت بها عقولنا إلى هذه الدرجة، ولم يعد يخامرنا أدنى شك فى أنهم «متقدمون» ونحن «متأخرون»، ليس فى هذا الشيء أو فى ذلك الميدان بعينه، ولكن «بصفة عامة»، حتى بدأنا نتساءل، خفية أو صراحة، عما إذا كان فينا عيب متأصل، أو نقائص تمنعنا أصلاً من التقدم مثلهم. عيوب أو نقائص تعود إما إلى لون البشرة أو نوع الجينات، أو طبيعة اللغة أو العقيدة الدينية، أو المناخ وخصائص الجغرافيا، أو أشياء صحيحة حدثت فى التاريخ نتيجة لتفاعل كل هذه العوامل مجتمعة؟ كيف تسربت إلى عقولنا هذه الخرافة، خرافة التقدم والتأخر؟.



من أول ما يتبادر إلى الذهن كإجابة محتملة على هذا السؤال ملاحظة ابن خلدون الشهيرة، والتى لاشك أيضاً فى صحتها، أن المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب. فالانتصار والغلبة فى أى ميدان من الميادين شىء مرغوب فيه دائماً، والصفة المرغوب فيها تضافى على صاحبها جاذبية قد تخفى عن العين ما قد يتسم به من عيوب. فالقوى والغالب بقوة السلاح ليس بالضرورة أفضل الناس خلقاً، أو أخفهم دماً، أو أجملهم منظرًا، ولكن شدة الجاذبية التى يتمتع بها بسبب قوته

وعلبته قد تخدع البصر فيظن الناظر إليه أنه ليس فقط أقوى الناس، بل أيضاً أفضلهم وأجملهم وأخفهم ظلاً.

وأظن أن هذا الاعتبار وحده يتطوى على تفسير مقنع للغاية لعقدة الخواجة، خاصة إذا اقترنت الغلبة والانتصار بالإلحاح المستمر بمختلف وسائل الدعاية التي يملكها المتصر، على أنه يملك، إلى جانب القوة، سائر الفضائل الأخرى. فإذا لم ينخدع الناس لأول وهلة بأن الأقوى هو أيضاً الأفضل، قد ينخدعون مع مرور الوقت وإلحاح أبواق الدعاية وادعائها المستمر بأن هذه هي الحقيقة، دون أن تكون بالضرورة كذلك.

إذا كان محض القوة والغلبة سبباً كافياً لتكوين عقدة الخواجة، فما بالك إذا اقترنت القوة بمزايا أخرى مرغوب فيها بدورها، كالرخاء المادى والكفاءة؟

فلنأخذ الرخاء المادى أولاً، إن نفس التقدم التكنولوجى الذى مكن الأوروبي ثم الأمريكى من التفوق العسكرى والغلبة على الأفريقى والآسيوى، مكنهما من تحقيق الرخاء الاقتصادى. والرخاء يتطوى على كثير من الأشياء المرغوب فيها: الغذاء الكافى، والملبس النظيف والسكن الواسع، والراحة، ووقت الفراغ الطويل، أو على الأقل القدرة على إطالة وقت الفراغ، فإذا اجتمع كل هذا مع القوة العسكرية والقدرة على إملاء الإرادة على الآخرين، فما أسهل أن ينخدع المرء بالظن أن كل هذا لابد أن يعنى بالضرورة تقدماً فى كل شىء آخر.

فما بالك إذا أضيف إلى كل هذا، التفوق فى الكفاءة؟ فالتقدم التكنولوجى يسمح بإتمام أعمال كثيرة فى وقت أقصر مما كان ممكناً من قبل، وإنتاج مختلف السلع والخدمات بنفقة أقل. والفراغ الذى يتيح التقدم التكنولوجى يسمح بمزيد من التقدم العلمى، أى مزيد من فهم القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية، وبمزيد من الإتقان فى الإنتاج الفنى والأدبى والفلسفى، وكل هذا يعنى ارتفاعاً فى الكفاءة.

فما أسهل أن ينخدع المرء بالظن بأن هذا الارتفاع فى الكفاءة فى الإنتاج المادى والعلمى والأدبى والفنى والفلسفى لابد أن يعنى أيضاً تقدماً فى التنظيم

الاجتماعى، وأنه لابد أن يعنى أيضاً حرية أكبر، وارتفاعاً فى مستوى الرفاهية الإنسانية بوجه عام، وليس فقط فى مستوى الرفاهية المادية.

وهكذا يشيع ويستقر فى النفوس، ويدخل من مسام الجلد، هذا الاعتقاد بأن التقدم فى مضمار القوة والرخاء المادى والكفاءة لابد أن يعنى أيضاً تقدماً فى سائر جوانب الحياة: العلاقات الاجتماعية، والتنظيم السياسى، والمستوى الأخلاقى والجمالى، والرفاهية الإنسانية بكل عناصرها، مادية كانت أم غير مادية. فإذا كان الشخص الذى يحوز القوة والرخاء المادى والكفاءة «خواجة»، أصبنا جميعاً بعقدة الخواجة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هل ترى من ذلك لماذا كان المثقفون والمتعلمون بوجه عام أكثر تعرضاً للإصابة بعقدة الخواجة من غيرهم؟ فعلى الرغم من أن الأمة بأسرها تشارك فى دفع تكاليف الاستعمار وسيطرة الأجنبى على مواردها، فإن المتعلمين فى أى أمة هم الذين يتعرضون تعرضاً مباشراً للتعامل مع الأجنبى، يتلقون منه الأوامر، وينفذون طلباته، ويقومون بدور الوسيط بينه وبين الأقل شأنًا من بنى قومهم، ويخاطبونه ويسامرونه فى أوقات فراغه فى النوادى والحفلات، وهم من خلال هذا التعامل المباشر مع الأجنبى، يتعرضون أكثر من غيرهم لسطوته وجبروته، ويعرفون أكثر من غيرهم مدى رخائه وحجم ثروته، بينما لا يعرف بسطاء الأمة وفقرها مدى هذه السطوة وهذا الرخاء إلا بالسمع وعن طريق غير مباشر.

والمتعلمون يعاينون بأنفسهم ما حققه الأجنبى من تقدم فى العلم والتكنولوجيا والكفاءة، من خلال الاختلاط المباشر به، ومن خلال المدارس والجامعات التى تعلموا فيها، بل وربما من خلال ما رأوه بأعينهم عندما تتاح لهم فرصة السفر إلى بلاد الأجنبى للدراسة أو العمل أو التزهة، بينما لا يسمع بقية أهل البلد عن هذا العلم وهذه التكنولوجيا وتلك الكفاءة إلا من خلال قصص تروى وسرعان ما تنسى.

ولكن الأمر لا يقتصر بأى حال على الفرجة والمعاينة، بل يعتمد إلى ما هو أهم وأخطر، فهناك أيضاً «المكافأة». فالمتعلمون من أهل البلد التى يحتلها الأجنبى ليسوا فقط هم الذين يتلقون أوامر الأجنبى لتوصيلها إلى من هم دونهم شأنًا، بل

هم أيضا دون غيرهم الذين يتلقون جوائزهم ومكافآته، إذ لضمان استمرار ولائهم لابد أن يمكنهم الأجنبي من بعض ما يتمتع به من وسائل الراحة والنعيم، فيتاح لهؤلاء المتعلمين أن يعرفوا بالضبط ما الذى يمكن أن يجلبه التقدم التكنولوجى من حياة رغدة، وأن يتعرفوا على أشكال وألوان من السلع لا تخطر ببال بقية أفراد الأمة ولا حتى فى خيالهم، ويسمح لهم بمخالطة نساء جميلات رقيقات، زادهن الرخاء جمالاً، والنعيم رقة. كيف لا تضعف إذن إرادة متعلمى الأمة وثقفيها أمام كل هذه السطوة من ناحية وكل هذه المكافأة من ناحية أخرى؟ الإرادة تضعف والأخلاق تلين، والتمسك بالتقاليد يغض البصر عنه شيئاً فشيئاً، ويسمح المتعلم أو المثقف لنفسه شيئاً فشيئاً بأن يتجاوز عما لم يكن من قبل يتجاوز عنه، فيفعل مثلما يفعل الأجنبي ويقلده ما استطاع طلباً لرضاه، بل ويبدى استعداداً للضحك والسخرية من عادات قومه، إذا ضحك وسخر الأجنبي منها.



فى غمار هذه العملية البائسة من التحول النفسى تضعيع أشياء ثمينة جداً ليس من الواضح أن ثمة علاقة بينها وبين القوة العسكرية أو بالرخاء أو بالتقدم العلمى أو التكنولوجى.

إذ أين العلاقة بين كون أمتك أقوى من أمتى عسكرياً، أو أكثر رخاء أو أكثر تقدماً فى العلم والتكنولوجيا، وبين ما إذا كان دينك أقرب إلى الحقيقة من دىنى؟ لغتك أرقى أم لغتى؟ أدبك فى عصر ازدهاره أجمل أو أقل جمالاً من أدبى فى عصر ازدهاره؟ موسيقاك أقدر على تحريك المشاعر أم موسيقاى؟ شعبك أخف دماً أم أثقل ظلاً من شعبى؟ أسرع بديهية أو أكثر فصاحة؟ معاملتك للمرأة أكثر إنسانية أم معاملتى لها؟ حبك للأطفال أقوى أم أضعف من حبى لهم؟ ما العلاقة بين القوة العسكرية أو الرخاء المادى أو التقدم العلمى أو التكنولوجى بما إذا كنت أسرع إلى الصفح منى؟ أكثر أم أقل استعداداً للعفو عند المقدرة؟ أو أقدر أم أقل قدرة على ضبط النفس عند الغضب؟

نعم، هناك علاقة، ولكنها أكثر تعقيداً وأقل بساطة بكثير مما نظن. فالرخاء المادى قد يسمح لك بأن تكون أقل تطرفاً وتشنجاً فى موقفك من الدين، بل وربما أيضاً

أكثر تسامحا مع أصحاب الديانات الأخرى، ولكن هذا الرخاء المادى ليس إلا عاملا واحداً من العوامل المحددة لدرجة التطرف والتشنج أو التسامح، وقد يكون الأهم من مستوى الرخاء المادى فى تحديد هذه الأمور عوامل أخرى مثل مدى تطلّعك إلى درجة أعلى من هذا الرخاء. فإذا اقترنت زيادة درجة الرخاء مثلاً بشيوع قيم المجتمع الاستهلاكي الأكثر نهما، والأشد تنافسا، والأقل رضا بما حققه المرء بالفعل من هذا الرخاء، فقد تكون النتيجة تشنجا أكبر وتطرفا أشد وتسامحا أقل.

نعم، إن ارتفاع مستوى الرخاء يسمح بإطالة وقت الفراغ مما يسمح بتوخى درجة أعلى من الاتقان فى إنتاج الأعمال الأدبية والفنية، ولكن هذا بدوره ليس ضروريا. فالرخاء يجعل إطالة الفراغ أمراً ممكنا ولكنه لا يجعلها حتمية، بل ها نحن نرى البلاد الأكثر رخاءا يميل الناس فيها إلى تفضيل المزيد من السلع على المزيد من الفراغ، وإذا بنا كثيرا ما نرى الناس فى البلاد الأشد فقرا يتمتعون بوقت فراغ أطول. ثم ألا يتوقف نوع الأعمال الأدبية والفنية على عوامل أخرى أهم بكثير من حجم الفراغ ودرجة الرخاء؟ وهل المهم هو حجم الفراغ ودرجة الرخاء المتاحان للصفوة أم للمجتمع ككل؟ إذ فلننظر مثلاً ماذا حدث للأدب الروسى فيما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، على الرغم من ارتفاع مستوى الرفاهية للمجتمع ككل. أو فلننظر إلى تأثير انتشار قيم المجتمع الاستهلاكي فى المجتمعات الغربية وارتفاع مستوى الرفاهية المادية على مستوى الآداب والفنون، هل يمكن الجزم بما إذا كان مستوى الآداب والفنون قد ارتفع أم انخفض مع عموم الرخاء وارتفاع مستوى الرفاهية المادية؟ لا يمكن بالطبع الجزم، ومن الممكن لكثيرين أن يزعموا أن مستوى الأعمال الأدبية والفنية قد انخفض كنتيجة مباشرة لارتفاع مستوى الاستهلاك المادى وانتشاره بين الجماهير الفقيرة، بعد أن كان مقصوراً على دائرة محدودة من القراء أو متذوقى الأعمال الفنية، وأن ما كسبناه على مستوى الكم قد خسرنه على مستوى الكيف، وأن الأعمال الأدبية والفنية الرديئة، كالعلة الرديئة، لها قدرة على طرد الأعمال الجيدة.

وهل نحن أقدر على القطع والجزم فيما يتعلق بأثر التقدم والتكنولوجيا على سائر جوانب الحياة؟ كأثره على نوع الإنتاج الأدبى والفنى، وأثره على اللغة ومستوى الفصاحة، وأثره على درجة الحرية والديمقراطية المتاحة للناس، وأثره على

احتمالات الحرب والسلام، وأثره على العلاقات الاجتماعية، وعلى الأخلاق، وعلى العقيدة الدينية، وعلى القدرة على الاتصال المباشر بالطبيعة. . الخ.

لقد ساد الاعتقاد فترة طويلة من الزمن، وما زالت لهذا الاعتقاد آثار باقية حتى الآن، بأن الارتفاع بمستوى التعليم وانتشاره بين الطبقات لابد أن ينتج عنه فى النهاية ارتفاع فى مستوى الأخلاق، هكذا ظن مفكرو حركة التنوير فى القرن الثامن عشر، وهكذا زعم المفكرون الاشتراكيون فى القرنين التالين، فإذا بنا جميعاً نفاجاً بأن التطور الخلقى له قانون خاص ضعيف الصلة بتطور العلم وانتشار التعليم.

أما أثر التقدم التكنولوجى على كل هذا فحدث عنه ولا حرج، إذ من الذى يستطيع الجزم بما إذا كانت آثار السيارة أو التليفزيون أو السينما أو التليفون المحمول أو الصحافة الحديثة أو البريد الإلكتروني. . الخ، على العلاقات الاجتماعية وعلى الأعمال الفنية والأدبية. . إلخ، آثاراً مرغوبة أو غير مرغوبة؟.

العلاقة إذن بين درجة القوة أو الغلبة، أو بين الرخاء المادى أو التقدم العلمى أو التكنولوجى، وبين التقدم أو التأخر فى سائر جوانب الحياة، علاقة هى أبعد ما تكون عن الوضوح والحسم. ولكن ما أسهل أن يقع الإنسان فى الفخ، وما أكثر طرق الخداع التى تستدرجك إلى توهم وجود علاقة أكيدة بين شيئين العلاقة بينهما جد واهية. والأمراً هنا لا يختلف كثيراً عن طرق الخداع فى البيع والشراء، حيث يستدرجك البائع إلى شراء سلعة تافهة ليست لديك أدنى حاجة إليها، بمجرد وضعها فى صندوق جميل يستهويك لونه ومنظره، أو بأن يجعل بائعة مشرقة الوجه جميلة الملامح هى التى تقدم إليك السلعة، فإذا بك تربط ربطاً لا عقلانياً بين جمال وجه البائعة، وبين السلعة المباعة، أو بين لون الصندوق الجميل وبين قيمة السلعة الموضوعة فيه.



من المفيد أن نذكر أنفسنا بأن عقدة الخواجة عند المصريين (أى شعورهم بالدونية إزاء الأوروبي أو الأمريكى) ليست شيئاً عريقاً فى القدم، بل ظاهرة لا ترجع أكثر كثيراً من مائة عام.

فأنا لا أشك مثلاً فى أن جدى لم يكن يعانى من هذه العقدة على الإطلاق، بل

ولا حتى أمى . نعم ، لابد أن المرض قد أصاب أبى بدرجة أو بأخرى ، وأنه انتقل منه إلى وإلى بقية أخوتي ، بل لعله انتقل أيضاً منى إلى أولادى . ولكن القصة تحتاج إلى بعض التفصيل .

لقد ولد جدى لأبى فى منتصف القرن التاسع عشر ، أى قبل بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر بنحو ثلث قرن . كانت واقعة الاحتلال صدمة كبيرة بالطبع له ولجيله من المصريين ، إذ لم يصدقوا أن هؤلاء «الكفرة» يمكن بهذه السهولة أن يوطدوا أقدامهم فى بلد مسلم ، وأن يفرضوا إرادتهم على شعب يؤمن بالله ورسوله ، ويدين بالولاء والطاعة للسلطان المسلم فى إستانبول . لم يجد جدى تفسيراً لما حدث إلا خروج المصريين على قواعد الدين الصحيح وتكريمهم لما فرضه الله عليهم من واجبات ، فجاء عقاب الله لهم فى صورة تمكين الإنجليز منهم . كان الأمر فى نظر جدى سهلاً وواضحاً ولا يقبل المناقشة . فعندما تجرأ أبى مرة وسأله «وهل هؤلاء الإنجليز مطيعون لله حتى ينصرهم علينا ويمكن لهم فى بلادنا؟» زجره جدى ولم يجب .

ولكن من المؤكد أيضاً أن جدى لم يفقد للحظة واحدة ثقته بأنه هو وقومه أفضل وأرقى من هؤلاء الخواجات الذين ، وإن كانت فى أيديهم البنادق والمدافع ، لا يفضلوننا فى أى شئ آخر . بل إنه وقومه أسعد حظاً من الإنجليز ، إذ ولد هو وقومه مسلمين ولم يولد الإنجليز كذلك .

ليس من الصعب تفسير هذه الثقة التامة بالنفس عند جدى . نعم ، لقد كان لدى الإنجليز القوة العسكرية وتوفرت لديهم السيطرة على مقدراتنا ، كما أن مستوى معيشة الأوروبيين كان أعلى بلا شك من مستوى معيشة المصريين ، حتى فى أيام جدى ، ولكن ما الذى شاهده جدى من مظاهر هذه القوة والسيطرة خلال حياته؟ وكم شهد من وسائل الراحة وبحبوحة العيش التى كان يتمتع بها الأجنبى؟ وما الذى رآه من آثار التقدم العلمى والتكنولوجى؟

لقد ظلت نسبة المصريين الذين يتصلون اتصالاً مباشراً بالأجنبى ، خلال الجزء الأكبر من حياة جدى ، أى منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ضئيلة للغاية ، لا يمكن أن تكون أكبر من ٢٪ أو ٣٪ من إجمالى السكان ،

بالنظر إلى قلة عدد الأجانب الوافدين إلى مصر فى ذلك الوقت وتركزهم فى المدن الكبرى . طبعاً كان للسياسة الاقتصادية التى فرضها الاحتلال الإنجليزي على مصر آثار مهمة على حياة جميع المصريين ، ولكن هذا شىء والمعاينة المباشرة والاتصال الشخصى شىء آخر . نعم ، كان جدى متعلما ولكن تعليمه ، مثل تعليم الغالبية الساحقة من المتعلمين المصريين فى ذلك الوقت ، كان تعليما دينيا وأزهريا ، وكان هذا يمنع جدى ، كما كان يمنع أغلبية المصريين ، من التعرض لأى شك فى عقيدته أو نمط حياته .

أما عن التكنولوجيا ، فما الذى عرفه أو سمعه عنها جدى ؟ إنه لم يسمع الراديو إلا لماما فى أواخر حياته ، ولم يعرف التليفون ولا رأى فى حياته فيلما سينمائيا ، ولا كانت قراءة الصحف قد أصبحت عادة يومية ، وقد عاش معظم حياته بدون مصباح كهربائى . وهو وإن كان ركب الترام فقد كان فى الجزء الأكبر من حياته تراما يعجره حصان ، وكان ركوب القطار يعتبر فى حد ذاته حدثا خطيرا . وغنى عن البيان أن جدى لم يغادر مصر قط ، فلم يركب قطار يعبر إلى بلاده ، ولا قابل أحداً ممن كان يمكن أن يصف له ذلك .

ولكن بصرف النظر عن هذا كله ، ما الذى كان يعرفه الأجنبى نفسه من كل هذا قبل وفاة جدى فى مطلع الثلاثينات من القرن العشرين ؟ لقد كان الكثير من وسائل الراحة ورغد العيش الشائعة الآن مجهولا للأجنبى أيضا . ومعظم ما كان معروفا منها كان استخدامه مقصورا على نسبة ضئيلة للغاية من الأجانب أنفسهم ، حتى فى داخل بلادهم . فمن أين كان يمكن أن تأتى عقدة الخواجة ؟



كانت حال أمى ، فيما يتعلق بعقدة الخواجة ، قريبة جدا من حال جدى . كانت أمى امرأة «تقليدية» بمعنى الكلمة ، لا تعرف عن الغرب إلا أقل القليل ، ولم تتمتع بأكثر كثيرا مما تمتع به جدى من وسائل الراحة والترفيه . إنها لم تسافر غربا أو شمالا إلى أبعد من مدينة الإسكندرية ، ولم تعرف من اللغات الأجنبية إلا ست أو سبع كلمات إنجليزية كلها على وزن واحد (cat, rat, sat, fat) لم تكن تقولها إلا ضاحكة ومن باب السخرية بنفسها ولكن دون أن تشعر بأى نقص حقيقى بسبب ذلك .

إني أستطيع أن أجزم بأنها مثل جدى لم تكن تشعر قط بأى شعور بالدونية إزاء الأجنبي، وإن كانت أيضاً لم تشعر بأنها أفضل من الأجانب. فمثلاً عندما تزوج أحد إخوانى الكبار من فتاة نمساوية وأتى بها إلى مصر لم ألاحظ من أمى أى شيء يدل على الشعور بأنها تفضل هذه المرأة الأوروبية، أو بأن هذه المرأة الأوروبية أفضل منها. كانت فقط تعبر عن إشقاقها على هذه الفتاة القادمة من أوروبا لتعيش فى مصر إذ اضطرت إلى الابتعاد عن أمها المقيمة بالنمسا، أو بالأحرى كانت أمى تشعر بالإشقاق على تلك الأم النمساوية التى سافرت ابتها بعيداً عنها.

ربما كان الشيطان الوحيد اللذان كانا يعيان الغرب فى نظر أمى هما: أولا البرد الشديد، من فرط الشكوى التى كانت تسمعها من ابنتها الذى سافر للدراسة هناك، وثانياً عادة الأوروبيين القليلين الذين صادفتهم فى مصر فى طهى الطعام بغير استخدام السمن البلدى الذى اعتادت هى استخدامه، مما كان ينتج عنه فى رأيها تدهور ملحوظ فى لذة الطعام الذى يتناوله الأجنبي، (أو «طعامته») بل وتدهور أيضاً فى مستوى التغذية والصحة. فيما عدا هذين الأمرين أظن أن شعور أمى نحو الأوروبيين أو الأجانب بصفة عامة لم يكن يختلف عما عبر عنه الراوى فى رواية الطيب صالح المشهورة (موسم الهجرة إلى الشمال)، عندما عاد من أوروبا إلى قريته السودانية وسأله أهل القرية عما إذا كان حال الأوروبيين أفضل من حالنا، فكانت إجابته أنهم: «مثلنا تماماً. يولدون ويموتون، وفى الرحلة من المهدي إلى اللحد يحملون أحلاماً، بعضها يصدق وبعضها يخيب».

كان أبى، الذى عاش حتى منتصف القرن العشرين، معرضاً لاهتزاز ثقته بنفسه بأكثر بكثير مما كان جدى معرضاً له. لقد دخل الراديو بيته، وكذلك الشلاجة الكهربائية (وإن كان دخولها بعد أن بلغ الستين من عمره). وركب أبى الطائرة، (وإن كان هذا لم يحدث أكثر من مرتين وبعد أن بلغ الستين أيضاً). وقد رأى الإنجليز والفرنسيين والهولنديين فى بلادهم، ورأى بعينه معنى أن يكون البلد صناعياً، وإن كان هذا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما كان هؤلاء جميعاً مازالوا يدفعون ثمن الحرب ويعيدون بناء ما دمرته، ولا يحصلون على بعض السلع إلا بالبطاقات. الأهم من ذلك أن نسبة المصريين الذين أصبحوا على اتصال مباشر بالأجنبي فى داخل مصر، أو على الأقل بنمط حياة الأجنبي، كانت قد تضاعفت

عدة مرات بين بداية القرن العشرين ومتصفه. لم يكن هذا فقط بسبب الزيادة السريعة فى أعداد الأجانب المقيمين والعاملين فى مصر، بل وأيضاً بسبب نمو الطبقة المتوسطة التى كان لديها أكثر من سبب للاتصال بالأجانب، فى البيع والشراء، وفى البنوك والشركات، وفى المدارس والجامعات، وفى النوادى الرياضية وأماكن الترفيه. . الخ، وقد رأوا من الأجنبى فى كل هذا ما يبهز العين ويسحر القلب. رأوا طريقته فى عقد الصفقات، وشاهدوا عاداته فى الجد واللهو، وإذا اقترن كل هذا بمستوى أعلى من المعيشة، والقدرة على فرض إرادته على المصريين، زاد الإعجاب والتقدير، وإن اقترن بالغضب والغضب المكبوت. بل لقد بلغ الأمر بأبى، وهو يصف مدرسا للغة العربية أعجب به وهو فى الثامنة عشرة من عمره، أن قال عنه فى كتابى (حياتى) بعد أن أثنى عليه ثناء جما، أن «تلاميذه كانوا يسمونه الشيخ الإنجليزي، لترفعه وحرته، وصدق قوله وسعة فكره».

لا بد أن نوع التعليم الذى تلقاه أبى بالمقارنة بما تلقاه جدى، كان له أثر بالغ العمق على شعوره نحو الأجنبى، مما ساهم بلا شك فى نمو عقدة الخواجة لديه. ولا يمكن أن يعفى جدى تماماً من المسئولية عن ذلك. نعم لقد كان جدى محصناً حصانة شبه كاملة ضد الشعور بعقدة الخواجة، ولكن يبدو أن بعض الشكوك بدأت تعتريه فيما إذا كان ما تلقاه من تعليم هو أفضل أنواع التعليم لابنه أيضاً. لا بد أنه كان قد بدأ يسمع عن افتتاح مدارس حديثة تعلم - إلى جانب أصول الدين وقواعد اللغة العربية وبعض الحساب - علوماً «عصرية» قد تكون ثمرة فائدة من الإلمام بها، بما فى ذلك خدمة الدين نفسه. فإذا بجدى يسأل كل من يتوسم فيهم الحكمة وسداد الرأى عما إذا كان من الأفضل أن يرسل أبى إلى هذا النوع الجديد من المدارس أو يرسله إلى نفس ما تعلم فيه هو من معاهد. وحيث أنه سمع من هؤلاء كل الآراء الممكنة فإنه أخذ يخرج أبى من أحد النوعين من المدارس ليلحقه بالنوع الآخر، ثم يعيده مرة أخرى إلى النوع الأول. وكان هذا يعنى، فضلاً عن تخبط أبى واضطراب تعليمه فى سنواته الأولى اضطراباً شديداً، اضطراب أبى إلى تغيير ملابسه المرة تلو المرة، من الزى الأزهرى من جبة وقفطان إلى الزى المدنى من قميص وبنطلون، ثم بالعكس، مما أثار سخرية بعض رفاقه منه، خاصة ممن كانوا يدرسون بالمدارس الحديثة، إذ

راؤه فى أحد الأيام وقد خلع الزى الأوروبى وارتدى الجبة والقفطان وهو مازال صبيا صغيرا . وقد تركت هذه السخريه ألما فى نفسه ، وربما كانت هذه هى بداية عقدة الخواجه لديه .

كانت هذه الصدمة الأولى تتعلق بشيء مادى بحت ، وهو الزى ، ولكن الأهم من ذلك ، هو ما تعرض له أبى من صدمات «فكرية» بحتة . كان من أكبر هذه الصدمات اكتشافه أن من الممكن جداً أن يكون ما كتبه بعض المستشرقين «الخواجهات» عن تاريخ الإسلام أفضل مما كتبه كثيرون من المؤرخين المسلمين . ويحكى أبى قصة هذه الصدمة الجديدة على النحو التالى :

«ويوما قابلت صديقى ، وجلسنا فى مقهى ، وذهب الحديث فنونا إلى أن وجدته يقول إنه عشر على كتاب إنجليزى قيم لمستشرق أمريكى اسمه ماك دولاند (واسم الكتاب Theology of Islam) وأنه قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام ، قسم يتعلق بنظام الحكم فى الإسلام ، وقسم فى تاريخ الفقه الإسلامى ، وقسم فى المذهب والعقائد الإسلامية ، وأخذ يطرى الكتاب ويحكى بعض آرائه فاستفزنى الموضوع وقلت : هل تستطيع الآن أن تذهب معى إلى مدرسة (برليتز) لأرتب دروسا لى فى الإنجليزية؟ فقبل . وأقسمت أن أتعلم وأن أقرأ هذا الكتاب بلغته .»

مرت سنوات كثيرة على هذه الصدمات المتتالية ، ولا بد أن أبى قد واجه بعد ذلك الكثير من الصدمات المماثلة ، ولا شك أنه حاول بقدر الإمكان أن يتكيف معها . فهو يتعلم الإنجليزية ولكن يبقى على ولائه واحترامه للغة العربية . ويستخدم المنهج العلمى فى بحث تاريخ الإسلام ولكن يبقى على إيمانه وإخلاصه لتعاليم دينه . ويقوم بتدريس الأدب العربى فى كلية الآداب ولكنه يخلع الزى الأزهرى مسaire للمناخ العام فى هذه الجامعة الجديدة (جامعة فؤاد الأول أو القاهرة الآن) التى تتخذ الجامعات الأوروبية مثالا وقدوة .

ولكن على الرغم من كل هذه المحاولات الدءوب للتكيف والمواءمة ، لا أظن أن أبى قد استطاع أن يتخلص تماماً من عقدة الخواجه . لقد دخلت الجرثومة فى جسمه فلم ينجم منها مثلما نجا منها جدى ونجت منها أمى . وقد انتقلت العدوى منه إلى وإلى بقية إخوانى ، ثم انتقلت أيضاً إلى جيل أولادى .

التنمية الاقتصادية

الرفاهية الإنسانية كائن بالغ التعقيد، من الصعب جداً سبر أغواره والتمييز بين عناصره ومكوناته، والكشف عن العوامل المؤثرة فيه، إيجاباً وسلباً. إنها لفظ قريب جداً فى معناه من لفظ السعادة أو الرضا، ونحن نعرف صعوبة الكشف عن مكنون السعادة أو الرضا، عن أسباب أى منهما ومكوناته، ونعرف أن هناك عشرات العوامل المتداخلة والمتضاربة التى قد تزيد من سعادتنا أو تقلل منها: اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. . إلخ. والعامل الذى قد يؤثر تأثيراً إيجابياً على الرفاهية الإنسانية (أو السعادة) عن طريق تأثيره الإيجابى على حالتنا الاقتصادية مثلاً، من الممكن جداً أن يؤثر على الرفاهية تأثيراً سلبياً بسبب تأثيره السلبى على جانب من جوانب الثقافة، كاللغة أو الدين، أو على درجة الطمأنينة إلى المستقبل، أو على طبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة. . إلخ.

لهذا السبب لم أشعر قط بالارتياح لذلك التعبير الغريب الذى بدأ استخدامه فى أوائل القرن الماضى، وهو تعبير «الرفاهية الاقتصادية» (economic welfare)، فهو تعبير يوحي بإمكان تجزئة الرفاهية الإنسانية إلى أجزاء، بعضها اقتصادى وبعضها سياسى أو ثقافى. . إلخ، وهو أمر فى رأى غير جائز، ولعله أقرب إلى المستحيل. ومن ثم فقيام الاقتصادى بقياس أو وصف ما يحدث للجانب الاقتصادى من الرفاهية الإنسانية وكأنه معزول عن بقية جوانب الرفاهية، لا يؤثر فيها ولا يتأثر بها، لا بد أن يؤدي إلى أخطاء جسيمة، حتى على مستوى التحليل النظرى. ومثل هذا العمل شبيه بالكلام عن «طب الذراع» مثلاً، أو «طب الساق» وكأن ما يحدث للذراع أو الساق يمكن فهمه وعزله عما يحدث لباقي أجزاء الجسم.

ما أكثر ما كُتب من تحذيرات للاقتصاديين من مغبة الاسترسال فى هذا الخطأ، والتنبية والتذكير بأن الإنسان كائن لا يمكن تجزئته إلا بخسارة كبيرة، حتى على مستوى التحليل أو بفرض مجرد الفهم. ولكن كل هذه التنبهات والتحذيرات ضاعت سدى لأننا ننتهى إلى حضارة آخذة فى الخضوع، أكثر فأكثر، للاقتصاد، من ناحية، وتعلّى، من ناحية أخرى، من شأن التخصص وتقسيم العمل. إنها حضارة «تكنولوجية» فى الأساس. والحضارة القائمة فى الأساس على تقدم التكنولوجيا لا بد أن تقع فى هذا الخطأ: المبالغة فى الاعتقاد بأهمية الاقتصاد وفوائد التخصص. وفى مثل هذا المناخ من الممكن جداً أن تظهر مفاهيم من نوع «الرفاهية الاقتصادية»، التى تقوم على تصوّر أن رفاهية الإنسان يمكن تجزئتها إلى أجزاء يمكن أن يفهم كل منها على حدة، وأن أهم هذه الأجزاء هو الجزء الاقتصادى.

ما الذى يمكن أن يتوقعه المرء، فى مثل هذا المناخ، فيما يتعلق بطريقة تناول الاقتصاديين لموضوع «الثقافة الوطنية»؟ إنى أقصد بالثقافة هنا ليس معناها الضيق الذى يشير إلى الإنتاج الفكرى والفنى لمجتمع ما، بل أقصد بها المعنى الأهم الذى يقصده الأنثروبولوجى عادة، ويشمل كل ما يميز مجتمعاً عن غيره فى أنماط التفكير والسلوك، والعادات والتقاليد، والمعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية، والنظرة العامة للحياة. بهذا المعنى العام للثقافة، وفى مناخ كالمناخ الفكرى الذى وصفته حالاً، ما الذى يمكن أن يتوقعه المرء من الاقتصاديين عندما يتناولون مثلاً قضية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والثقافة الوطنية للمجتمعات الفقيرة، أو التى تسمى أحياناً بالمتخلفة، وأحياناً بالنامية، وأحياناً بالآخذة فى النمو، وأحياناً بالعالم الثالث... إلخ؟ إن تتبع موقف الاقتصاديين من هذه القضية خلال القرن الماضى بأكمله يكشف عن شيء ليس بأقل من «الجناية» الكاملة، إذ تعرضت الثقافة الوطنية للمجتمعات الفقيرة لسلسلة من الإهانات المتتالية، من جانب كتاب التنمية، ارتكبت باسم التقدم والخروج من التخلف.



بدأت القصة بموقف الاقتصاديين من قضية التقدم الاقتصادى فى البلاد الفقيرة التى خضعت للاستعمار لفترة طالت أو قصرت، خلال القرن الممتد بين ١٨٥٠ و ١٩٥٠.

طوال هذه الفترة لم يكن شعار التنمية الاقتصادية قد اخترع بعد، بل كانت الكتابة في هذا الموضوع، تحت أى اسم من الأسماء، نادرة للغاية، إذ كانت الفترة هى فترة الاستعمار، فى صورته التقليدية، الذى يقوم على وضع اليد على مواد أولية ينتجها البلد المستعمر (بفتح الميم) واستغلال قوة العمل الرخيص فيه، وتسويق بعض فوائض منتجات الدولة المستعمرة (بكسر الميم). كان تحقيق هذه الأهداف الاستعمارية لا يتطلب على الإطلاق تنمية اقتصادية بالمعنى الذى نفهمه الآن (رفع متوسط الدخل، رفع معدل التصنيع، رفع مستوى الإنتاجية... إلخ) بل على العكس بالضبط، كانت أهداف الاستعمار تتعارض مع التنمية الاقتصادية للبلاد المستعمرة تعارضا مباشرا، إذ إن التنمية كان لابد أن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور (وهو ما لا ترغب فيه الدولة الاستعمارية بالطبع)، وإلى تصنيع المواد الأولية محليا (وهو ما لا ترغب فيه أيضاً) وإنتاج سلع بديلة للواردات (وهو ما يغلق الباب أمام ما تريد الدولة الاستعمارية تصريفه من سلع).

كان من المفيد جداً، فى مثل هذا الوضع، أن يشاع بين شعوب الدولة الخاضعة للاستعمار أن التنمية الاقتصادية فيها أمر مستحيل أو فى حكم المستحيل، لأسباب متعددة أهمها عدم ملاءمة ثقافتهم الوطنية لمثل هذا الهدف السامى. فثقافتهم الوطنية تدعو إلى الكسل، ويسودها الإيمان بالقضاء والقدر وتقديس القديم والنفور من أى جديد، وتقديم الأمور الروحية على الأمور الاقتصادية، وتعالى الروابط العائلية فى ظل العائلة الممتدة، على حساب استقلال الفرد وطموحاته الخاصة، وتتخذ موقفا معاديا لاقتضاء فوائد على القروض، وكلها أمور معطلة للتنمية بل ومانعة لها عما يجعل التنمية الاقتصادية فى حكم المستحيل. ومن ثم فالأفضل لهذه الدول المتأخرة (backward)، وهو الاسم الشائع للمجتمعات الفقيرة فى أوائل القرن العشرين، أن تنسى التصنيع والتنمية وترضى بما هى فيه.

نسى هؤلاء الكتاب أو غصّوا البصر عن حقيقة تاريخية بسيطة: وهى أن بلادهم المتقدمة اقتصاديا كانت كلها ومنذ وقت قريب، تدين بثقافات لها نفس الخصائص التى يشكون من وجودها الآن فى المجتمعات الفقيرة: نفس الكسل، ونفس الإيمان بالقضاء والقدر، ونفس تقديس القديم والنفور من الجديد، ونفس التغليب للأمور الروحية على الأمور الاقتصادية، ونفس الإعلاء للروابط العائلية على الروح

الفردية، ونفس الرفض لاقتضاء فوائد على القروض . . الخ ومع ذلك حققت هذه البلاد تنمية اقتصادية سريعة، مما كان المفروض أن يلفت نظرهم إلى أن كثيراً من هذه الخصائص التى يشكون منها قد تكون نتيجة للركود الاقتصادى وليس سبباً له .



مع انتصاف القرن العشرين كانت أمور العالم قد تغيرت كثيراً عما كانت قبل قرن أو حتى نصف قرن من الزمان . فقد أصبحت بعض أنواع التقدم الاقتصادى فى البلاد الفقيرة مطلوبة حتى من وجهة نظر الدول المتقدمة نفسها، ولكنها أنواع معينة من التقدم دون غيرها، وما زالت بعض أنواع التقدم الأخرى مضادة لمصلحتها ويتعين التحذير منها . من المفيد للدول المتقدمة أن تتسع أسواق الدول الفقيرة لاستهلاك سلع وخدمات جديدة لم تكن تنتج من قبل، أو لم تكن تُنتج بهذه الكثرة، من السيارات إلى زجاجات الكوكاكولا إلى الأسلحة، وتصريف هذه السلع يحتاج إلى بعض أنواع التنمية، كارتفاع متوسط الدخل، بشرط ألا يعنى هذا زيادة قدرة هذه الدولة الفقيرة على إنتاج مثل هذه السلع بنفسها والاستغناء عن استيرادها . لم يعد من المفيد إذن القول بأن التنمية فى هذه البلاد مستحيلة، بل من المفيد التشجيع عليها، ومن ثم ظهرت شعارات التنمية وترددت بكثرة فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشرت انتشار النار فى الهشيم . وحيث أن التنمية الآن أصبحت ممكنة ومرغوباً فيها، فإن من الأفضل الإقلاع عن تسمية هذه البلاد بالتأخرة، وإطلاق أسماء أكثر تفاؤلاً كالدول المتخلفة (underdeveloped) أو حتى النامية (developing).

ولكن الثقافات الوطنية، وإن لم يكن من المفيد الآن اعتبارها عائقاً أبدياً للتنمية فإنها لازالت عاملاً لا يشجع على تحقيق هذا التوسيع للأسواق أمام بضائع الدول الأكثر تقدماً . تحول الأمر إذن من النظر إلى الثقافات الوطنية من كونها «مانعا» للتنمية الاقتصادية إلى كونها مجرد «مُعطل» لهذه التنمية . الأمل فى التنمية الاقتصادية يجب أن يكون موجوداً ويجب دعمه وتشجيعه، ولكن الثقافة الوطنية يجب تعديلها التعديل المناسب .

هكذا وجد كتاب التنمية فى الخمسينات والستينات من أبسط الأمور

وأوضحها، الكلام عما سموه «الخصائص المشتركة بين الدول المتخلفة» (common characteristics). هذه الخصائص لم تقتصر على أوصاف اقتصادية كانخفاض معدل الادخار وضعف الإنتاجية وغلبة الزراعة على الاقتصاد، بل شملت أيضاً خصائص ثقافية، كانت كلها فى نظرهم خصائص سلبية لأنها تعوق الارتفاع بمعدل التنمية الاقتصادية.

لم يخطر ببال كتاب التنمية فى ذلك الوقت، ولا نحن جرؤنا على لفت نظرهم إلى أن الخصائص العكسية قد تكون قد بلغت عندهم حداً لم تعد معها أفضل من خصائصنا التى لا تعجبهم. فالمبالغة فى قدرة الإنسان على السيطرة على مصيره قد يترتب عليها من النتائج ما هو أسوأ من المبالغة فى التقليل من دوره. والإعجاب بالجديد لمجرد أنه جديد قد لا يكون أفضل من التمسك بالقديم لمجرد أنه قديم. وتحرير المرأة قد يصل إلى حد تحريرها من الروابط العائلية نفسها مما قد يقلل من رفاهية الجميع بما فيهم المرأة نفسها، والإفراط فى الفردية قد لا يكون أفضل من الإفراط فى الارتباط بالأقارب البعيدين. . إلخ.



خلال عقدى الخمسينات والستينات، ارتكبت جناية أخرى فى حق الثقافات الوطنية للبلاد الفقيرة وذلك بضمناً جميعاً، نحن شعوب هذه البلاد، واعتبارنا شيئاً واحداً دون تمييز بين أمة وأخرى، وبين ثقافة وغيرها، مادامنا نشترك جميعاً فى تلك الخصائص المقيمة التى سموها «خصائص البلاد المتخلفة». ففيما يتعلق بهذا «التخلف»، الهند مثل الصين، والعرب مثل الأفارقة وشعوب أمريكا اللاتينية، والمسلمون والمسيحيون مثل الوثنيين. ألا يجمعهم جميعاً انخفاض متوسط الدخل بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية؟

فى هذين العقدين، الخمسينات والستينات، كانت من أكثر نظريات التنمية شيوعاً نظرية روستو (W. Rostow) فى مراحل النمو الاقتصادى، التى قالت بأن أى دولة يمكن تصنيفها إلى مرحلة أو أخرى من مراحل خمس، وأن من الممكن ترتيب الدول بعضها فوق بعض بحسب مدى تقدمها فى السير من مرحلة متأخرة

إلى مرحلة متقدمة . والهدف النهائي هو بالطبع الوصول إلى ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو مرحلة الاستهلاك الجماهيرى العالى (High Mass Consumption) ، التى تعتبر أهم سماتها شيوع استهلاك السلع المعمرة كالسيارة والثلاجة والمكنسة الكهربائية . انهمكنا نحن طلاب التنمية الاقتصادية فى ذلك الوقت فى محاولة تحديد إلى أى مرحلة من مراحل روستو تنسب هذه الدولة أو تلك ، وهل معدل الاستثمار الذى تطلبه روستو للانتقال من مرحلة متخلفة إلى مرحلة أعلى ، هو المعدل الصافى أم الإجمالى ، ولم نلاحظ وقتها أن كتاب روستو كله لم يحتو على كلمة واحدة عن السمات الثقافية للأمة ، وما يمكن أن يحدث لها نتيجة الانتقال من مرحلة من المراحل الخمس إلى مرحلة أخرى . ولعل روستو قد اعتبر من قبيل المسلمات التى لا تحتاج إلى نقاش ، كما فعل كارل ماركس من قبله ، أن الانتقال من مرحلة متخلفة اقتصاديا إلى مرحلة متقدمة اقتصاديا لابد أن يعنى أيضاً الانتقال من حالة ثقافية «متدنية» إلى حالة ثقافية «أرقى» .



منذ نهاية الستينات وطوال السبعينات انتشرت أفكار مدرسة جديدة فى التنمية هى المدرسة الرافضة للتبعية (Dependency) والمنادية بفك الارتباط (Delinking) مع الغرب ، وبالتنمية المعتمدة على النفس (Self reliance) . ولكن الملاحظ أن رفض التبعية من جانب الغالبية العظمى من هؤلاء الكتاب كان منصبا على التبعية الاقتصادية ، ولم تحظ التبعية الثقافية باهتمام يذكر من جانبهم . وربما كان تفسير ذلك أن قادة هذه المدرسة كانوا من أمريكا اللاتينية ، ومن ثم يتسبون فى الأساس إلى نفس الثقافة الغربية ، لغة ودينا وقيما أخلاقية وسلوكية .

فى السبعينات أيضا رفع بعض كتاب التنمية ومؤسساتها الدولية شعار «إشباع الحاجات الأساسية» ، كبديل لهدف زيادة متوسط الدخل ، وحاولوا التنبيه إلى أهمية رفع مستوى العمالة ، وإلى أن ارتفاع معدل نمو الدخل قليل الأثر فى رفع مستوى الرفاهية إذا لم يصاحبه تخفيض معدل البطالة . ولكن الحاجات الأساسية التى أخذوا يؤكّدون عليها ويطالبون بإشباعها كانت محصورة فى الحاجات المادية ، من

غذاء وكساء ومأوى، ونادراً جداً ما وجدنا فى هذه الكتابات أى إشارة إلى أن الإنسان له حاجات ثقافية أيضاً إلى جانب حاجاته المادية، وأن الثقافة الوطنية تحتاج إلى حماية مثلما يحتاج الإنسان إلى الغذاء الكافى والكساء والمأوى الملائمين. ظهر فى السبعينات أيضاً من عبروا عن قلقهم من تدهور البيئة، ومن أن التنمية الاقتصادية السريعة قد تهدد البيئة المادية بالتلوث كما تهدد بعض الكائنات الحية من الحيوان والنبات بخطر الانقراض، ولكن قلما كنت تجد أحداً يعبر عن قلقه من الخطر الذى يهدد ثقافات الدول الفقيرة بالتلوث، ويهدد بعض هذه الثقافات بالانقراض.



منذ السبعينات من القرن الماضى أخذت تتردد، بقوة متزايدة، شعارات جديدة فى كتابات التنمية تدور حول ضرورة الانفتاح الاقتصادى، ثم أضيف إليها شيئاً فشيئاً شعار التصحيح الهيكلى والخصخصة، وكلها تدور حول الدعوة إلى فتح الأبواب على مصاريعها أمام التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، وتقليص دور الدولة فى حماية الاقتصاد القومى ومحدودى الدخل. كما شاع الكلام أيضاً عن دور المجتمع المدنى ومزايا تقويته، وعن حقوق الإنسان وضرورة احترامها. وكانت كلا الدعوتين إلى تقوية المجتمع المدنى وحماية حقوق الإنسان تُشاران دائماً وكأنهما يرفعان فى مواجهة الدولة: تقوية المجتمع المدنى على حساب قوة الدولة، وحماية حقوق الإنسان ضد اعتداء الدولة. ولكن الدولة، كما أن من الممكن أن تعتدى على حقوق الأفراد، ضرورة أيضاً لحماية بعض هذه الحقوق. والدولة لا تحمى الاقتصاد فقط ضد الواردات المنافسة من السلع ورءوس الأموال الأجنبية بل هى ضرورية أيضاً لحماية الثقافة الوطنية. إضعاف دور الدولة على هذا النحو الكاسح والشامل الذى تدعو إليه هذه الشعارات الجديدة، كان لابد أن يعنى ترك الثقافة الوطنية بلا حماية فى مواجهة تيارات جارفة من السلع والخدمات الأجنبية، ومن الشركات والقنوات الفضائية، لتضيف تخريباً جديداً إلى ما أحدثته التنمية فى الخمسينات والستينات من تخريب ثقافى.



خلال التسعينات رفع شعار جديد يتفق مع الحالة الجديدة التي دخل فيها العالم بسقوط الكتلة الشيوعية وبدء انفراد الولايات المتحدة بتقرير مصير العالم . فقد بحث صنّاع الرأى العام فى الولايات المتحدة عن شعار جديد يمكن أن يحل محلّ مكافحة الشيوعية ويقوم بنفس الدور فى تحريك عجلة إنتاج الأسلحة ، وتكوين الأحلاف ، وتبرير التدخل فى أمور الدول الأخرى وفرض الإرادة عليها ، فتفتق ذهنهم عن شعار «صراع الحضارات» ، وإذا بنا نجد ثقافتنا وقد وُصفت فجأة بأنها فى حالة صراع مع ثقافة الغرب التى اعتبروها بالطبع ثقافة أرقى ومن ثم أحق بالبقاء . والغريب أننا وقعنا فى الفخ مرة أخرى ، فلم نحاول الرد على ذلك بالقول بأن الحالة ليست حالة صراع بين ثقافات وإنما حالة اعتداء من ثقافة على أخرى ، وأن تشخيص الحالة بأنها حالة صراع حضارات معناه أن هناك عراكا بين ثقافتين على قدم المساواة من حيث القوة ، وفى يد كل منهما نفس الأسلحة ، ومن ثم فلكل منهما نفس فرص الانتصار على الأخرى ، مع أن الحقيقة أننا أمام دولة كبرى أو مجموعة من الدول الكبرى تفرض إرادتها على دول أخرى ، لأسباب اقتصادية وسياسية وعسكرية ، والنتيجة الحتمية لهذا هى اعتداء ثقافة الأمم المتفوقة اقتصاديا وعسكريا على ثقافات الأمم الأخرى .

وكان كل هذا لم يعد كافيا ، بل أصبح المطلوب الآن توجيه ضربة قاصمة لثقافتنا الوطنية بحيث لا تبقى أمامها فرصة للاستمرار . إن ثقافتنا الآن لا توصف بالتأخر أو التخلف بل «بالإرهاب» ، والمطلوب الآن ليس الارتقاء بهذه الثقافة بحيث تتكيف مع متطلبات التنمية الاقتصادية ، على أساس أن هذه هى طريقة التعامل المناسبة مع «التخلف» ، بل المطلوب الآن استئصال هذه الثقافة من جذورها ، على أساس أن هذه هى طريقة التعامل المناسبة مع «الإرهاب» .

ما أعظم هذه الرحلة إذن التى قطعناها ، منذ أن قبلنا بحسن نية شعار التنمية الاقتصادية فى منتصف القرن الماضى ، ولم نعترض على اعتبار ثقافتنا عقبة من عقبات التنمية ، وحتى أصبحت ثقافتنا تعتبر ليس مجرد تربة ملائمة لتفريخ الإرهاب ، بل أصبحت تعتبر مرادفا للإرهاب واسما آخر له .

التنمية الإنسانية

- ١ -

بعد ٤٠ سنة من هذه «التنمية الاقتصادية» النشطة، بفترات صعودها وهبوطها، بنجاحاتها وفشلها، كانت الصورة العامة، كما كان لابد أن توقع، بائسة تماماً من الناحية الثقافية والحضارية، وهى ما يمكن وصفه بالمسخ الذى يجمع بين هويتين أو شخصيتين، ويتسم بالقبح الشديد فضلاً عن فقدانه لأى شخصية، ومن ثم عجزه عن أن يقدم أى مساهمة متميزة للثقافة الإنسانية، إذ انشغل سياسيو ومثقفو وقناو أم العالم الفقيرة بتقليد وتكرار ما يفعله سياسيو الغرب ومثقفوه وقناؤه. وعندما شرع الاقتصاديون عندنا وعندهم فى تقديم كشف الحساب عن مكاسب وخسائر هذه الأربعين عاماً (١٩٩٠ - ٥٠). لم يضمّنوا كشفهم بندا يتعلق بالثقافة والحضارة، بل اقتصروا فقط على البنود الاقتصادية، كمتوسط الدخل، ومعدلات الادخار والاستثمار، ودرجة التصنيع، ومدى تدفق الاستثمارات الأجنبية. . إلخ، بل ولم يتناولوا حتى أثر التغيرات الثقافية والسلوكية على التغيرات الاقتصادية، بينما كان من الممكن جداً أن يكتشفوا أن كثيراً من أوجه الفشل الاقتصادى قد يكون راجعاً إلى تغير فى أنماط السلوك والقيم والأخلاق والحياة الثقافية بوجه عام.

رغم أن نتيجة الأربعين عاماً لم تكن سارة حتى من حيث النمو الاقتصادى نفسه، إلا فى عدد محدود من البلاد، معظمها فى جنوب شرقى آسيا، حظيت دول العالم الثالث أو الفقير بترقية من جانب المعلقين والباحثين فى أمور التنمية والتخلف، المنتسبين للعالم الصناعى أو المتقدم، ومن الهيئات الدولية المتكلمة

باسمه، فأطلقوا على بلادنا وصفاً أرقى وأكثر تهذيباً من وصف «الدول المتخلفة» (underdeveloped) كما كانت عاداتهم فى الخمسينات والستينات، وسمونا «دولا نامية» (developing) وهو وصف وإن كان أكثر تأديبا من وصفنا بالتخلف فإنه ليس أفضل منه كثيراً من حيث تصويره للحقيقة. إننا لم نكن «متخلفين» بل فقط فقراء، كما أننا لسنا دائماً فى حالة «نمو» بل كثيراً ما نكون فى حالة ركود أو تراجع اقتصادى، وإن كنا دائماً فى حالة «تغريب»، باستمرار ودون انقطاع. ولكن من حيث إننا كنا دائماً ولا نزال نفعل ما يُطلب منا بالضبط ودون اعتراض، كان من الضرورى تهنتنا وتشجيعنا على الاستمرار فى نفس الطريق، ومن ثم أطلقوا علينا هذا الوصف المشجع «الدول النامية». وإمعاناً فى تطميننا وتهذبة خواطرنّا قِيلَ لنا إن كل أوجه الفشل فى أدائنا الاقتصادى يمكن التغلب عليها باتباع ما يسمى بسياسات «التصحيح الهيكلى»، وهى فى نهاية الأمر لا تعنى أكثر من مزيد من فتح الأبواب أمام سلع الغرب واستثماراته، بما فى ذلك بيع مصانعنا ومراقفنا العامة للأجنى.

أما أوجه الفشل فى الأداء الاجتماعى، إذ لوحظ زيادة كبيرة فى أعداد الفقراء والمعوزين حتى فى حالات النمو الاقتصادى السريع، فقد وعدونا بالاهتمام بالأمر بدليل الإعلان عن معيار جديد لتقييم الأداء لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية البحتة، كمتوسط الدخل ومعدلات الادخار والاستثمار والتصنيع. . إلخ، بل يشمل ما سعى بجوانب «التنمية البشرية» أى تلك المتعلقة بالإنسان كآدمى، وليس فقط باعتباره مستهلكاً ومنتجاً للسلع والخدمات.

هذا المعيار الجديد، معيار «التنمية البشرية» (Human Development) قامت بالإعلان عنه هيئة تسمى «برنامج الأمم المتحدة للإمءاء» (UNDP) فى سنة ١٩٩٠، وقيل إنه سوف يتم بناء عليه ترتيب البلاد المختلفة من حيث تقدمها أو تأخرها فى مضمار «التنمية البشرية»، ويقوم هذا المعيار على ثلاثة مؤشرات:

١- متوسط الدخل.

٢- العمر المتوقع لدى الميلاد.

٣- حالة التعليم.

أما متوسط الدخل فقد استعير من معيار التنمية الاقتصادية القديم، وأما العمر المتوقع لدى الميلاد فأهميته ترجع إلى أنه يعكس التقدم والتأخر في أمور مهمة للإنسان كحالة التغذية ومستوى الخدمات الصحية، وأما التعليم فهذا أيضاً مهم لرعاية الإنسان وتقدمه.

كان من السهل الاعتراض على هذا المعيار الجديد (التنمية البشرية) بالقول بأنه لا يزال يتجاهل أشياء أخرى مهمة، كمستوى البطالة، ودرجة المساواة في توزيع الدخل، وهي أمور اقتصادية بدورها، كما أنه يتجاهل تماماً ما يحدث للجوانب الثقافية والحضارية، مما يجعل هذا المعيار الجديد ليس أفضل كثيراً من سابقه، الذي يقيس التقدم والتأخر بمتوسط الدخل وحده. ولكن بصرف النظر عن هذا الاعتراض (الذي لا شك في صحته) فإن من المهم أن نلاحظ الخسارة التي لحقت بنا بتسمية هذا المعيار الجديد (التنمية البشرية). إذ مهما كان اعتراضنا على معيار متوسط الدخل واقتصاره على قياس جانب واحد من جوانب حياتنا فإن أصحابه كانوا على الأقل متواضعين، إذ كانوا دائماً على استعداد للاعتراف بأنه لا يتجاوز ميدان الاقتصاد، ومن ثم لا يقول لنا شيئاً عما حدث لجوانب الحياة الأخرى. أما تسمية المعيار الجديد بهذا الاسم الفخم، معيار «التنمية البشرية»، فتكمن خطورتها في الإيحاء بأننا الآن نتكلم عن مختلف جوانب الحياة الإنسانية ورفاهيتها، وهو بالطبع غير صحيح.

مضت عشر سنوات أخرى، نسينا فيها أكثر فأكثر ما يصيب حياتنا الثقافية وأغماط سلوكنا وقيمنا وعلاقاتنا الاجتماعية من تغيرات كانت جذرية بإثارة القلق والأسف. ثم ظهر فجأة في سنة ٢٠٠٢ تقرير مدهش، من نفس المنظمة (UNDP) ولكنه خاص بالبلاد العربية وحدها، ويحمل عنواناً أكثر إدهاشاً وهو «التنمية العربية الإنسانية» (Arab Human Development). تجرأ هذا التقرير على الادعاء بأنه يقدم لنا معياراً أكثر شمولاً للتقدم الإنساني والتخلف، ومن ثم استعاض في ترجمته للفظ الإنجليزي (Human Development) «بالتنمية البشرية»، كما فعلت التقارير السابقة، بعبارة «التنمية الإنسانية» الأقرب في اللغة العربية إلى الجوانب النفسية والمعنوية في الإنسان. وزعم هذا التقرير أن من الأفضل الاستغناء

عن متوسط الدخل استثناء تاماً في قياس التقدم الإنساني والتخلف، والاعتماد على ثلاثة مؤشرات أخرى هي: الحرية أو الديمقراطية، والمعرفة، وما أسماه «بتمكين المرأة» (Women Empowerment) أى الارتفاع بمستوى المرأة ورفع القهر عنها، وراح التقرير يقارن الدول العربية بعضها ببعض، وكذلك بالدول الأخرى، في هذه الأمور الثلاثة.

هكذا انتقلنا عبر خمسين أو ستين سنة من التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية. وفي كل خطوة كان استخدام لفظ «التنمية» يبدو كريها أكثر فأكثر، ولا تقبله النفس إلا بصعوبة أكبر فأكبر. ذلك أن لفظ التنمية أو النمو يوحى بزيادة العدد أو الحجم أو صفات مادية يسهل قياسها، فأنا أغنى ثروتي أو أموالى بإضافة القرش إلى القرش أو فدان الأرض إلى فدان، أو أغنى ثروتي الحيوانية بزيادة عدد المواليد من قطعان الماشية أو الماعز، ومن السهل أن أقيس هذا النمو أو ذلك بأرقام قاطعة الدلالة على ما حدث. أما «التنمية الإنسانية» فعبارة غامضة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى اللبس، وقد تستخدم أيضاً للتضليل، وهى لهذا السبب عبارة قبيحة وفاسدة الذوق. وهى عبارة تهبط بأمور تتعلق ببعض من أسمى أهداف الإنسان وصفاته إلى مستوى العدم والجرد، وتختصر تطوراً معقداً أشد التعقيد ومتعدد الجوانب في مؤشرات بسيطة وسطحية للغاية.

خذ مثلاً هدفاً كالحرية، أو وصف الإنسان بأنه حرّ أو مملوك الحرية. إن للحرية عشرات المعانى، ومجالات عمارتها متعددة ومتشعبة، والقيود التى ترد عليها قد تأتى من عشرات المصادر ليست الدولة إلا مصدراً واحداً منها. فحررتى قد تقيدها الدولة أو المؤسسة الدينية أو العرف الشائع أو رب العائلة أو شيخ القبيلة أو المدرسة أو الحزب أو الرقيب على الصحف أو على الإذاعة والتلفزيون، ناهيك عن الفقر كقيد على الحرية، والمرض والعجز والشيخوخة، وضيق المسكن، وصعوبة الانتقال من مكان لآخر، وملوثات البيئة وارتفاع مستوى الضجيج. الخ إذا كان الأمر كذلك فكيف يتسنى لأحد أن يزعم أن الحرية تقاس بعدد مرات الذهاب إلى صناديق الانتخاب (دون الالتفات حتى إلى ما إذا كانت الأحزاب المتنافسة ذات برامج متشابهة أو مختلفة) أو عدد المسجونين بسبب آراء سياسية، (بصرف النظر

عن عدد المحرومين من تحقيق رغباتهم الطبيعية بسبب الفقر) وأن الدولة تعتبر متقدمة في مجال الحرية إذا زاد عدد مرات الانتخاب وقل عدد المسجونين السياسيين، ومتخلفة إذا حدث العكس، بصرف النظر عما يحدث في سائر المجالات الأخرى؟

إن كلاماً مشابهاً جداً لهذا يمكن قوله عن حالة المعرفة. إذ من الغنى عن البيان أن هدف المعرفة، بقدر ما هو هدف سام وشريف، هدف معقد ومتعدد الجوانب وله عشرات الوسائل والمصادر. كما أن وصف شخص ما بأنه يتمتع بمعرفة كبيرة أو واسعة ليس من السهل قياسه. فالمعرفة ليست هي مجرد جمع المعلومات، وإلا كان الكمبيوتر أكثر الكائنات معرفة، ودائرة المعارف «أكثر معرفة» من صاحبها. ونحن نعرف أشخاصاً واسعى المعرفة ويعيدون كل البعد عن الحكمة، وأن الحكمة كثيراً ما تكون مطلوبة أكثر من المعرفة، بل وأن كثرة المعرفة قد تؤدي هي نفسها إلى قلة الحكمة، إذا كانت من نوع المعرفة التي «لا تنفع الناس»، أو إذا أدت كشرتها إلى اختلاط الأمور أمام صاحبها فأضعفت قدرته على التمييز بين النافع والضار. لا يمكن إذن في تحديد الهدف الاكتفاء بكم المعرفة بل لابد من التطرق إلى نوعها. ومتى سلمنا بأهمية «نوع» المعرفة فإن قياس التقدم والتخلف في مجال المعرفة يصبح من أصعب الأمور إن لم يكن مستحيلاً، ويحسن المرء في هذا المجال، كما رأينا أيضاً في مجال الحرية، أن يتحلى بالتواضع والتأني والحذر قبل أن يظن نفسه «أكثر تقدماً» في مجال المعرفة من غيره، وقبل أن يرتب الناس والأمم بعضهم فوق بعض في مجال «المعرفة»، زاعماً أن بعضهم أفضل من غيرهم، لهذا السبب، في مضمار «التنمية الإنسانية».

والأمر لا يقل وضوحاً في مجال الارتقاء بأحوال المرأة أو تحريرها، أو بحسب تعبير تقرير التنمية الإنسانية «تمكين المرأة». لا يمكن أن ينكر أحد أن المرأة المصرية أو العربية تعاني من بعض صور القهر التي يتعين التخلص منها. ولكن أي امرأة في العالم لا تعاني من بعض صور أو أخرى من القهر؟ وأي مرحلة من مراحل التاريخ عرفت مساواة بين المرأة والرجل؟ إن من الخطأ الظن بأن الأمم المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً لابد أن تكون قد نجحت أيضاً في تحرير المرأة من كل صور القهر. ذلك أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي قد يؤدي بذاته إلى زيادة استغلال المرأة اقتصادياً

ونفسيا، إما خضوعاً لمنطق تعظيم الأرباح فى ظل الرأسمالية، أو لمنطق تسويق السلع فى ظل المجتمع الاستهلاكى، أو لمنطق تشجيع الفردية والاستقلالية فى ظل المجتمع التكنولوجى الحديث، أو لكل هذا معاً، كما حدث فى معظم دول الغرب التى تجتمع فيها سمات الرأسمالية مع سمات المجتمع الاستهلاكى والتكنولوجى الحديث.

لا عجب إذن أن يسدو الكلام عن تمكين المرأة (Women Empowerment) أدعى إلى إثارة الضحك والسخرية منه إلى معاملته معاملة الكلام الجاد. بل إن العبارة نفسها «تمكين المرأة» تفضح سخافة الهدف. فهى، خاصة فى اللغة العربية، عبارة غير مكتملة، إذ إن كلمة «تمكين» بالعربية لا يكتمل معناها إلا إذا اقترنت باليوش بالشئ الذى يراد تمكين المرأة منه. ومتى حاول المرء الإجابة عن السؤال عما يراد تمكين المرأة منه اتضح تعقد الهدف وصعوبة الحسم بما إذا كانت أمة ما قد نجحت أكثر من غيرها فى الارتقاء بأحوال المرأة. فتتمكين المرأة من المال قد يفقدها استقلالها وحريتها إزاء الشركة التى تكسب المال منها، وتمكينها من الاستقلال عن الزوج قد يفقدها التمتع بمكانتها كأم وربة أسرة.. إلخ. هنا أيضاً لابد من بعض التواضع. وفى جميع الأحوال يجب تجنب هذا التعبير السخيف «التنمية الإنسانية»، الذى يقوم على افتراض ضمنى بأن الرقى الإنسانى هدف بسيط يمكن قياسه بالأرقام كما يقاس الطول والقصر، وإخضاعه للقياس بالعدد أو الحجم أو الوزن، كما تعد السلع والحيوانات ويقاس حجمها ووزنها.

إن صور الرقى كثيرة كما أن صور القهر كثيرة، وكثيراً ما تنجح أمة فى التخلص من صورة من صور القهر لتقع فى صورة أخرى منه. ولا يجب أن يعمينا نجاح أمة فى إحراز تقدم اقتصادى أو تكنولوجى عن فشلها فى إحراز تقدم فى جوانب أخرى من جوانب الحياة الإنسانية. لكننا للأسف معرضون دائماً للوقوع فى هذا الخطأ. فالشخص القوى مادياً له سحره وسطوته، وكذلك الأمة القوية اقتصادياً وتكنولوجياً، حتى لنظن أن تقدمها فى هذه الأمور لابد أن ينطوى على تقدم فى سائر الأمور. وهذا الخطأ الشنيع يشبه فى رأى ما قد يحدث إذا اعتدت قبيلة على قبيلة أخرى، فألحقت بها هزيمة ساحقة وسيطرت عليها سيطرة تامة. إذ ينظر أفراد القبيلة المهزومة ويلاحظون أن أفراد القبيلة المتصرة لهم جميعاً أنوف ضخمة لا يكاد

يشدّ منهم أحد عن ذلك . فظنوا أن هناك علاقة وثيقة بين الانتصار في الحروب وحجم الأنف، وراحوا يحاولون المستحيل لتكبير حجم أنوفهم، فإن لم يستطيعوا ذلك بالشدّ والجذب، ركبوا على وجوههم أنوفا صناعية كبيرة الحجم .

- ٢ -

التقرير الذى صدر فى أغسطس ٢٠٠٣ عن برنامج الأمم المتحدة للإغاثة بعنوان «التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣» ويعنوان فرعى هو «نحو إقامة مجتمع المعرفة»، صدر فى طبعتين : إنجليزية وعربية . وقد قرأت الطبعة العربية، ولكنى وجدت رائحة الترجمة تفوح من كل جملة من جملها . من المؤكد إذن أن التقرير، وإن كان كتابه عربياً فإنهم كتبوه أولاً بالإنجليزية ثم أعطوه لمن يترجمه إلى العربية . والترجمة جيدة ومع ذلك كنت فى مواضع كثيرة أشك فى أن يستطيع القارئ العربى فهمها إلا إذا استرجع فى ذهنه الأصل الإنجليزى . والأهم من صعوبة أو سهولة الفهم دلالة هذا الأمر : أن كتابا من العرب إذا كتبوا تقريراً الغرض منه النهوض بحالة المعرفة فى الأمة العربية يجدون من الأسهل عليهم، أو من الواجب، أن يكتبوا بالإنجليزية أولاً . هل السبب أنهم يفكرون بالإنجليزية ابتداءً؟ أم أنهم يحتاجون - إذا أرادوا التواصل والنقاش مع زملائهم العرب - إلى الكتابة لهم بالإنجليزية؟ أم أنهم يحتاجون من أجل الحصول على موافقة مولى التقرير من الأجانب أن يكتبوا لهم بالإنجليزية؟ أم أنهم فاقدو الثقة تماماً بقدرة اللغة العربية على التعبير عن أفكارهم فبحثوا عن لغة أخرى للكتابة؟ سواء كان السبب هذا أو ذلك فالأمر محزن بلا جدال، مما يجعل المرء يترحم على أيام كانت الكتابة عن النهضة العربية، سواء فى موضوع المعرفة أو غيره، يقوم بها رجال من نوع الشيخ محمد عبده أو طه حسين، لا يحتاجون إلى إقرار مسبق من الأجانب لما يكتبونه عن النهضة العربية، ولا يفكرون إلا بالعربية، ولا يتواصلون أو يناقشون زملاءهم إلا بالعربية، وتغلأهم الثقة بقدرة اللغة العربية على التعبير عن أى معنى يهمهم أن يعبروا عنه .

الأهم من مسألة لغة التعبير، كمظهر من مظاهر التبعية والخضوع، نقل

التتتتات الأتتتة وكتأها تتتتاتنا، وخدمة مصلالت التتت وكتأها مصلالتنا. قما هى التتتتات الأتتتة الشاتعة هذة الأيام؟ إتها التأكىة على التترة والتتتقراطية الساسية والتسامت مع «الأتر»، ولا بأس أىضاً من التأكىة على مزايا التفتات التتتتاتى والتتتافى. ومن التتتتات الشاتعة أىضاً فى هذة الأيام التتتتت بالتتت والمسلمى، وعلى الأتص بى سمون بالتتتتت الإسلامىىن من ذوى الفتر الأصولى. قد ىقال هل تسمى هذة «تتتتات»؟ هل تنكر أن التترة والتتتقراطية والتسامت مع الأتر مبادئ خالدة وثابتة وصاللة لكل زمان ومكان؟ وهل تنكر أن التفتات التتتتتاتى والتتتافى شىء مرعوب فىه على مر العصور؟ وهل تنكر أن التتت والمسلمى فى حالة يُرئى لها، سواء فى أمور التترة أو فى تترها من الأمور، وأن كشاف تقاتصهم أمر مطلوب وخطوة ضرورية فى طرىق التصلال؟ وهل تنكر أن التتت سواء كان إسلامياً أم تتر إسلامى؟ ورتى على هذ أن أفضل الأمور ىمكن أن تصبأ أسوأها إذا أسى فهمها، أو طبقت فى تتر مآلها أو فى تتر وقتها، أو إذا رف لواءها شأص سىئ التتة لتتق تارب خاصة به، وأن إظهار العىوب قد ىكون خيراً أو شراً على حسب المراد به ووقت أءوته وطرىقة التتتت المستخدمة فىه، وأن التتق الذاتى قد ىستأق التتتت والشاء إذا صدر عن قوة وثقة بالنفس، وقد ىستأق اللوم إذا صدر عن خنوع وخضوع ورغبة فى إرضاء التتت. ولدى أسباب كثيرة للاعتقاد بأن هذ الذى فعله تقرر التتمة التتسانية للعام ٢٠٠٣، نأو إقامة مآتت التترة، هو من النوع الذى ىستأق اللوم.

أذ مثلاً موضوع التترة والتتتقراطية الساسية. إنه أكثر الموضوعات تكرارا فى التتتت، سواء تعلق الأمر بالتشأص أو التتسىر أو التوصىات. فى التشأص كان أول عىب ىذكره التتتت، فىما يتعلق بحالة التترة فى البلاد التتتة، هو أن «أكثر أسالىب التتشة (أى التترة) انتشاراً فى الأسرة التتتة هى أسالىب التسلط والتتذبذب (ما هى الكلمة التتلتتتة ىا ترى التى تُرأمت إلى التتذبذب؟) والتأماة الزائلة (ص ٣). وفى التتتت عن وسائل الإعلام كان أول ما ىذكره التتتت بعد أن ىشكو من انأفاض عء الصأف أن «أألب البلاد التتتة مأكومة ببىئة تتسم بالتتتت الشىء لتترة الصأافة والتتتت عن الرأى. . وهىمة الإعلام الرسمى ذى الرأى الواحد على الساحة الإعلامية». وعند الكلام عن الإنتاج العلمى فى

الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، كان أول ما يشكو منه التقرير هو «تدخل السياسة والقوانين المتصلة بها...» في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمى فى هذا المجال». وأما عن الإبداع الأدبى، فيشكو التقرير من أن «وصول ناتج الإبداع للناس من خلال الكتب ووسائل الإعلام يبقى قليلا فى غياب الحريات»، والإذاعة المسموعة والمرئية «لا تتمتع فى رأيهم (أى رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات) بمستوى معقول من الحرية». إلخ.

هذا عن التشخيص، أما فى التفسير فيؤكد التقرير على أن نظام القيم السائد لا يشجع على ازدهار المعرفة، ولكن تلعب الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً حاسماً فى تشكيل هذا النظام «إذ ظل هامش الحرية محدوداً...» وساهم القمع والتهميش فى قتل الرغبة فى الإنجاز والسعادة (السعادة أيضاً؟) والانتماء، ومن هنا ساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب السياسى، ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة فى إحداث التغيير المنشود فى الوطن».

وأما عن التوصيات فيذكر التقرير خمساً منها، أولها «إطلاق حريات الرأى والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح».

ما قولنا فى هذا الأمر؟ هل يمكن أن ينكر أحد مزايا الحرية وأهميتها لكل شىء، بما فى ذلك المعرفة؟ لا يمكن أن ننكر هذا بالطبع، بل أحياناً يسأل المرء نفسه عما إذا كان هذا الأمر لا يزال يحتاج إلى تأكيد من باحثين كبار وبدعم مالى من برنامج الأمم المتحدة للإثراء. السؤال المهم ليس هو ما إذا كانت الحرية شيئاً طيباً ومرغوباً أم ليست كذلك، وإنما السؤال هو: هل غياب الحرية هو فعلاً أهم سمات انحطاط حالة المعرفة فى البلاد العربية؟ وهل هو السبب الرئيسى لهذا الانحطاط؟ وهل هو أهم ما يستحق التأكيد عليه فى ظل الأوضاع الحالية للبلاد العربية؟ وأى نوع من الحرية، من بين أنواعها المتعددة، هو فعلاً ما نفتقده بشدة فى هذه الأيام ونحتاج إلى استعادته؟

إنى سوف أزعم فى هذا الفصل أن كتاب هذا التقرير لم يعطوا موضوع الحرية، على أهميته، حقه من التفكير، بل اكتفوا بترديد الكلام الإنشائى الشائع عن ضرورة الحرية والخسارة التى تعود علينا من فقدانها، دون تعمق كاف فى الأمر

ولا تأمل كاف في تاريخ الأمم، عربية كانت أو غير عربية، لمحاولة استخلاص الدروس الحقيقية منه.

نعم الحرية شيء عظيم، والمعرفة شيء عظيم بدورها، ولكن ليس كل شيئين عظيمين يأتيان دائماً معاً وفي الوقت نفسه، بكل أسف. فقد تحصل على الحرية دون أن تغفر بكثير من المعرفة، كما لو سيطر الرعاع والسوق على حال المعرفة في أمة من الأمم، واستولوا على وسائل الإعلام، وطبعت رغباتهم وأهواؤهم نظام التعليم بطابعها، وتمتعوا «بكامل الحرية» في الوصول بأحوال التلفزيون والمسرح والسينما والتعليم إلى مستوى بالغ الانحطاط. كما أن أحوال العلم والمعرفة قد تتقدم تقدماً عظيماً في ظل نظام الحكم المطلق، وفي ظل حاكم مستبد برأيه ولكنه مستنير، كهارون الرشيد مثلاً أو المأمون، أو عندما تكون الظروف الاجتماعية مواتية لهذا التقدم.

حدث مثل هذا في بلادنا وفي بلاد الغرب على السواء. فجامعات أوروبا الشهيرة التي نشأت في عصر النهضة، من أمثال أكسفورد وكامبردج، لم تنشأ في ظل نظام ديمقراطي برلماني بل في ظل الحكم المطلق، ومحمد علي الذي بدأ نظام البعثات العلمية إلى أوروبا وجمال عبد الناصر الذي استمر في إرسال البعثات إلى الشرق والغرب، لم يكونا حاكمين ديمقراطيين، بينما تدهور حال المعرفة في عهد خلفائهم «الأكثر ديمقراطية». وحقة ازدهار الفكر العربي والإسلامي التي يشيد بها التقرير لم تنسم بنظام سياسي ديمقراطي من نوع نظام الرئيس بوش في الولايات المتحدة، بل كانت حقبة حكم فردى مطلق.

لقد كان من المفيد بالطبع أن يقارن كاتبو التقرير بين ما حدث «للمعرفة» في خلال نصف القرن الماضي في الهند والصين مثلاً، حيث تمتعت الهند بنظام أكثر ديمقراطية بكثير من الصين، دون أن انعكس هذا في تفوق واضح للهند فيما يتعلق بأمور «المعرفة». بل وربما كان من الملائم أن يميز كاتبو التقرير بين الأنواع المختلفة من المعرفة، بين العلمية والأدبية والفنية، أو بين البحث العلمي وجمع المعلومات وتحليلها ونشرها، أو بين نشر المعرفة عن طريق المدارس أو الكتب أو التلفزيون. . إلخ، من حيث تأثر كل من هذه الأنواع المختلفة بدرجة الديمقراطية السياسية المتاحة

أو بأنواع الديمقراطية المختلفة. . إلخ. ولكن يبدو أن حماسة كاتبى التقرير للديمقراطية السياسية، أيا كان نوعها، ولهفتهم على إصدار التقرير بسرعة كافية فى ظل المناخ السياسى السائد الآن فى العالم، قد منعاهم للأسف من إجراء هذه المقارنات المهمة والتمييز الكافى بين أنواع المعرفة المتعددة وبين أنواع الديمقراطية المختلفة.



ولكن هذا الاستعجال غير المبرر وهذا التلهف على المشاركة فى جوقة التصفيق والتهليل للديمقراطية والحرية، قد أوقعا كاتبى التقرير فى خطأ أشنع من هذا وهو إغفال التمييز بين المواقف المختلفة للحرية.

فقارئ التقرير يخرج بانطباع أكيد أن الحرية ليس لها إلا عدوآن: الدولة المستبدة من ناحية، والتطرف الدينى من ناحية أخرى. الأولى تكمم الأفواه وتفرض رأيا واحداً على الجميع، وتضيق فرص التحاور والنقاش، فتضيّع فرص الإبداع وتصيب المبدعين المحتملين بالقنوط والاكتئاب، والتطرف الدينى يمنع الاجتهاد فى الدين ويحرّم الحلال، بما فى ذلك بعض أنواع البحث العلمى والإنتاج الأدبى والفنى بحجة تعارضه مع مبادئ الدين، كما أنه يضيّق من فرص «الافتتاح على الآخر» بحجة أن هذا الآخر كافر أو ينتمى إلى دين مختلف، فتضعف فرص تفاعل الأفكار وتبادل المعلومات والخبرات مما لابد أن يقلل بدوره من فرص التقدم العلمى والإبداع الفنى.

لاشك أن كل هذا صحيح، عيبه الوحيد أنه ناقص نقصاً خطيراً. فالذى يقرأ كلام هذا التقرير عن الآثار السيئة للاستبداد ونقص الحرية يتصور دائماً أن الحاكم المستبد والمقيد للحريات لابد أن يكون من بين أهل المنطقة المستبد بها، فإذا كانت المنطقة عربية فلا بد أن يكون الحاكم المستبد والمقيد للحريات عربياً، ويتجاهل التقرير تجاهلاً تاماً ما يشكله الحكم الأجنبى من تهديد للحريات أو المعرفة. ففى الفصل الثامن مثلاً المعنون «السياق السياسى»، والذى يتوقع القارئ أن يجد فيه مناقشة لمختلف المواقف السياسية لتقدم المعرفة، لا يذكر التقرير جملة واحدة تتعلق بالاستبداد الناتج عن احتلال دولة أجنبية للدولة عربية. وهذا الإغفال معيب جداً

بالطبع فضلا عن أنه مدعش في هذا الوقت بالذات. فالعرب يعيشون في هذه الأيام أوقاتا عصيبة من أهم سماتها قيام جيوش أجنبية، أمريكية وبريطانية، باحتلال العراق (ناهيك عن تكتيل الإسرائيليين بالفلسطينيين منذ زمن، وزيادة هذا التكتيل في السنوات الأخيرة) فلماذا لا يذكر أثر هذا أو ذاك في إعاقه تقدم المعرفة في البلاد العربية؟ أليس الحاكم الأمريكي للعراق هو بدوره حاكما مطلقاً؟ أو لا يستبد السيد بوش ورجاله برأيهم فيما يُعمل في العراق وما لا يُعمل، لدرجة تقريرهم نوع التعليم الذي يجب أن يتلقاه العراقيون؟ أم هذا الذي يمكن أن يضر بحالة المعرفة في العراق لا بد أن يكون عراقيا، ولا يمكن أن يكون أمريكيا أو بريطانيا؟.

وأما التطرف فلا بد قطعاً، إذا بلغ حداً معيناً، أن يكون وخيم الأثر على حالة الإبداع والمعرفة، وإن كان لا بد من الاعتراف بأن بعض أنواع التطرف، إذا لم تتجاوز حداً معيناً، قد تكون مفيدة للإبداع والمعرفة. فلا شك أن الفنان المبدع أقرب إلى «التطرف»، بمعنى من المعاني، من الشخص عديم الموهبة والهمة، والعالم العبقري والألمعي قد يعود جزء من عبقريته وألمعيته إلى نوع من أنواع «التطرف»، إما في جمع المعلومات عن الظاهرة التي يعكف على دراستها أو في السهر على تحليلها، أو في تعقب أسبابها وأثارها، حتى لنرى كثيراً من العلماء والأفذاذ لهم بعض الشبه بالمصابين بالهوس الديني. ولكن ليس هذا بالطبع ما يقصده كتاب هذا التقرير بالتطرف، بل يقصدون التطرف الديني بالذات، بسبب علاقته بما يسمى بظاهرة الإرهاب التي لا يكف الأمريكيون عن الكلام عنها في الوقت الحاضر. ولكن لماذا نخصّ بالكلام هذا النوع بالذات من التطرف والإرهاب وأثره السيئ على حالة المعرفة؟ إن تصرفات الرئيس بوش مثلاً ورجاله، منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الأقل، لها شبه كبير جداً بالهوس الديني والتطرف، سواء في كلامهم عن أسلحة الدمار الشامل أو عن المقاومة الفلسطينية أو عن ضرورة تأديب الدول المارقة أو عن العرب بصفة عامة والمسلمين. كان أثر هذا الهوس وهذا التطرف وخيما على حالة المعرفة في داخل الولايات المتحدة وخارجها، فقد دفع هذا الهوس والتطرف الجميع في داخل الولايات المتحدة وخارجها إلى ترديد نفس الكلام الملل والمعاد خوفاً من الأذى أو طمعاً في المكافأة، إلى درجة أن ناشري الكتب ورؤساء تحرير المجلات، ناهيك عن أصحاب القنوات التلفزيونية، لم يعودوا يجرأون على نشر

أو إذاعة أى كلام مخالف لما يقوله السلطة، وأصبحت المكتبات العامة تمارس نوعاً من المراقبة على القراء أو مشتري الكتب. فأى نوع من المعرفة يؤمل فى انتشاره وذيوه فى مثل هذه الأجواء؟.

طبعاً نحن لا نتوقع ولا نطالب كتاب تقرير التنمية الإسلامية العربية بالتحوض فى التطرف والهوس الأمريكى وأثره على المعرفة، فهم معنيون بالتطرف والهوس العربيين، وأثرهما على المعرفة فى البلاد العربية، ولكن ألا يستحق هذا النوع الآخر من التطرف والهوس ولو جملة واحدة منهم، خاصة وأنه لا يخلو من آثار وخيمة على حالة المعرفة العربية نفسها؟.

إن كتاب التقرير لم يفهم التأكيد على الحسارة التى لحقت بالبلاد العربية بسبب ما ترتب على أحداث ١١ سبتمبر من تقييد حرية العرب فى دخول الولايات المتحدة، مما حرم العرب من فرص الإفادة من العلم الأمريكى الغزير ومن انتشار المعرفة فيها، فكان جديراً بهم أن يكتبوا ولو فقرة قصيرة عما حرم منه العرب فى ميدان المعرفة بسبب مجيء الولايات المتحدة بنفسها إليهم وما أدى إليه التطرف والهوس الأمريكى من تكميم الأفواه داخل البلاد العربية نفسها، وهو ما لا بد أن يكون أثره على «الاجتهاد» وخيماً مثل أثر التطرف الدينى بالضغط. فكما أن المتطرفين فى الدين يسمون أى اجتهاد فى تفسير الدين «بدعة» يجب منعها، يعتبر المتطرفون الأمريكيون أى اجتهاد فى تفسير ما حدث منذ ١١ سبتمبر ترديداً «لنظرية المؤامرة» يجب منعه أيضاً.



ولكن لا هذا وذاك ينهى الكلام عن معوقات الحرية. فلا الاستبداد داخلياً كان أو خارجياً، ولا التطرف والهوس، دينياً كان أو سياسياً، هما كل ما يمكن أن يعوق الحرية ويضر بالمعرفة. بل هناك أيضاً المصالح التجارية، وهى أيضاً مما سكت عنه التقرير سكوتاً تاماً. وهذا التجاهل التام لأثر المصالح التجارية فى الإضرار بحالة المعرفة غريب جداً فى حد ذاته، وفى هذا الوقت بالذات، ومن كتاب عرب على وجه الخصوص. فمن المعروف والمشهور أن المصالح التجارية فى العصر الحديث تشكل تهديداً مهماً لموضوعية المعرفة وحيادها، فهى قد يهمها نشر معلومات

خاطئة، ليس فقط عن السلع والخدمات التي تنتجها، بل وعن سياسات معينة تحبها أو تكرهها، وعن بلاد تريد تلويث سمعة حكامها لأنهم يقفون في وجه هذه المصالح التجارية، أو تريد إحداث انقلاب فيها للسبب نفسه. وإذا كانت هذه المصالح التجارية تتعلق ببيع الأسلحة فلا نهاية لما يمكن أن تقوم به من غسيل للمخ من أجل تسهيل إشعال حرب أو زيادتها التهايباً.. إلخ. وفي عصر تتمتع فيه هذه المصالح التجارية، أكثر فأكثر، بمراكز احتكارية قوية، تزداد قدراتها على التأثير في المعرفة السائدة فلا تقتصر سيطرتها وتأثيرها على وسائل الإعلام المألوفة والمعروفة بهذا الاسم من راديو وتلفزيون وسينما وصحف وكتب، بل وتمتد إلى نظام التعليم نفسه، حيث يأخذ سلطان الدولة في الانحسار شيئاً فشيئاً أمام زحف هذه الاحتكارات.

وتقرير التنمية الإنسانية الذي نتكلم عنه، المفروض أنه يهتم بالمستقبل أكثر من الماضي، بل وعنوانه الفرعي يتعلق بالمستقبل «نحو إقامة مجتمع المعرفة»، إذن فالتوقع منه أن يتكلم عن الأخطار الحالية والمستقبلية ومن أهمها التهديد التي تمثله المصالح التجارية، أكثر مما يتكلم عن خطر الدولة المستبدة، الذي كان يمثل التهديد الأساسي لبعض أنواع المعرفة في دولة كالاتحاد السوفيتي أو ألمانيا النازية، وأكثر مما يتكلم عن خطر التطرف الديني الذي كان يمثل التهديد الأساسي لمعظم أنواع المعرفة في أوروبا في العصور الوسطى. والبلاد العربية تخضع حالياً لحملة استعمارية جديدة تستهدف من بين ما تستهدفه تغيير «حالة المعرفة» في بلادنا، وتنشط بشدة في ميادين الإعلام المختلفة، فتنشئ قنوات تلفزيونية وصحفاً وإذاعات جديدة، تستهدف عقول الشباب، وتحاول أن تحمل فيها أفكاراً ومعتقدات جديدة بدلا من المعتقدات السائدة، وتسخر مما يسمى «بثوابت الأمة» لمجرد أنها تريد اقتلاعها من جذورها، بل وتنشط في مجال تغيير المناهج الدراسية ونظم التعليم بحجة إحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية. وهناك شكوك قوية تحوم حول دور المصالح التجارية في هذه الأمور كلها، من شركات النفط، إلى أصحاب مصانع الأسلحة، إلى أصحاب الاستثمارات الأجنبية، إلى متعبي مختلف السلع والخدمات الذي يهمهم الاستثمار بأسواق هذه المنطقة دون غيرهم، أو على الأقل فرض إرادتهم على غيرهم فيما يتعلق بتقسيم غنائم هذه المنطقة. كيف يمكن أن نفسر في هذا

المناف أن يأتي تقرير جديد عن «التنمية الإنسانية العربية» فلا يذكر كلمة واحدة عن أثر المصالح التجارية في إفساد حالة المعرفة ووقوفها عقبة في وجه إصلاحها؟

-٢-

أرجو من القارئ أن يعود بذاكرته ٦٥ عاما إلى الوراء عندما نشر طه حسين كتابه الشهير «مستقبل الثقافة في مصر» لمناقشة نفس القضية التي يناقشها هذا التقرير «نحو إقامة مجتمع المعرفة»، فقدم لنا كتابا لا يحمل إلا اسمه، يتحمل هو وحده مسؤوليته ويتمتع فيه بمنتهى الحرية في تحديد ما يقول وما لا يقول، وطريقة قول ما يريد قوله، ولم يدفعه إلى كتابته إلا دافع من نفسه، فلم تطلب منه ذلك هيئة دولية أو «برنامج للإثراء». وعندما كان طه حسين يكتب صفحة من هذا الكتاب كان يعرف أن هذه الصفحة ستظهر كما هي في الكتاب، وليست مجرد صفحة من «ورقة خلفية»، من سلطة رئيس الفريق المركزي أن يقيها أو يحذفها أو يعدلها، دون أن يكون هذا الرئيس مضطرا لاستشارة صاحبها والحصول على إذنه على الحذف أو التعديل. وفوق كل هذا كان الكاتب في حالة «مستقبل الثقافة في مصر»، ليس فقط رجلا مرموقا ومعترفا بفضله بل كان أيضا رجلا يعترف للجميع بأنه مفكر وصاحب موقف، قد تختلف معه ولكن موقفه واضح ولا يختفى وراء عبارات مبهمه، بعضها مبهم لأنه مترجم من لغة أجنبية، وبعضها مبهم لأن كاتبه يعتمد الإبهام.

كم تغيرت الدنيا في هذه العقود السبعة الماضية! فآلت مسؤولية إصلاح أحوال الثقافة والتعليم والمعرفة في البلاد العربية إلى هيئة لها اسم غريب هو «برنامج الأمم المتحدة للإثراء»، أهدافه مستوحاة من خارج المنطقة العربية، ولكنها لا تصرح بهذه الأهداف وإنما تتظاهر بعكسها. وفي سبيل ذلك تعهد بأداء المهمة إلى مجموعة من العرب المرموقين يرأسهم «فريق مركزي»، يقوم بتكليف كتاب ذوي مشارب متفرقة ومتعارضة أشد التعارض، ففيهم اليساري واليميني، المؤيد بشدة للهجوم الأمريكي والمعارض بشدة، الأكاديمي المسالم والسياسي النشط، الغاضب غضبا شديدا على ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين والمؤيد بشدة لأي مشروع للتصالح

معها، الموسوعى واسع الأفق والعالم المتخصص تخصصا ضيقا وقليل الصبر على قراءة قصة أو رواية . . إلخ، هؤلاء جميعا يكلفون بكتابة أوراق خلفية وأمامية، ولكن بشرط واضح وصريح: متى سلموا هذه الأوراق انتهت مهمتهم، ولا يستطيعون مطالبة «الفريق المركزى» بشيء، ولكنهم فى مقابل ذلك يعفون تماما من المسؤولية عن الحالة التى يظهر بها التقرير فى صورته النهائية.

ما نوع التقرير الذى تنتظر أن يتج فى ظل هذه الترتيبات؟ الإجابة: تقرير من هذا النوع بالضبط، لا طعم له ولا رائحة، موقفه الوحيد هو ما يشتم مما بين السطور، ويستخلص مما سكت عنه أكثر مما يستخلص مما تكلم فيه. وهذا الموقف هو الموقف الذى يرضى عنه «برنامج الأمم المتحدة الإنمائى» بأجندته الخفية، التى لا تجدد فى أى مكان تعبيراً صريحاً عنها، ولكنك تستطيع، بل من واجبك، أن تحاول اكتشافها.

إذا كان الأمر كذلك، فعلى من تقع مسؤولية هذا التقرير فى الحقيقة؟ هل هى مسؤولية الجميع؟ أم مسؤولية الفريق المركزى فقط؟ إلى أى مدى يمكن أن نلوم كاتب الأوراق الخلفية إذا أخذ التقرير صفحة من أربعين صفحة مثلاً، كتبها أحد هؤلاء الكتاب، وأعاد أحد «المحررين» أو عضو فى «الفريق المركزى» صياغتها وترك بقية الصفحات؟ من الذى يجب أن يوجه إليه اللوم مثلاً عن خلو تقرير يحمل عنوان «نحو إقامة مجتمع المعرفة» خلواً تاماً من أى إشارة (ناهيك عن مناقشة) لموضوع علاقة اللغة العربية باللغة الدارجة؟ (باستثناء نصف فقرة تتكون من ١٢ سطراً فى ص ١٢٤ ولا تكاد تلمس الموضوع حتى تتركه) ولا أى مناقشة لأثر التوسع فى إنشاء المدارس والجامعات الأجنبية فى البلاد العربية على مكانة اللغة العربية. . إلخ؟ أترك الحكم فى هذا للقارئ، ولكنى لا أستطيع أن أمنع نفسى من توجيه عتاب لأستاذين كبيرين نعرف جميعاً مساهمتهما المشكورة فى الدفاع عن قضايا العالم الثالث، وهما عضوان من الثمانية أعضاء فى «فريق القراء للنسخة العربية»، ليس فقط لموافقتهما على وضع اسميهما على هذا النحو باعتبارهما من «المشاركين فى إعداد هذا التقرير»، ولكن على الأخص لسماحتهما بمرور جزء بعنوان «حماية الحرية النوعية المتمثلة بحرية المعرفة: الملكية الفكرية» (ص ١٥٢ - ١٥٤) فهذا الجزء من التقرير يصلح لأن يكون غموضاً لما تحب الشركات المتعدية الجنسيات نشره بين الرأى العام

العربي، إذ لا يحتوى على أى تحفظ أو أى شك حول أثر النصوص الجديدة فى اتفاقيات الجات عن حماية حقوق الملكية الفكرية على التنمية فى العالم الثالث، وكان كاتبى هذا الجزء من التقرير لم يسمعوا قط عن الشكوى المرة التى عبرت عنها دول العالم الثالث من جراء تطبيق هذه النصوص، وإصرار الشركات الكبرى عليها لتحقيق المزيد من الأرباح على حساب صحة ورفاهية فقراء هذه الدول.

ولكن هذا الجزء المعنون «حماية الحرية النوعية المتمثلة بحرية المعرفة: الملكية الفكرية» (وهو عنوان بالغ الركاكة فى حد ذاته) ينتهى بفقرة غريبة لا يسعنى إلا أن ألقت نظر القارئ إليها، فهى بلا مناسبة تحتوى على تشهير مذهل بالعرب إذ تقول «إن قيم المجتمع العربى اليوم هى قهرية ولا تقيم اعتباراً للإنسان» (١٤) وتنتهى بالجملة الغريبة التالية «إن هذه المعطيات لا تساعد على رفع التحديات فى هذا الزمن المكثف» (١٥).



بمثل هذه الحيل وفى ظل هذه الترتيبات يمكن أن يتفرد تقرير التنمية الإنسانية العربية «للتشهير بالعرب»، وفى هذا العام بالذات (٢٠٠٣) يجرى التركيز على «أحوال المعرفة»، بعد أن وضع التقرير الأول الخلفية العامة لمختلف النقائص العربية: فى ميادين الحرية والمعرفة وتمكين المرأة. وكما حدث فى التقرير الأول، يحاول أصحاب هذا التقرير إخفاء تحيزاتهم وراء دخان كثيف من الأرقام، فيستخدمون هذه الأرقام لإظهار العرب فى صورة باعثة على الرثاء أو الاحتقار، إذ تذكر الأرقام بمعزل عن ظروفها ومسبباتها، ويجمع الصالح والطالح فى رقم واحد فيبرز الجانب السلبي على حساب الإيجابى، ولا يميز تمييزاً كافياً بين أداء بلد عربى وبلد عربى آخر، على أمل أن يطيح الأداء السيئ بالأداء الجيد، ولا تمييزاً كافياً بين فترة وأخرى، على أمل أن يخفى ما حدث فى فترة طويلة سيئة، ما يمكن للعرب أن يفعلوه فى ظل ظروف أفضل. وفى جميع الأحوال يمتنع الكلام عن أى ضغط خارجى مارسته دولة أجنبية أو مؤسسة دولية، أو عن المتاعب التى سببتها سياسة الانفتاح، فمثل هذا يعتبر من قبيل «المسلك الهروى». المريح للنفس المكدودة ولكن شديد الخطر». باختصار، يسد تقرير التنمية الإنسانية العربية على العرب أى

منفذ للهروب، حتى ولو كانت نفوسهم مكدودة جداً، لكي ينهال عليهم التقرير برقم بعد آخر مما يزيد شعورهم بالهم والنكد.

من ذلك مثلاً ما فعله التقرير السابق من مقارنة الناتج القومي الإجمالي للدول العربية بالناتج القومي الإجمالي لإسبانيا، وقوله إن مجموع الناتج القومي للاتين وعشرين دولة عربية هو أقل من الناتج القومي الإجمالي لدولة واحدة هي إسبانيا. وهو قول صحيح ولكن قوله هكذا مجرد من أى تفسير أو توضيح، ومحاط من كل جانب بالانتقادات وذكر النقائص واحدة بعد الأخرى، لا ينطوى على أكثر من عملية إذلال وإهانة للعرب وتقديم سلاح جديد ليستخدمه أعداؤه للإمعان فى إهانتهم وإذلالهم. وهذا هو ما حدث بالفعل، إذ لم يفت أى شخص من المهتمين بالتشهير بالعرب فى الغرب وفى بلادنا على السواء استخدام هذه المقارنة مع الإشارة إلى أن مصدر هذه المعلومة تقرير كتب بأيدي عرب مرموقين، وصادر عن هيئة دولية! لقد اختار كاتبو التقرير إسبانيا بالذات، لأنها دولة لا تقترن فى الذهن بالتقدم الاقتصادى الباهر، ومن ثم فتفوقها على ١١ دولة عربية مجتمعة لا بد أن ينطوى على إذلال أكبر للعرب. ولكن هذا الانطباع المهيمن ينطوى أيضاً على قدر كبير من التضليل. فكثرة عدد الدول العربية يستخدم هنا للإيهام بالعجز رغم الكثرة، مع أن سبعة من هذه الدول العربية يقل عدد سكانها مجتمعة عن نصف عدد سكان إسبانيا. وزيادة الناتج القومي الإسباني على الناتج القومي للعرب يستخدم للإيهام بالقوة والبأس من ناحية إسبانيا، والفشل والضعف من ناحية العرب، مع أن زيادة طفيفة فى سعر النفط يمكن أن تجعل هذه المقارنة لصالح العرب. والعبارة توحى على أى حال بأن هناك شيئاً شاذاً فى العرب جعل دولة واحدة كإسبانيا تفوق عليهم جميعاً، مع أن نفس المقولة تنطبق أيضاً، وبدرجة أشد درامية، على دولة كالهند، إذ إن الناتج القومي لإسبانيا، التى لا يزيد عدد سكانها على ٤٠ مليوناً، يزيد على الناتج القومي للهند الذى يبلغ عدد سكانها ٢٥ مرة قدر سكان إسبانيا. ولكن من حسن حظ الهند أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ليس مشغولاً فى هذه الأيام بالتشهير بالهند، بل يفضل التركيز على العرب.

هذه العملية من التضييل باستخدام الأرقام استمرت بالطبع في التقرير الثانى، ومنذ أول صفحة . ففى أول فقرة من تقديم هذا التقرير بقلم المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، نقرأ ما يلى :

«كان إصدار تقرير التنمية الإنسانية الأول فى العام الماضى ظاهرة متميزة بكل المقاييس، ويشهد على ذلك استنساخ أكثر من مليون نسخة منه عن الإنترنت . . وبالنظر لما أثاره ومازال يشيره من مساجلات . . يتضح لنا السبب الذى دعا مجلة (تايم) إلى أن تصفه بأنه أهم ما نشر عام ٢٠٠٢ . . ومن هنا فإن دعم ذلك التقرير كان من دواعى اعتزاز برنامج الأمم المتحدة الإنمائى» .

نلاحظ أولاً أن الجملة الأولى تستتج عظمة التقرير الأول وتميزه «بكل المقاييس» من عدد مرات استنساخه عن الإنترنت، ومن قول مجلة تايم بأنه أهم ما نشر فى عام ٢٠٠٢، مع أن أى شخص مهتم بأحوال «المعرفة»، لابد أن يعرف أن عدد قراء مجلة أو جريدة أو كتاب ليس مقياساً جيداً لمدى جودتها ولا سبباً كافياً «لاعتزاز» المرء بها أكثر من اعتزازه بكتاب أو مجلة أقل توزيعاً . فنحن نعرف طباعة الصحف والمكتب والمجلات التى توزع أكثر من مليون نسخة فى الولايات المتحدة أو أوروبا بالمقارنة بمجلات أو كتب لا توزع أكثر من بضعة آلاف قليلة، إذ يعتمد معظم صحف وكتب النوع الأول على الفضائح أو أخبار الجرائم . أما اقتطاف مجلة (تايم) بالذات فى وصفها للتقرير بأنه أهم ما نشر فى عام ٢٠٠٢، فيبدو لأول وهلة عملاً بريئاً لولا أنه يخفى حقيقة مهمة تتعلق بسبب اهتمام هذا النوع من وسائل الإعلام الأمريكية بهذا التقرير الذى يظهر العرب فى أسوأ صورة، وهو نفس السبب الذى جعل وزير الخارجية الأمريكية، بل والرئيس بوش نفسه، يشيد بالتقرير ويعتبره أحد مبررات الهجوم على العراق . ومتى وصل الأمر إلى حد اهتمام مثل هذه المجلات ذات التوزيع واسع النطاق، وهذه الشخصيات المهمة بالتقرير، فلا عجب أن يستنسخ من التقرير أكثر من مليون نسخة، دون أن يكون لهذا الانتشار أى دلالة على مستوى التقرير العلمى أو على مدى دقته أو صدقه .

على أن هذا ليس هو المثل الوحيد فى التقرير، وإن كان المثل الأول، على استخدام الأرقام فى تضييل القارئ وإعطائه انطباعات مخالفة للحقيقة، اعتماداً

على السهولة التي يمكن بها إيهام القارئ بأن الأكثر دائما معناه الأفضل، أو أن الأشياء التي يمكن قياسها وإعطاؤها قيمة رقمية أهم دائما من الأشياء التي لا يمكن قياسها، أو أن الأرقام الدالة على عدد الأشخاص الذين يعتقدون رأيا معينا تدل أيضا على مدى صحة هذا الرأي، أو أن أي فارق ضئيل بين رقم وآخر له قيمة يعتد بها، أو أن الدول التي حققت تقدما في نواح معينة من الحياة لابد أن تكون هي الدول المتقدمة في كل النواحي الأخرى. إلخ. كل هذه الفروض الخاطئة وغيرها يتبناها التقرير في صفحة بعد أخرى، حتى يترك القارئ في النهاية وقد أنهكت قواه وأصبح فريسة سهلة لأي استنتاجات خاطئة بدورها. كما يتبين من الأمثلة الآتية.

يعبر كاتبو التقرير عن حزنهم لأن عدد الصحف في البلاد العربية «أقل من ٥٣ لكل ألف شخص مقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل ١٠٠٠ شخص في الدول المتقدمة»، وكذلك عن حزنهم لانخفاض عدد خطوط الهاتف إلى خمس نظيره في الدول المتقدمة، ووجود أقل من ١٨ حاسوب لكل ١٠٠٠ شخص في المنطقة العربية مقارنة مع المتوسط العالمي وهو ٧٨,٣ حاسوب لكل ١٠٠٠ شخص، واقتصار عدد مستخدمي الإنترنت على ١,٦٪ فقط من سكان الوطن العربي، وأن متوسط عدد الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات ٤,٤ كتاب (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان) بينما يبلغ ٥١٩ كتابا في المجر و ٩٢٠ كتابا في إسبانيا لكل مليون من السكان. التقرير ملء بمثل هذه الأرقام والمقارنات، كما أنه يقول إن فريق التقرير استطاع رأى عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، في حالة المعرفة في بلادهم «فقر المجهزون بوجه عام، عن عدم رضاهم عن حال اكتساب المعرفة في بلادهم (متوسط درجة الرضا ٣٨٪)» بل إن رضاهم «عن مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية» كان أقل قليلا (متوسط درجة الرضا ٣٥٪). واستخلص التقرير من ذلك «استشعار حاجة شديدة لحفز اكتساب المعرفة في البلدان العربية».

ما هي القيمة الحقيقية لمثل هذه الأرقام والمقارنات واستطلاعات الرأي؟ إن من الممكن أولاً توجيه انتقادات كثيرة إليها، من الناحية الإحصائية البتة. فعندما نقارن بين بلدين في استهلاك الصحف لا يجوز نسبة عدد النسخ الصادرة من الصحف

إلى السكان جميعاً، بما في ذلك الأطفال وصغار السن الذين لا يتوقع منهم أحد قراءة الصحف، ويشكلون نسبة أكبر بكثير في بلادنا منها في «الول المتقدمة». وقل مثل ذلك عن استهلاك خطوط الهاتف أو الكتب المترجمة... إلخ. كما أن عدد النسخ المطبوعة أو الأجهزة المنتجة من كل هذه الأشياء لا يكفي للدلالة على عدد مستخدميها، إذ قد يقرأ النسخة أكثر من شخص ويستخدم الهاتف في مكان بكثافة أكثر من استخدامه في غيره. ولكن كل هذا أقل أهمية من افتراض أن «التقدم» في هذه الأمور يعكس تقدماً من الناحية الإنسانية. فما هو الشيء الرائع بالضبط في زيادة عدد قراء الصحف أو عدد المتحدثين من خلال الهاتف أو تضاعف عدد الكتب المترجمة؟ إن كل هذه الأشياء لا تكاد تقيس إلا نفسها، أو بأقصى تقدير تقيس حجم القوة الشرائية، أما التقدم والتأخر الإنساني فالأفضل أن تقيسه بأشياء أخرى، إذا كان من الممكن قياسه على الإطلاق.

أي فضل يجده كاتب التقرير لشخص يقرأ في كل يوم صحيفة أو صحيفتين بالمقارنة بشخص آخر يفضل قضاء نفس المدة في الحديث مع جاره أو زميله أو فرد من أفراد أسرته؟ وكيف نقيس «التقدم» في استهلاك الصحف بعدد النسخ الصادرة منها بصرف النظر عما إذا كانت من نوع جريدة «الديلي ميور» الإنجليزية أو من نوع جريدة «الإنديبننت» أو «الجارديان» الإنجليزيتين أيضاً؟ فلنفرض إذن أن ضاعفت «الديلي ميور» من عدد النسخ المطبوعة منها وانخفض توزيع الآخرين، بينما بقي توزيع الصحف كلها في البلاد العربية ثابتاً على ما هو عليه. إن هذا سوف يعنى في نظر أصحاب تقرير التنمية الإنسانية «تدهوراً» في الوضع النسبي لحالة «المعرفة» في البلاد العربية يستدعى الحزن الشديد (بل وربما وجدت الإدارة الأمريكية في هذا سبباً يستدعى تدخلاً عسكرياً من الرئيس بوش!). نعم، هذه بلاد متقدمة عنا في كثير من الأمور المهمة، ولكن هذا التقدم لا يشمل زيادة عدد النسخ المطبوعة من الصحف أو ساعات الإرسال التلفزيوني... إلخ.

أما عن عدد الكتب المترجمة فالأمر يحتاج إلى بعض التروى. قد يتساءل القارئ للوهلة الأولى: هل المقصود الترجمة من اللغة العربية إلى لغة أجنبية أم العكس؟ لابد أن المقصود هو العكس، إذ إن كاتب التقرير لا شك يؤمنون بأن المحتاج إلى

الترجمة هو نحن لا هم ، حتى فى ترجمة الأعمال الأدبية . فكما أنهم أكثر تقدما منا فى العلم فلا بد أنهم أيضاً أكثر تقدما منا فى الأدب (وهو افتراض ليس صحيحا بالضرورة) . ولكن أى لغة أجنبية يا ترى يقصدون؟ لابد أنهم يقصدون الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية ، لا اليابانية أو الصينية أو الكورية ، فالأولى فقط هى على الأرجح الجديرة فى نظرهم بالترجمة فى العلم والأدب على السواء . ولكن فلنفرض أنهم يقصدون الترجمة من أى لغة من اللغات إلى العربية ، أفلا يجدر بنا أن نتروى بعض الشيء للسؤال عن نوع الكتب المترجمة ومضمونها؟ هل يجب أن ندخل فى حسابنا كل الكتب ، بما فى ذلك القصص البوليسية وروايات الإثارة والتسلية بصرف النظر عن نفعها ، على افتراض أن ترجمة أى كتاب لابد أن تكون أفضل من عدمها؟ وهل يا ترى نحتاج كل الأمم إلى الترجمة بنفس الدرجة؟ .

إن التقرير يقارن البلاد العربية فى مجال الترجمة بدولتين هما المجر وإسبانيا . ولكن المجر وإسبانيا دولتان أوريثتان ، تنتميان إلى نفس الأصل الثقافى ونفس الحضارة كسائر الدول الأوروبية ، ومن ثم فالقارئ المجرى أو الإسباني قد يتفعل بروايات وقصص وشعر ، بل ويتاريخ دولة أوروبية أخرى أكثر مما يتفعل بها العربى . ولا يجوز أن نطالب القارئ العربى بأن يكون طلبه واستجابته لقراءة رواية فرنسية أو أمريكية بمثل قوة طلب أو استجابة القارئ المجرى أو الإسباني . نعم ، قد يكون من المفيد أن تترجم كثير من الكتب العلمية البعيدة الصلة بنوع الثقافة والحضارة ، ولكن ليس صحيحا أن العدد الأمثل للكتب المترجمة (لكل مليون من السكان) فى دولة كالجزر أو إسبانيا هو نفسه العدد الأمثل لدولة عربية ، فالأمر يتوقف على عوامل كثيرة من بينها مثلا ما إذا كان تعليم المادة التى تنسب إليها الكتب المترجمة يجرى باللغة الأجنبية أو الوطنية ، فإذا كان الطالب المجرى أو الإسباني مثلا ، يدرس الطب أو الهندسة بلغته الأم ، المجرية أو الإسبانية ، بينما يدرسهما الطالب العربى بالإنجليزية أو الفرنسية ، فقد تكون حاجة الأول إلى ترجمة الكتب فى هذه الموضوعات أكبر من حاجة الطالب العربى . وكذلك إذا كان الاستعداد الطبيعى لدى القارئ للمجرى أو الإسباني لقراءة كتاب بلغة أجنبية وفهمه أقل من الاستعداد الطبيعى لدى الطالب العربى . . وهكذا .

لاشك مع كل هذا أن العامل الأساسى وراء انخفاض عدد الكتب المترجمة فى البلاد العربية بالمقارنة بالدول الأوروبية هو عامل اقتصادى، يتعلق بفقر الدولة ككل ويسوء توزيع الدخل. هذا العامل لا يفسر فقط الاختلاف فى عدد الكتب المترجمة بل فى معظم المؤشرات الأخرى كاستهلاك الصحف والكتب بصفة عامة وجهاز الحاسوب. إلخ. ولكن متى أدركنا هذا أدركنا أيضاً أن العيب الحقيقى هو فى الفقر وليس فى قلة الكتب المترجمة أو قلة استهلاك الصحف أو التليفزيون. إلخ. فلماذا لا يعطى هذا العامل ذو الأهمية الواضحة من التأكيد ما يعطيه هذا التقرير العجيب لأشياء أخرى كالاستبداد السياسى والتطرف الدينى؟

نأتى الآن إلى ذلك الجزء المتعلق «باستطلاع رأى بعض المثقفين العرب حول حال المعرفة»، وهو جزء طريف للغاية ويحتوى على رسوم بيانية ملونة تلونا جميلاً. أما وجه الطرافة فهو أن كاتبى التقرير حاولوا فى هذا الجزء دعم وجهة نظرهم فى سوء حال المعرفة بالبلاد العربية بالأرقام المستمدة من طريقة الاستبيان واستطلاع الآراء، فواجهوا صعوبات إحصائية وفكرية جمة كان من شأنها أن تجعل أى عالم اجتماع عاقل يعدل عن هذا التمرين العقيم برمته. ولكن أصحاب التقرير لم يريدوا أن يضيعوا هذا المصدر المهم لإسباغ مظهر العلمية والموضوعية على ما يقولون، مما لا يأتى فى نظرهم إلا باستخدام بعض الأرقام. بدأ كاتبو هذا الجزء بتقديم مختلف الاعتذارات والتبريرات غير المقبولة لاستخدام ما حصلوا عليه من أرقام لا تدل على أى شىء ذى بال، من ذلك مثلاً قولهم إنه وإن كانت «عينة الاستطلاع ليست، للدقة، عينة مختارة بأسلوب احتمالى سليم من مجتمع المثقفين العرب يمكن من التعميم المباشر إلى مجتمع المثقفين العرب»، وعلى الرغم من أن «آراء كل واحد منهم ذاتية بالقطع»، فإن «القيمة المعرفية للرأى الذاتى تزداد كلما زاد رأس المال المعرفى للفرد المعنى، وفى حالة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على وجه التحديد تكتسب آراؤهم أهمية إضافية بسبب قدرتهم على المساهمة فى تكوين رأس المال البشرى عبر وظيفتهم فى التعليم العالى» (ص ٨٧).

إن هذه الفقرة تقدم نموذجاً ممتازاً لكيفية استخدام الكلمات الضخمة والتعبيرات الفخمة لإخفاء ضحالة الفكرة، أو خطئها أو كليهما معاً. فالجهود الذى يحتاجه القارئ لفك طلاسم مثل هذه الفقرة (ومثلها كثير فى هذا التقرير) من شأنه أن يمنعه

من أن يكتشف بسهولة أن المعنى المراد توصيله معنى سطحي للغاية وخاطي في نفس الوقت، وهو الزعم بأن مكانة أستاذ الجامعة وتأثيره في التلاميذ من شأنه أن يغفر للإحصائي عدم مراعاة المبادئ الإحصائية المعروفة وأن يسمح له بأن يعلق أهمية على آراء شخصية قد لا تعبر عن رأى عام.

ما هي النتيجة على أى حال التى يصل إليها هذا القسم الإحصائي؟ إنها باختصار أن المجيبين على الاستبيان «بوجه عام» عبّروا عن «عدم رضاهم عن حال اكتساب المعرفة بلادهم (متوسط درجة الرضا ٣٨٪) بل إن رضاهم عن مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية كان أقل قليلا (متوسط درجة الرضا ٣٥٪)».

وأنا، مثل القارئ بالضبط، فى حيرة من أمرى إزاء عدة أمور تتضمنها هذه الفقرة القصيرة:

- ١ - فما المقصود بالضبط «بحال اكتساب المعرفة»؟
- ٢ - وما معنى «مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية»؟
- ٣ - وما معنى درجة الرضا؟ وهل ٣٨٪ تعتبر درجة منخفضة أو مرتفعة للرضا؟ وما هي النسبة التى يمكن أن «يرضى عنها» أصحاب التقرير؟
- ٤ - وهل هناك أى مغزى لانخفاض متوسط درجة الرضا عن «مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية» بمقدار ٣ نقاط مئوية عن «متوسط درجة الرضا عن حال اكتساب المعرفة»؟
- ٥ - لو افترضنا أن سئل أعضاء فى هيئة التدريس فى بعض الجامعات الأمريكية عن درجة رضاهم عن حال التليفزيون الأمريكى، ووجدنا أن متوسط درجة رضاهم هو ٣٨٪ مثلا، فما الذى يمكن أن نستنتجه من هذا عن حالة التليفزيون الأمريكى ومدى «خدمة اكتساب المعرفة المستمدة منه للتنمية الإنسانية» فى المجتمع الأمريكى؟ هل نستنتج أن هذه الحالة جيدة أم سيئة؟
- ٦ - وما هي درجة الرضا يا ترى التى كان يمكن أن يذكرها رجل مثل فولتير فى قمة عصر التنوير الأوروبي، عن حالة «اكتساب المعرفة» فى فرنسا، وهل كانت ستختلف عن درجة رضاه عن «مدى خدمة اكتساب المعرفة للتنمية الإنسانية»؟

- ٤ -

عندما نشر علينا لأول مرة المشروع المسمى «بالشرق الأوسط الكبير» متضمنا، بصورة عامة جداً، ما تنوى الولايات المتحدة عمله لتطوير العالم العربي (وبلاد أخرى متصلة به) فوجئنا بإشارته، بين فقرة وأخرى، إلى الأهداف نفسها التي تضمنها تقريراً «التنمية الإنسانية العربية» الشهير ان الصادران عن برنامج الأمم المتحدة للإئناء فى العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وهى أهداف الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، والنهوض بأحوال المعرفة، وما سعى «بتمكين المرأة»، أى تحريرها ورفع صور القهر عنها، وكذلك دفع عجلة التنمية وعلى الأخص بالاعتماد على القطاع الخاص.

ولم يكن هناك بدّ لأى شخص حصيف، عندما يقرأ هذا الكلام، من أن يجد فيه الكثير من دواعى السخرية. من أهمها أن أى هجوم استعمارى قديم أو جديد، كان دائماً يغطى الأهداف الدنيئة بشعارات سامية، والأرجح أن الهجوم على العراق لا يختلف فى هذا عن الهجمات الاستعمارية السابقة، ومن ثم تستخدم شعارات الديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة والتنمية للتغطية على أهداف أخرى كالسيطرة على النفط وفتح أسواق للسلع والاستثمارات وتمكين إسرائيل . . . إلخ.

ولكن حتى بفرض أن وضعت سلطات الاحتلال ترتيبات جديدة لها شبه بالديمقراطية ونشر المعرفة والتنمية وتمكين المرأة، فالأرجح أن النتيجة النهائية لهذه الترتيبات ستكون بعيدة كل البعد عن آمال وطموحات شعوب المنطقة. ففيما يتعلق بالديمقراطية والحريات السياسية مثلاً، يمكن أن يشرع فى إجراء انتخابات بعد حرمان طويل، ولكن تظل حرية الترشيح والانتخاب مقصورة على الاختيار بين أحزاب تقرها سلطات الاحتلال، ومرشحيهن ترضى عنهم الإدارة الأمريكية، ومن ثم تصبح الحرية السياسية صورية ولا قيمة حقيقية لها.

وقل مثل هذا عن تمكين المرأة، فقد تسفر الترتيبات الجديدة فى ظل الاحتلال عن زيادة عدد النساء المشاركات فى عضوية المجالس النيابية أو اللاتى يشغلن مناصب الوزراء مثلاً، فيصبح النساء على قدم المساواة مع الرجال فى مثل هذه الأمور،

ولكن قد يسفر الأمر أيضاً عن معاملة للنسلة مماثلة بالضبط لمعاملة الرجال في أمور كان من الأفضل (على الأقل من وجهة نظر شعوب هذه المنطقة) التمييز فيها بين الجنسين ، بسبب اختلاف في طبيعة المرأة عن الرجل ، حيث تقوم المرأة بالحمل والإرضاع ولا يقوم بهما الرجل ، ومن ثم تختلف علاقة الأم بالأولاد في أمور مهمة عن علاقة الأب بهم ، فإذا أصررنا على المعاملة المتماثلة تماماً بين الرجل والمرأة فقد يضر هذا باستقرار الأسرة أو وجودها أصلاً . من ذلك مثلاً أن نتصور أن يعطى الزواج المثلى (أى بين رجلين أو بين امرأتين) فى البلاد العربية الحماية القانونية نفسها التى يحظى بها الآن الزواج بالمعنى المفهوم ، إما باسم احترام حقوق الإنسان أو باسم تمكين المرأة ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على الأسرة العربية ، بالمعنى المفهوم حتى الآن للأسرة .

أما المعرفة فلا شك أن نشرها بين الناس مفيدة فى أمور كثيرة ، ولكن من الممكن للمرأة أيضاً أن يتصور حالات تكون فيها قلة المعرفة أفضل من كثرتها ، من ذلك مثلاً نشر المعرفة بأسرار الناس الخاصة وفضائحهم ، ونشر المعرفة بطلاق ممثلة مشهورة أو بالحياة الخاصة لسياسى خطير ، أو زيادة عدد نشرات الأخبار عن الحد الملائم لفهم ما يحدث فى العالم وهضمة وتحليله ، أو زيادة تعريض الناس لمناظر الدم وتفصيل أعمال القتل والإجرام بحجة «حق الناس فى أن تعلم» ، فإذا بالأعمال الإجرامية تصبح مع تكرار التعرض لها شيئاً طبيعياً يستسيغه الناس ولا يستغربونه ، وقد تجعل ارتكاب هذه الأعمال أسهل على النفس وأقل إثارة للغور والاستياء .

أما التنمية فلها ألف طريقة ، والتنمية على الطريقة الأمريكية لم يثبت على نحو قاطع أنها أفضل من كل ما عداها . الحافز الفردى والرغبة فى تحقيق أقصى ربح قد يكونان مفيدان لزيادة إنتاج الأحذية والملابس ، ولكنهما قد يكونان شديدي الضرر فى حالة التعليم مثلاً أو الإنتاج التليفزيونى ، ناهيك عن إنتاج الأسلحة ، إذ قد يودى دافع تعظيم الأرباح فى الحالة الأولى إلى تدهور مستوى التعليم ، كما نرى عادة فى الفارق بين الجامعات المنشأة بدافع الربح وتلك التى تدعمها الدولة أو مؤسسات خيرية تستهدف أشياء أخرى غير الربح . كما أننا نعرف الفارق بين برامج تليفزيونية تستهدف الربح ، ومن ثم تعتمد على إثارة غرائز المتفرج ، وأخرى

تخاطب عقله . وأما تنمية إنتاج السلاح بفرض الربح فقد يؤدي، إذا لزم الأمر، إلى خلق الحروب خلقاً، عندما يصعب تصريف السلاح بما ينشأ من حروب بدوافع أخرى .

كان لابد أن تخطر أشياء كهذه ببال من يقرأ مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو يسمع عن مزاعمه المتعلقة بنشر الديمقراطية وصيانة الحريات وحقوق الإنسان ونشر المعرفة وتمكين المرأة وتشجيع التنمية القائمة على القطاع الخاص . فإذا خطرت مثل هذه الأمور بالبال، كان لابد أن يمتعض المرء من أى محاولة لفرض هذا المشروع بقوة السلاح، بما فى ذلك احتلال دولة لأراضى دولة أخرى . فضلاً عن عدم مشروعية الاحتلال ولا أخلاقيته، لا يمكن التذرع فيه بقاعدة «الغاية تبرر الوسيلة»، حيث إن الغاية نفسها، كما رأينا، مشكوك فى فائدتها ومشروعيتها، ناهيك عن الوسيلة .

كان هذا شعورنا طالما استمر الضرب والتدمير والاعتقال فى العراق، لفترة زادت عن العام، دون أن تبدو أى بادرة تدل على أن العراق على وشك الحصول على الديمقراطية والحرية أو مزيد من المعرفة أو التنمية أو تمكين المرأة . فكنا كلما مرَّ يوم يزيد استياؤنا مما يحدث ونساءل عما إذا كان لهذا الليل الطويل من آخر . ثم حدث فجأة هذا الاكتشاف المروع لما تفعله سلطات الاحتلال فى العراق فى سجن «أبو غريب»، إذ نشرت فى العالم كله صور مذهلة تبين كيفية معاملة المسجونين العراقيين، أكثرهم اعتقل ليس بسبب أعمال ارتكبوها بل أعمال يخشى أن يرتكبوها، أو هناك شبهة فى احتمال قيامهم بارتكابها . وبينت الصور طرقاً مبتكرة ولكنها فظيعة لتعذيب العراقيين وإذلالهم .

وعندما تأملت الصور التى جرى نشرها ثم تابعت ما كتب عنها وتصريحات المسؤولين الأمريكيين بشأنها، بما فى ذلك تصريحات الرئيس الأمريكى نفسه ووزير الدفاع، وجدت فى هذا كله ثروة عظيمة تلقى ضوءاً قوياً على معنى «التنمية الإنسانية» كما تفهمها الإدارة الأمريكية عندما تستخدم هذا الشعار فى تبرير مشروعها للشرق الأوسط الكبير . ظهر إذن أن ما يجرى فى سجن أبو غريب يمكن

أن يعتبر عينة ممتازة، وإن كانت فقط مفرطة في فجاجتها وقبحها، من المقصود بالتنمية الإنسانية في ظل الشرق الأوسط الكبير.



فلنأخذ أولاً الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. لقد فضحت صور سجن أبو غريب طريقة فهم الأمريكي لهذه الشعارات الرائعة. فالإيمان بالديمقراطية على الطريقة الأمريكية لم يمنع من وضع آلاف مؤلفة من العراقيين في السجون دون أن توجه إليهم تهمة بل بناء على مجرد الشبهة أو حتى بناء على الصدفة المحضة. فقد ظهر من بين المعتقلين في سجن أبو غريب، عراقى سرق فرشاة أسنان، وآخر استقل أتوبيسا مع آخرين متجها إلى بغداد من أجل الحصول على رخصة فتصادف أن أوقف الأتوبيس للتفتيش كاحتياط أمنى واعتقل الرجل من دون سبب، وامرأة خرجت من دارها عندما سمعت أصواتا غير مألوفة، كانت هي أصوات جنود أمريكيين يداهمون بيت الجيران، فخرجت المرأة لتستطلع الأمر فاعتقلوها من بين من اعتقلوا. من الواضح إذن أن الأمريكيين يفهمون الديمقراطية بمعنى لا ينطبق على العراقيين، ويسمح بمعاملة العراقيين معاملة متميزة في قسوتها، مما لا يمكن تصوّر أن يعامل بها أمريكي أو على الأقل أمريكي أبيض، بل وتسمح بمعاملة العراقيين أحيانا كما لو كانوا حيوانات، أو حتى أقل استحقا للعطف من الحيوانات، إذ إن هذا هو الذى يظهر من صور الأجسام العارية للعراقيين في هذا السجن وهى ملقاة، الواحد منها فوق الآخر، أمام صورة جنديين أمريكيين مبتسمين، وصورة فتاة أمريكية وهى تقود جسم رجل عراقى ملتج، عار هو الآخر وعلى الأرض، بعد أن ربطت رقبته برباط جلدى طويل من النوع الذى يقود به الأمريكيون كلابهم في بلادهم.

عندما سُئل الرئيس بوش عن هذه الصور عبّر عن أسفه ولكنه لم يعتذر، وعندما كرر رئيس تحرير جريدة الأهرام سؤاله عن هذه الصور بأدب جمّ في حديث صحفى مع الرئيس بوش في البيت الأبيض، وعما إذا كانت تتطلب اعتذاراً منه، كرر الرئيس بوش التعبير عن الأسف دون أن يعتذر. لا بد إذن أن حقوق الإنسان

العراقى تختلف فى نظر السياسة الأمريكية عن حقوق الإنسان الأمريكى، وعن حقوق الإنسان بصفة عامة، بل وعن حقوق الكلاب أيضاً.



قيلت أشياء كثيرة فى محاولة التقليل من شأن ما أسفرت عنه الصور مما يجرى فى سجن أبو غريب، وكأنها لا تعكّر صفو تلك الصورة الرائعة للولايات المتحدة باعتبارها حاملة لواء الحرية وحقوق الإنسان. فقيل إن ما جرى فى سجن أبو غريب حوادث «فردية» لا تشكل ظاهرة عامة. وقيل إن الرئيس بوش عبّر عن أسفه عندما رأى الصور بل واشتمزازه، وأن هذا هو أيضاً شعور الأمريكيين بصفة عامة، فلا يمكن أن تعتبر أعمال التعذيب ممثلة للمشاعر السائدة فى أمريكا إزاء العرب. وقال رئيس الوزراء البريطانى إننا يجب ألا نبالغ فى أهمية ما حدث فى سجن أبو غريب وأن نعطيه حجمه الصحيح، إذ يجب ألا ننسى القتلى من الأمريكيين والبريطانيين على أيدي العراقيين. وقيل إننا يجب ألا ننسى ما كان يفعله صدام حسين بشعبه، بل وما تفعله كثير من الحكومات العربية بشعوبها من أعمال التنكيل والتعذيب مما لا يقل فظاعة عما رأيناه فى هذه الصور. وقيل أيضاً إن نشر هذه الصور على هذا النحو وإذاعتها على هذا النطاق فى مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، مما أدى إلى فتح باب التحقيق مع وزير الدفاع الأمريكى واستجوابه أمام الكونجرس، وهما تحقيق واستجواب استمع إليهما العالم كله من خلال التليفزيون، كل ذلك يدل على ما يتمتع به النظام السياسى الأمريكى من شفافية لا يمكن معها حجب الحقائق عن الناس، ولا أن يستمر ارتكاب الأخطاء إلى ما لا نهاية، إذ تؤدى هذه الشفافية إلى وأد الجريمة فى مهدها، وأن ينال كل مسيء عقابه، وهذا بالضبط هو ما يجب أن يقتدى به العالم، وما يفتقر إليه العرب بوجه خاص.

والحقيقة أن وصف ما حدث فى سجن أبو غريب بأنه «ظاهرة فردية» وصف محير وغير مفهوم. فهل المقصود أن ما حدث كان مجرد نتيجة لحاظ عارض طرأ على ذهن رجل مجنون أو امرأة مجنونة، ذات ميول سادية غير مألوفة يجعلها تلذذ برؤية الآخرين وهم يتعذبون، أو بجرح رجال عرايا على الأرض كالكلاب، وأن كل هذا جرى فى غيبة عن الناس، من دون أن يصدر إليها أمر بذلك، بل وبدون علم

من رؤسائها بما تفعله؟ كيف يستقيم هذا التصوير للأمور مع ما تدل عليه الصور نفسها وما علمنا عن ملابساتها؟ التعذيب يجري في عمرات واسعة أو فناء كبير، الضباط والجنود رائحون فيه وغادون، وامرأة صغيرة السن تقف مبتسمة وهي تنظر في عين المصور وتشير بيدها إلى الأجسام العارية المكومة أمامها، وفي صورة أخرى تقف وإلى جانبها زميل لها أكبر سناً يتسم هو الآخر للكاميرا. المنظر إذن يظهر وكأننا في ميدان عام تحدث فيه أحداث عادية من النوع الذي يمكن أن يحدث في كل يوم. وتكوين أجسام العراقيين العرايا على هذا النحو، الواحد فوق الآخر، لا يقدر عليه رجل واحد أو امرأة واحدة، بل يتطلب تعاون الكثيرين ولا يمكن أن يحدث من دون علم من بعض المسؤولين. والأجهزة والأدوات المستخدمة في التعذيب من أسلاك وأجهزة مولدة للصدمات الكهربائية وعصى من نوع خاص، يحتاج توريدها وإعدادها واستخدامها إلى تعاون عدد كبير من الناس في السجن وخارجه بل وفي الولايات المتحدة نفسها. والرجال والنساء الذين وردت أسماؤهم في الأخبار باعتبارهم شاركوا في التعذيب لم يذكر عنهم، في حدود علمي، أنهم مختلوا العقل أو يعانون من أى مرض نفسى أو عقلى دفعهم إلى ارتكاب هذه الأعمال ويحتاجون بسببه إلى علاج من نوع خاص. الأقرب إلى التصديق أن الذين ارتكبوا هذه الأعمال ورؤسائهم هم، مثل الآلاف المؤلفة من الأمريكيين (بمن فيهم الرئيس بوش نفسه) وفيما عدا نسبة صغيرة من الأمريكيين، قد خضعوا لسنوات كثيرة، وعلى الأخص منذ حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلى عملية متواصلة من تلويث المخ ضد العرب، من مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، بما في ذلك أفلام السينما، التي دأبت كلها على تصوير العرب على أنهم نوع متدن من البشر، مجرمون بطبيعتهم وكذابون، ويحملون كل نقيصة يمكن تصورها، ومن ثم لا يستحقون معاملة أفضل من تلك التي تريها الصور التي التقطت في سجن أبو غريب.

هذا المناخ الذى خلقته ولا تزال تكرسه وسائل الإعلام الأمريكى، من أفلام هوليوود إلى كتب المؤرخ برنارد لويس، ويدعمها في ذلك الحكومات الأمريكية المتعاقبة والصهاينة وأصدقاؤهم، لا يخلق «ظاهرة فردية»، بل ظاهرة عامة، تتكرر ليس فقط في سجن أبو غريب، بل في سجون أخرى في العراق، كما سمعنا مؤخراً، وكذلك في معاملة العرب في المطارات الأمريكية ومكاتب استخراج

تأشيرات الدخول للولايات المتحدة، دون تمييز بين طالب صغير أو صائح أو رجل أعمال، رجل أو امرأة، وزير أو خفير، وكان هناك تعليمات صدرت لإذلال العرب كأمة، تمهيداً لإجبارهم على قبول أشياء لم يكونوا يتصورون حدوثها في أكثر لحظاتهم تشاؤماً. أشياء لا يقبلها حتى الرأي العام الأمريكي أو العالمى بسهولة إلا إذا نسبت إلى العرب أيضاً جريمة بحجم جريمة تفجير برجى التجارة فى نيويورك ووزارة الدفاع فى واشنطن.

إذا أردتم الحقيقة، فإنه إذا كان من الضروري المقارنة بين تعذيب سجن أبو غريب وتعذيب سجون صدام حسين (وهى مقارنة من المدهش أن يلجأ إليها هؤلاء الذين أتوا إلينا بحجة وضع حد لما كان يفعله صدام حسين) فالأقرب إلى الحقيقة أن ظاهرة التعذيب فى ظل صدام حسين هى الظاهرة الفردية والاستثنائية، وليست ظاهرة التعذيب فى عهد الاحتلال الأمريكى، لا بمعنى أن عدد حالات التعذيب كانت فى عهده أقل مما أصبحت بعده، ولكن بمعنى أن صدام حسين كان هو حقا الظاهرة المدهشة بمعنى الكلمة، الذى كان يتصرف بوحى من أفكاره ونوازع الفردية والاستثنائية، من دون أن يشاركه فيه أحد. كل الدلائل تدل على أنه كان رجلا مجنوناً بمعنى الكلمة، لم تكن أعماله ضد شعبه وأهله نتيجة «مناخ عام» خلقتة الدعاية الصهيونية أو الأمريكية، بل نتيجة مرض نفسى وعقلى حقيقى جعله يتصور نفسه شبه إله يمكنه أن يصنع بيقية الخلق ما يشاء، ويتلذذ من رؤية صورته وتمثيله تملأ الميادين وترتفع إلى عنان السماء.

هذه هى بالفعل الظاهرة الفردية والاستثنائية وليس ما دلت عليه صور أبو غريب فى عهد الأمريكيين. ومع هذا فهذه الشخصية الاستثنائية لم يجد الساسة الأمريكيون بأساً من التعاون معها ودعمها حتى فى أعمالها الجنونية ضد العراقيين مرة، وضد الإيرانيين مرة، وضد الأكراد مرة، وفى رأى الكثيرين ضد الكويتيين أيضاً مرة، حتى ثبت أن المنافع التى يمكن جنيها من ورائها قد نضبت، تماماً مثلما صبروا على تلك الظاهرة الأخرى الفردية والاستثنائية جداً، ظاهرة أدولف هتلر، فى الثلاثينات، حتى فى أعماله الجنونية ضد اليهود، حتى ثبت أن خطره على المصالح الأوروبية والأمريكية أكبر من نفعه.

بقيت فقط مسألة الشفافية. كلنا نحب الشفافية، بشرط أن تكون حقيقية وكاملة، وأن تأتي في الوقت المناسب. بهذه الشروط فقط يمكن منع وقوع الأخطاء أو الجرائم، أو على الأقل منع تكرارها ومعاقبة مرتكبيها العقاب الرادع، واطمئنان المواطنين إلى أنه سوف تصل الحقيقة دائماً إلى أسماعهم كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة. أين النظام السياسي والإعلامي الأمريكي من كل هذا؟ ما هي نسبة المعلومات الحقيقية إلى المعلومات المزيفة التي وصلت إلى المواطن الأمريكي عن الأسباب الحقيقية لذهاب الجيش الأمريكي لاحتلال العراق؟ وقبل هذا وبعده، كم سمح الإعلام الأمريكي للمواطن الأمريكي بمعرفته عن حقيقة العرب، وحقيقة صفاتهم الشخصية ونمط حياتهم ودينهم وتاريخهم، وعن أسباب الخلاف الحقيقية بين العرب وإسرائيل؟ نعم، ليس هناك نهاية لحجم المعلومات التي تتدفق على رأس المواطن الأمريكي صباح مساء، ولكن ما هي نسبة الصحيح إلى الزائف في هذه المعلومات؟ وما نسبة المهم إلى غير المهم؟ وإلى أي حد يسمح لغير المهم وغير الحقيقي بأن يطفئ على المهم والحقيقي؟ ثم فلنأت إلى الشفافية فيما يتعلق بسجن أبو غريب بالذات.

لقد عرفنا الآن (مايو ٢٠٠٤) بعض ما كان يحدث في هذا السجن في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٣، أي منذ سبعة أشهر على الأقل، فلماذا لم تتمكن أي صحيفة أو مراسل الإذاعة أو تليفزيون أو هيئة من الهيئات المعنية بحقوق الإنسان من دخول السجن ورؤية ما يحدث فيه طوال هذه الأشهر؟ ألم يكن من الممكن، لو كانت هناك شفافية طوال هذه المدة، أن نجنب كل هؤلاء البؤساء من العراقيين ما تعرضوا له من عذاب، قد تبدو دقيقة واحدة منه معادلة لبؤس حياة كامنة؟ وإذا كانت الشفافية لم تُراع لا في الكشف عن حقيقة العلاقة بين الحكومة الأمريكية وصادم حسين طوال الثلاثين عاما الماضية، ولا عن حقيقة ذهاب الجيش الأمريكي للعراق ولا عما تفعله إسرائيل في العراق منذ دخلها الأمريكيون... إلخ، فلماذا لا نشك في حقيقة تلك «الشفافية» المفاجئة التي أصابت النظام الأمريكي فجأة في الأسابيع القليلة الماضية فأدت به إلى نشر صور التعذيب في سجن أبو غريب؟ لماذا لا تكون الحقيقة منبثة بالحرص على الشفافية، وتكون بدلا من ذلك، كما يقول البعض، نتيجة لصراع بين هيئة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع الأمريكية؟.

فلماذا كان الأمر كذلك، فهل يتوقع المرء أن تنتهى كل هذه التحقيقات والاستجوابات بعقاب حقيقى للقائمين بالتعذيب يمنع من تكراره فى المستقبل، أم أن تنتهى إلى مثل ما انتهت إليه اللجنة المشكلة لبحث الملاحظات الحقيقية لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو اللجان المتتالية التى شكلت للبحث عن القاتل الحقيقى للرئيس جون كينيدي فى ١٩٦٣ . . إلخ؟.

الأرجح أن تنتهى هذه التحقيقات والاستجوابات الخاصة بسجن أبو غريب بانتصار إحدى هاتين المؤسستين الأمريكيتين على الأخرى، دون أن يخطر المواطن الأمريكى بأى شئ عما يجرى بينهما من صراع، وتسلم المؤسسة المتحصنة مقاليد اتخاذ القرار وتفرد دون غيرها بتعذيب العراقيين على طريقتها وبالنوع الذى يناسبها من «الشفافية».

-٥-

مهما كان استيائنا وانتقادنا لسلوك الأمريكيتين فى سجن أبو غريب بالعراق، والذى كشفت عنه الصور والأخبار، فيجب أن نعترف بأن هذه الصور والأخبار قد أفصحت بما لا يدع مجالاً للشك عن تقدم الأمريكيتين فى أمور مهمة ليس هناك أى نفع من إنكارها. وهى أمور تضمنها أيضاً تقريراً التنمية الإنسانية العربية الصادران فى العامين الماضيين، واللىذان أكدّا على تخلف العرب الشديد فيها جميعاً، وأقصد بذلك تمكين المرأة، وتحقيق مجتمع المعرفة، ودفع عجلة التنمية المعتمدة على القطاع الخاص.

أما عن تمكين المرأة، فقد كانت أهم شخصيتين فى الصور المنشورة والأخبار المتداولة عن وقائع سجن أبو غريب، شخصية (جانيس كارينسكى)، وهى امرأة ترقّت فى مراتب الجيش الأمريكى حتى حصلت على رتبة جنرال، وأصبحت رئيسة لسجن أبو غريب، وامرأة أخرى لا يزيد سنّها على ٢١ عاماً، اسمها (ليندى إنجلاند) نشأت فى منطقة فقيرة فى ولاية وست فيرجينيا، وهى واحدة من أفقر الولايات الأمريكية، وتزوجت وطلقت قبل أن تتم دراستها الثانوية، وتطمع فى أن تحصل عن طريق خدمتها فى الجيش الأمريكى على مال يمكنها من الالتحاق

بالجامعة، ونشأت بينها وبين زميل لها فى سجن أبو غريب اسمه تشارلز جراندى، علاقة عاطفية وحملت منه وهى الآن تنتظر طفلاً. هذه الفتاة الأخيرة (ليندى إنجلاند) ظهرت فى إحدى الصور وهى تدخن وترفع إحدى يديها بعلامة الانتصار، بينما تشير باليد الأخرى إلى عورة رجل عراقى غطيت رأسه بكيس، وتبدو الفتاة ضاحكة مزهوة، وظهرت فى صورة أخرى وهى تجر رجلاً عراقياً آخر، على أرض السجن، وهو عار أيضاً، وقد ربطت رقبته برباط مما يربط به الكلاب.

مثل هذه الصور لم يكن من المألوف (بل وربما لم يكن من المتصور) أن نراه منذ أربعين أو خمسين عاماً. فقد أحرز المجتمع الغربى، وعلى الأخص الأمريكى، تقدماً كبيراً خلال هذه الفترة، ليس فقط فى ميدان التصوير الفوتوغرافى وتطوير طرق التعذيب، بل وأيضاً فى ميدان تمكين المرأة. فمع التقدم الكبير الذى أحرزته المرأة الأمريكية (والغربية عموماً) خلال الخمسين عاماً الماضية، زادت فرص العمل المتاحة لها، وارتفع متوسط الأجر الذى تحصل عليه، مما جعلها تلعب دوراً أكبر فى الحياة العامة، واقترب هذا كله بانتشار ارتداء النساء للملابس تكاد تكون مطابقة للملابس الرجل، كما يظهر مثلاً فيما ترتديه ليندى فى الصورة التى تجر فيها الرجل العراقى على الأرض، وشيوع تشبه النساء بالرجال فى أمور مثل قص الشعر (مما يظهر أيضاً فى الصورة) والانضمام كجنود وضباط فى الجيش على قدم المساواة مع الرجال، مما كان لا بد أن ينتهى بقيام المرأة بأعمال التعذيب نفسها التى يقوم بها الرجال. فما دامت المرأة قد أثبتت قدرتها على تحمل مختلف المشاق الجسدية والنفسية، بالدرجة نفسها التى تتوفر للرجل، فلا بد أن تكون قادرة أيضاً على القيام بتعذيب العراقيين دون أن تضطرب أو تشعر بأى عار.

أى كلام بعد هذا عن اختلاف بيولوجى أو نفسى بين الرجل والمرأة يحتم معاملتهما معاملة مختلفة لا بد أن يبدو الآن، فى ضوء ما رأيناه، وسمعناه عن سجن أبو غريب، سخيفاً جداً ورجعياً للغاية. فأى قدرة على التحمل نطلبها الآن من المرأة تزيد على القدرة على تحمل جرّ رجل عراقى عار وكأنه كلب على أرض السجن؟ وأى درجة من السفالة يمكن الآن أن نزعّم أن الرجل قادر عليها بدرجة أكبر من المرأة؟.

هذا هو إذن مثال لما نطمح للعرب تحقيقه في مجال «تكوين المرأة»، ورفع القهر عنها. فيها هي ذى المرأة الغربية لم تنجح فقط في التخلص من صور القهر التي كانت تتعرض لها من جانب الرجل، بل استطاعت أن تقهر الرجل نفسه، كما يتضح من هذه الصور.

أما عن النجاح في تحقيق «مجتمع المعرفة»، فيظهر في عدة أمور، منها استخدام الأجهزة المتطورة في استجواب المعتقلين واستخلاص الاعترافات منهم. فكل هذه الأجهزة الكهربائية المتصلة بأجزاء مختلفة من الجسم، والمعدات المتقدمة للغاية المستخدمة في قياس ردود الفعل في جسم المعتقل، مما يظهر بوضوح على شاشات الكمبيوتر، ويسهل التحكم فيها بسرعة تمنع من وفاة المعتقل في وقت غير مرغوب فيه، هذه الأجهزة والمعدات ووسائل التعذيب لم يكن من الممكن بالطبع استخدامها في الحصول على أفضل النتائج من المعتقلين إلا بالاعتماد على ما تم إحرازه من تقدم في مختلف العلوم الطبيعية والسلوكية. هناك أيضا نشر المعرفة بما حدث في سجن أبو غريب عن طريق ما أحرز من تقدم بسبب الثورة التي حدثت في مجال الاتصالات والمعلومات، وهو ما ترتب عليه، ليس فقط التقاط الصور ابتداء بهذه الدرجة من الوضوح، وفي ظروف كان من الصعب فيها التقاط الصور في الماضي، ولكن أيضا القدرة على بث الصور والمعلومات على هذا النطاق الواسع في مختلف أرجاء الكرة الأرضية، وبمختلف وسائل الإعلام، من تليفزيون وراديو وصحف وكمبيوتر... إلخ، وبتكرار غير معهود جعل الصورة الواحدة أو الخبر الواحد يقع تحت العين نفسها أو يخترق الأذن نفسها عدة مرات في اليوم، مما يضاعف من أثر الصورة والخبر في النفس فضلا عن انتشار هذا الأثر بين الملايين أو البلايين من الناس.

قد يقال إن نشر المعرفة بهذه الأمور، وبهذه الدرجة، قد لا يكون نفعاً خالصاً. فتعود الناس على مناظر التعذيب وتكرار رؤيتهم لمواقف تتضمن انتهاك كرامة الإنسان والإساءة إليه قد يحولان هذا الانتهاك وهذه الإساءة إلى أمور مألوفة لا تثير في النفس ما كانت تثيره من قبل من نفور وامتعاض. كما أن تكرار إظهار أمة معينة أو معتق دين من الأديان في مظهر الذليل الخاضع للضرب والتعذيب والاحتقار، قد يشوه سمعة هذه الأمة أو هذا الدين إلى الأبد، ويجعل الناس يستهينون بهما ويشاركون في عملية الإذلال والاحتقار.

ولكن ما أهمية هذا كله بالمقارنة بتوصيل المعرفة للجميع؟ وتمكين الجميع، فى مختلف أنحاء الأرض، من رؤية الصور الملونة بعد بضع لحظات من التقاطها؟ وتوصيلها لهم فى منازلهم من دون أن يذلوا أى جهد أكبر من الضغط على زر صغير؟ المهم هو كمية المعرفة وعدد المتلقين لها وسرعة توصيلها، أما مضمون المعرفة ومدى فائدته، أو حتى مدى اتفاقه مع الحقيقة، فهذه أمور لا تدخل فى قياس التقدم والتخلف.

الشيء نفسه ينطبق على نشر المعرفة بما يترتب على اكتشاف حوادث التعذيب من محاكمات واستجوابات. فمن المهم جداً أن يعرف الناس ما يدور فى الجلسات التى استجوب فيها وزير الدفاع الأمريكى وبعض رجاله فى العراق عن حوادث التعذيب، وهل كانوا على علم بها أم لا، صدرت منهم الأوامر أم من غيرهم، هذا كله يدخل فى مفهوم «تحقيق مجتمع المعرفة». ولكن بما لا يدخل فى ذلك أن يعرف الناس ملابسات التقاط الصور نفسها: من الذى التقطها وما الدافع إلى التقاطها؟ ولماذا لم يهتم أحد بإخبارنا بما يجرى فى السجن قبل الآن بسبعة أو ثمانية أشهر، عندما كان التعذيب يجرى على أشده؟ وما الذى جدّ ليجعل التقاط الصور فى السجن ممكناً ومرغوباً فيه؟ هل هو الصراع بين مصالح أمريكية متضاربة؟ أو بين هيتين أمريكيتين قويتين تخدمان مصالح متعارضة؟ فى مثل هذه الأمور يبدو أن نشر الجهل أفضل بكثير من نشر المعرفة.

وأخيراً نأتى للخصخصة أو التنمية بجهود القطاع الخاص. ذلك أن سجين أبو غريب أصبح بدوره مجالاً مهماً لتشجيع القطاع الخاص على الدخول فى ميادين جديدة كانت مقصورة فى الماضى على الحكومة أو القطاع العام. وأقصد بالذات ميدان التعذيب. فقد رأت وزارة الدفاع الأمريكية أن من المفيد والأكثر كفاءة عدم الارتكان فى عمليات الاستجواب والتعذيب، على رجال ونساء وزارة الدفاع وحدهم، فهم فى نهاية الأمر موظفون حكوميون، والفلسفة الأمريكية تعتبر أى موظف عام أقل كفاءة بالضرورة من أى مشتغل بالنشاط الخاص أو «الحر». الموظف العام لا يتحرك إلا بدافع المصلحة العامة، وهذا دافع ضعيف لا يُعوّل عليه، إذ إن الناس بطبيعتهم لا تحركهم إلا المصلحة الخاصة ودافع الربح. والأمر فيما يبدو ينطبق على عملية التعذيب مثلما ينطبق على أى شيء آخر. التعذيب يكون أكثر كفاءة إذا

تم بدافع الربح، أما التعذيب بفرض خدمة الصالح العام أو المصلحة القومية العليا، فلا بد أن يجرى من دون الحماسة الواجبة والهمة المطلوبة. تخيل مثلاً جندياً أو ضابطاً أمريكياً، يتلقى مرتبه من وزارة الدفاع، وهو يستجوب معتقلاً عراقياً بفرض معرفة أسماء وعناوين زملائه المشتركين في مقاومة الاحتلال. إن مثل هذا الجندي أو الضابط لن يتأثر مرتبه بما إذا نجح في الحصول على اعترافات العراقيين أو لم ينجح، بل قد يصل به الضعف إلى درجة الشعور بالعطف على بعض من يجرى تعذيبهم دون ذنب. نعم قد يحصل هذا الجندي أو الضابط على تقدير أكبر من رؤسائه إذا نجح في استخلاص الاعترافات المطلوبة، ولكن أين هذا من دافع شخص آخر يعمل في شركة قطاع خاص، تستأجر وزارة الدفاع الأمريكية خدماتها لاستجواب وتعذيب العراقيين لنفس الغرض. إن مثل هذا الشخص الآتى من القطاع الخاص، يعرف جيداً أن حجم دخله من الدولارات يتوقف على نجاحه في الحصول على الاعتراف المطلوب، إذ إن مكافأته يتم حسابها بالقطعة إما طبقاً لعدد الاعترافات التى حصل عليها أو عدد الرؤوس التى تعامل معها أو الأجسام التى تم استجوابها (أى تعذيبها). وهو فضلاً عن ذلك لن يخشى أى عقوبة إذا زاد التعذيب الذى يقوم به عن الحد المسموح به إنسانياً، إذ إنه لا يخضع للعقوبات التى يفرضها القانون على الموظفين العموميين إذا تجاوزوا حدود مسئولياتهم. إن هذا الشخص القادم من القطاع الخاص لا تحكمه إلا شروط عقده، وأقصى ما يمكن أن يتعرض له إذا تجاوز الحد المعقول من التعذيب هو إلغاء عقده والعودة إلى بلده.

هكذا ترى مدى الكفاءة التى يحققها الاعتماد على القطاع الخاص حتى فى شئون التعذيب. هنا أيضاً يتم الحصول على أعلى ناتج بأقل نفقة، إذ لا يُسمح لأى اعتبارات إنسانية أو أخلاقية، أو أى مخاوف أخرى من هذا النوع، بتعطيل الحصول على النتيجة المرجوة.

ما أجملها إذن هذه «التنمية الإنسانية»، على طريقة مسجن أبو غريب: ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان وشفافية، وتمكين تام للمرأة، ونشر على أوسع نطاق للمعرفة، وفتح الباب على أوسع نطاق للقطاع الخاص للدخول حتى فى أكثر أمور الإنسان خصوصية. وهذه هى بالضبط الأمور التى يحتاج فيها العرب للاقتداء بالولايات المتحدة الأمريكية.

الحرية

ظهر حديثاً كتاب اجتمع له كثير من شروط النجاح ، ولكنه نجح من نوع معين ، ليس فى رأى أفضل الأنواع . فمؤلفه أستاذ مرموق عمل منذ أواخر الخمسينيات مدرساً ثم أستاذاً بجامعة إنجليزية عريقة هى جامعة كامبردج ، ونشر خلالها وبعدها الكثير من الكتب التى تجمع جمعاً موفقاً للغاية بين الاقتصاد والسياسة والفلسفة والأخلاق ، ومن ثم حظى بتقدير واسع بين طلبة علم الاقتصاد وأساتذته ، وعلى الأخص بين المشتغلين بقضايا الرفاهية الاقتصادية وقضايا التنمية والعلاقة بينهما . بعد سنوات من التدريس فى جامعة كامبردج انتقل المؤلف للتدريس فى جامعات مرموقة أخرى ، كجامعة لندن ثم أكسفورد ، وأستاذاً زائراً فى جامعات هارفارد وكاليفورنيا (بيركللى) وستانفورد ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا الشهير . واتصل اتصالاً وثيقاً بالأستاذ الباكستانى الشهير أيضاً «محبوب الحق» ، وتعاون الاثنان فى صياغة وتطوير مفهوم التنمية الإنسانية (Human Development) الذى تبنته الأمم المتحدة وأنشأت مكتباً بهذا الاسم تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة للإمضاء ، وتوج هذا كله بحصوله على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى سنة ١٩٩٨ .

هذا هو الأستاذ الهندى الأصل «أمارتيا سن» (Amartya Sen) ، والكتاب هو (التنمية كحرية) Development as Freedom, Oxford University Press ، وترجم مؤخراً إلى العربية تحت عنوان : التنمية حرية (ترجمة شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، مايو ٢٠٠٤) .

الأستاذ مرموق ، والموضوع مهم ، والعنوان جذاب ، وجائزة نوبل تغرى أى شخص بقراءة ما يكتبه الحاصل عليها . وعلى الرغم من هذا كله ، كان يعترينى أثناء

قراءة الكتاب شعور قوى بعدم الارتياح، كان يزداد قوة كلما زاد ما قرأته منه. فلما أعدت القراءة فيه عثرت على ما أبحث عنه، بل هالني ما وجدت من أسباب تدعو لعدم الارتياح بل والغضب. وها أنذا أعرض على القارئ ما وجدت.

لا يشك أحد في أن الإنسان كثير الحاجات والرغبات. قد يكون الاقتصادي مبالغاً عندما يصف هذه الحاجات والرغبات بأنها «غير محدودة»، ولكنها بلا شك كثيرة جداً حتى ليصعب حصرها. الإنسان يحتاج إلى أشياء مادية وغير مادية، من مأكول وملبس وماوى، إلى وسائل الانتقال من مكان لآخر، إلى وسائل للدفاع عن نفسه ولل اتصال بالآخرين ولتكوين علاقات اجتماعية.. إلخ.

قد يكون كل هذا من قبيل «الحاجات» الضرورية التي لا يستطيع الإنسان الاستغناء عنها، ولكن هناك أيضاً الكثير مما يرغب فيه الإنسان ويطمح إليه دون أن يكون ضرورياً بهذا المعنى. فهو يرغب في الحصول على مختلف وسائل الترفيه عن النفس والتخفيف من عناء العمل، وعلى ما يمكنه من المباهاة أمام الآخرين أو التفوق عليهم، أو حتى ما يمكنه من السيطرة عليهم وإثارة الغيرة في نفوسهم. وهو يرغب في التعبير عن مكنون نفسه بممارسة نوع أو آخر من الفنون، ويريد الشعور بالطمأنينة والتخلص من كل ما يخيفه من المستقبل، كالموت أو فقد شخص عزيز عليه، أو الفقر أو البطالة أو الوحدة.. إلخ.

قد تكون حاجات الإنسان الضرورية ثابتة لا تتغير كثيراً، ولكن رغباته دائمة التجدد والتغير، مع تغير الظروف والأحوال، فهي في مجتمع صغير غيرها في دولة كبيرة، وفي القرية غيرها في المدينة، وهي في مجتمع بدوى غيرها في مجتمع زراعى مستقر أو مجتمع صناعى.. إلخ.

والحاجات والرغبات الإنسانية، وإن كان منها الثابت والمشارك بين الناس جميعاً، كثيراً ما تختلف بين فرد وآخر بحسب مزاجه وميوله، وبحسب قدراته العقلية والجسمانية، وبحسب ما إذا كان رجلاً أو امرأة، صغيراً أو كبير السن، مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً.. إلخ.

ولكن مادامت الحاجات والرغبات الإنسانية كثيرة ومختلفة على هذا النحو، فالقيود التي يمكن أن تفرض عليها وتمنع الإنسان من إشباعها، لابد أن تكون كثيرة

بلورها ومتنوعة. فهناك الفقر مثلاً، كقيد أو مانع من موانع إشباع الحاجات، وهناك ضعف الصحة الذي قد يمنعك من ممارسة كثير من رغباتك، وهناك الجهل وقلة المعلومات مما قد يمنعك من الوصول إلى غرضك الذي يتطلب الوصول إليه حداً أدنى من المعرفة. وهناك الاستبداد الذي قد يمارسه شخص آخر ضدك فيمنعك من إشباع حاجاتك أو تحقيق رغباتك. ولكن الاستبداد قد يأتي في صور كثيرة، ومن مصادر مختلفة، فهو قد يصدر من الدولة ضد شعبها، أو من الرجل ضد المرأة، أو الأب ضد أولاده، أو رب العمل ضد العاملين في مؤسسة، وقد يأتي من المؤسسة الدينية بل ومن العرف والتقاليد الاجتماعية السائدة التي قد تشعرك بالعار إذا قمت بإشباع بعض رغباتك، ناهيك بالطبع عن «الإرهاب» الذي شاع حديثاً الكلام عنه وإضافته إلى ما يمكن أن يحرم الإنسان من فرص إشباع حاجاته وتلبية رغباته. . إلخ.

ومع ذلك فلا بد أن نلاحظ أيضاً أن نفس هذه الأشياء التي يمكن أن تكون سبباً في حرمانك من إشباع بعض حاجاتك قد تكون أيضاً، بل وفي نفس الوقت، مصدراً من مصادر إشباع حاجات أخرى. فالدولة قد تحرمك من أشياء، كالسفر إلى خارج البلاد مثلاً، ولكنها قد تتيح لك أشياء أخرى مرغوبة، كالوظيفة الثابتة مثلاً أو الحماية من الإرهاب. والتقاليد السائدة قد تشعرك بالعار من تلبية رغبات معينة، ولكنها قد تفرض على الآخرين مساعدتك عندما تبلغ سن الشيخوخة مثلاً، وقد يحدث العكس بالضبط في ظل تقاليد أخرى تحرك من الشعور بالعار إذا قمت بأعمال معينة، ولكنها تحرمك من هذه المساعدة في الشيخوخة. . إلخ.

كل هذا يبدو أوضح من أن يحتاج إلى ذكر، وليس فيه أي جديد مما لا يعرفه القارئ، بل قد يحتاج فقط إلى تذكيره به. الجديد فقط هو في طريقة الأستاذ «أمارتيا سن» في التعبير عنه، وهذا هو بالضبط ما دعاني إلى البدء بالتعبير عنه بطريقة مختلفة.

ففي هذا الكتاب الذي نتكلم عنه «التمية حرية»، اختار المؤلف أن يعبر عن هذا كله باستخدام فكرة الحرية. فالحاجات والرغبات الإنسانية عبر عنها، كلها تقريباً، تعبيراً يجعلها مرادفة للرغبة في الحرية. إشباع حاجتك إلى الطعام أصبح لديه

«حريتك فى أن تأكل أو لا تأكل إذا جعت» وكذلك حاجتك إلى الملابس والماوى والمعرفة والتنقل من مكان لآخر . . الخ، كلها تحولت إلى حريتك فى أن تحصل على هذا أو ذاك أو لا تحصل عليه، أو حريتك فى أن تفعله أو لا تفعله . إذا كان الأمر كذلك، فإن كل الموانع والعقبات التى قد تحرمك من الحصول على هذه الأشياء التى تحتاجها أو ترغب فيها، يمكن أن تعبر عنها بدورها بالقول بأنها «قيود على الحرية» . الفقر قيد على حريتك فى الحصول على الكثير من ضروريات الحياة وكمالياتها، وضعف الصحة يصبح قيداً على حريتك فى الحصول على كل ما يتطلب توفر صحة جيدة، والجهل أو عدم وجود فرصة أمامك للذهاب إلى المدرسة أو الجامعة، يصبح قيداً على حريتك فى أن تحصل على المعرفة، وكذلك استبداد الدولة وفرض المؤسسة الدينية رأيتها وتفسيرها الخاص للدين، وسيادة تقاليد أو أعراف معينة تصعب مخالفتها، وكذلك قهر الرجل للمرأة أو الأب لأولاده . . الخ.

هذا المسلك الذى اختاره الأستاذ سن قد يبدو للوهلة الأولى مقبولاً ولا غبار عليه، بل قد يبدو للوهلة الأولى أيضاً جذاباً ومفيداً . فهناك بالطبع جاذبية رد أشياء كثيرة ومختلفة إلى أصل واحد، كما فى رد إشباع كل الحاجات والرغبات الإنسانية إلى شئ واحد هو «التمتع بالحرية» . وهناك أيضاً الجاذبية المستمدة من فكرة الحرية نفسها، فالنظر إلى مختلف أنواع الإشباع لمختلف أنواع الحاجات والرغبات على أنها كلها تتضمن تحقيق هذا الهدف السامى والرفيع «الحرية»، فيه إعلاء وتفخيم لهذه الحاجات والرغبات، ويزيد من مقتنا لأى صورة من صور الحرمان من إشباع أى حاجة أو رغبة من حاجاتنا ورغباتنا .

ولكن هذا المسلك له أيضاً مثالبه وعيوبه الخطيرة، هى السبب على الأرجح فيما شعرت به من عدم الارتياح لدى قراءة الكتاب لأول مرة، دون أن أدرك على الفور سببه، ثم تبين لى مع التفكير فى الأمر، وهذا هو ما سأحاول الآن أن أبينه للقارئ .

ما المكسب الذى نحققه من النظر إلى الفقر وسوء الحالة الصحية، وانفراد حزب واحد بالحكم، وموقف بعض التقاليد، فى بعض الثقافات، موقفاً سليماً من خروج المرأة إلى العمل، وتدخل الدولة فى نظام السوق بفرض أسعار جبرية لبعض السلع، أو توجيه الخريجين إلى نوع من الوظائف دون غيرها . . الخ، ما المكسب الذى نحققه من النظر إلى كل هذه الأشياء، المختلفة أشد الاختلاف، وكأنها مجرد

صور مختلفة لشيء واحد هو فقد الحرية؟ أليس هذا المسلك فى الحقيقة مجرد تلاعب بالألفاظ يوجب من الحقيقة أكثر مما يكشف عنها؟ .

نعم، فى الفقر حرمان من الحرية، بصورة أو بأخرى، كما أن تدخل الدولة بفرض بعض الأسعار الجبرية، فيه أيضاً حرمان من الحرية، بصورة أو بأخرى، ولكن ألا ترى الفوارق الشاسعة بين هاتين الصورتين من صور «فقدان الحرية»؟ هناك أولاً الفارق فى درجة الخطورة. ففى الحالة الأولى (الفقر) يتمثل فقدان الحرية فى فقد حرية الاختيار بين الحياة أو الموت، إذ قد يصبح المرء «مضطراً» إلى الموت جوعاً، أو فقد الحرية بين العيش كأدمى والعيش كحيوان، أو بين الشعور بالكرامة وبين الذل أمام الغير، أما فى الحالة الثانية (تدخل الدولة بفرض أسعار جبرية) فالحرمان من الحرية يتعلق بحرمان منتج السلعة من اقتضاء أعلى ثمن ممكن، ومن الاتجاه إلى إنتاج السلع الأكثر ربحاً، وحرمان بعض المستهلكين الأكثر ثراء من الحصول على السلع التى خفضت أسعارها. . إلخ. بل إن الحرمان من الحرية الذى يصيب بعض الأشخاص فى حالة فرض أسعار جبرية لبعض السلع قد تقابله زيادة فى درجة الحرية المتاحة لأشخاص آخرين، هم الفقراء من المستهلكين الذين لم يكونوا قادرين على استهلاك هذه السلع قبل تخفيض أسعارها.

بالإضافة إلى ذلك هناك اختلافات كبيرة بين درجة الشعور بالقهر الذى يتضمنه الحرمان من الحرية فى الأحوال المختلفة. فالشعور بفقدان الحرية الذى يلازم الفقر مثلاً، هو شعور شديد الوطأة بالمقارنة مثلاً بشعور المرء الذى يحرم من تحويل أكثر من كمية معينة من عملته الوطنية إلى عملة أجنبية. إذن فالحديث على هذه الأنواع المختلفة من الحرمان أو من عدم إشباع الحاجات أو الرغبات وكأنها كلها مجرد صور مختلفة لشيء واحد هو «الحرمان من الحرية»، قد يتضمن تمهيداً للأمور وخطأً فيما بينها قد يكون ضرره أكبر من نفعه.

هناك أيضاً الضرر الناتج عن التسرع فى حسم قضايا ما زال يحتدم عليها الخلاف بشدة، وذلك بتصوير المشكلة فى كل هذه القضايا على أنها فى نهاية الأمر مجرد اختلاف بين أنصار الحرية وأعدائها. وحيث إننا جميعاً، فيما يبدو، مستعدون للتسليم بأن الحرية شيء مرغوب فيه دائماً، وهدف نبيل فى جميع الظروف

والأحوال، فما أسهل أن تقع في الفخ بأن تتصور أننا لابد أن ننحاز إلى صف ذلك الطرف الذى يتصور للحرية ضد أعداء الحرية، فى حين أن المشكلة قد تكون أعوص من هذا بكثير، وحلها ليس بهذه السهولة.

خذ مثلاً مناقشة مؤلف الكتاب للمخلاف بين أنصار نظام السوق وأنصار تدخل الدولة فى فصل بعنوان «الأسواق والدولة والحرية الاجتماعية». إنه يعترف على عجل بأن الدولة قد يكون تدخلها ضرورياً لتحقيق درجة أكبر من العدالة، كلما أدخل نظام السوق بها، ولكى تقوم بإنتاج ما يسميه الاقتصاديون بالسلع العامة (Public Goods) ويقصد بها السلع والخدمات التى لا يعود النفع من استهلاكها على شخص معين أو مجموعة محددة من الأشخاص، بل على المجتمع بأسره، كخدمة التعليم مثلاً أو الدفاع أو الخدمات الصحية أو الحدائق العامة. . إلخ، حيث قد لا يكفى حافز الربح وحده لضمان إنتاج هذه السلع العامة. يعترف الأستاذ سن بهذا على عجل، ولكنه يجعل التأكيد الأكبر فى هذا الفصل، والرسالة الأساسية التى يخرج بها القارئ منه بأن نظام السوق، أى عدم تدخل الدولة فيما يتخذه الأفراد من قرارات الإنتاج والاستهلاك، هو النظام الأفضل. ويرر ذلك ليس فقط بالدفاع التقليدى عن نظام السوق بأنه يحقق درجة أعلى من الكفاءة (أى معدلاً أكبر لنمو الإنتاج) ولكن أيضاً بأن نظام السوق، بمقتضى تعريفه نفسه، يترك الناس أحراراً فى عقد الصفقات واتخاذ القرارات، فنظام السوق له إذن، فى رأى الأستاذ سن، تلك الميزة الإضافية، بصرف النظر عن ميزة الكفاءة، وهى تحقيق هذا الهدف الأسمى وهو «الحرية».

الأمر معروضاً على هذا النحو يبدو إذن محسوماً لصالح نظام السوق. ولكن الحقيقة هى أنه أبعد ما يكون عن الحسم. ففضلاً عن أن الزعم بأن نظام السوق هو النظام الأكثر كفاءة هو نفسه محل جدل، خاصة إذا فهمنا الكفاءة بمعنى واسع يشمل اعتبارات أخلاقية وجمالية، بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية والمادية البحتة، وبمعنى يشمل مصلحة الأجيال القادمة كما يشمل مصلحة الجيل الحالى، وكل هذا قد يرر تدخلاً كبيراً من جانب الدولة، فضلاً عن ذلك، فإن مساهمة نظام السوق فى توسيع دائرة الحرية أمام الناس هى نفسها أمر مشكوك فيه ويحتاج إلى مزيد من التأمل. فتترك الأفراد أحراراً فى اتخاذ قراراتهم دون تدخل من

الدولة قد يبدو للوهلة الأولى وبالضرورة، أكثر تحقيقاً للحرية من نظام يخضعهم لمختلف أنواع الأمر والنهي، ولكن تفاعل قرارات الأفراد «الحرية» قد ينتج عنه نظام أسوأ بكثير، حتى من حيث الحرية نفسها، من التدخل ابتداءً بالأمر والنهي، تماماً كما أن قانون الغاية، القائم على ترك الحرية المطلقة لسائر الحيوانات قد ينتهي إلى نتيجة أسوأ مما يمكن أن يحدث لو أسيغت من البداية حماية للحيوانات الأضعف. قد يقال إن هذا يدخل فيما يقصده «سن» بتدخل الدولة لتحقيق العدالة (equity)، ولكن اعتبار العدالة، إذا أخذ بمعنى حماية الضعيف من اعتداء القوى، هو اعتبار أوسع بكثير مما يصوره سن في هذا الكتاب، وما قد يتصوره القارئ. ففى كل خطوة نخطوها نجد حالة من الحالات التى قد تستدعى بعض التدخل لحماية الطرف الأضعف، ونجد أن ترك الحرية للأفراد دون ضابط من شأنه أن يقلل من درجة الحرية المتاحة للبعض دون البعض الآخر. المسألة لا تقتصر على حماية المستهلكين والعمال من سطوة المشروعات الاحتكارية، ولا على ضرورة تدخل الدولة لتوفير التعليم الأساسى لأفراد لن يحصلوا عليه لو ترك ميدان الاستثمار فى التعليم خاضعاً لحافز الربح، بل قد يشمل أيضاً التدخل فى نوع القرارات التى يطلب من التلاميذ أن يتعلموها فى كافة مراحل التعليم، والتدخل فيما يتعرض له مشاهدو التليفزيون من إعلانات تجارية، بل والتدخل لوضع حد لانتشار غمط من الحياة يعلى من قيمة الاستهلاك على كل ما عداها. فسطوة الإعلانات ومروجى السلع على وسائل الإعلام، وما تؤدى إليه من تشجيع سيادة النمط الاستهلاكي للحياة، وهو ما يؤدى إليه بالضرورة نظام السوق، قد يتضمنان اقتشاتاً على الحرية قد لا يقل خطورة عن التدخل الشديد من جانب الدولة. إني لست الآن بصدد الدفاع عن تدخل الدولة فى هذا الأمر أو ذاك، ولكنى فقط أريد أن ألفت النظر إلى أن نظام السوق، إذا كان يعطيك بعض الحريات باليد اليمنى، فهو قد يسلبك حريات أخرى باليد اليسرى. والأرجح أن هذا القول ينطبق على أى نظام، وليس على نظام السوق وحده، فالزعم بأن نظاماً كنظام السوق يتيح للناس بالضرورة قدراً أكبر من الحرية مما يتيح نظام تدخل الدولة، هو زعم خاطئ ومتسع.

أو فلنأخذ طريقة مناقشة الأستاذ سن لموضوع تلاقي الحضارات أو الثقافات،

وعلى الأخص تعرض ثقافات بلاد العالم الثالث لغزو الثقافة أو الحضارة الغربية،
فى فصل بعنوان «الثقافة وحقوق الإنسان».

هنا أيضاً يعترف الأستاذ من على عجل بأن الموضوع له بعض الخطورة،
ويتظاهر بأنه يقدر وجاهة رأى المتخوفين من «غزو» ثقافة الغرب للثقافات الوطنية
لمختلف أم العالم الثالث، بل ويرى بعض الشبه بين نتيجة هذا الغزو وما يتعرض له
بعض أنواع الحيوانات من خطر الانقراض. ولكن ما الرسالة التى يخرج بها القارئ
من هذا الفصل؟ الرسالة هى أنه لا خطر هناك فى الحقيقة ولا داعى البتة للخوف.
ولماذا يا ترى؟ أولاً لأن الحضارات والثقافات تتفاعل دائماً فيما بينها، ويندر أن تجد
سمة من سمات حضارة أو ثقافة بعينها «نقية» مائة بالمائة، ولم تدخل فى تكوينها
عناصر من ثقافة أخرى. حتى المأكولات الهندية غزت المطاعم البريطانية والمطبخ
الإنجليزى. وكل القيم التى نعتز بها، كالتسامح والديمقراطية، والتى تُنسب عادة
للغرب، موجودة بدرجة أو بأخرى فى كثير من الثقافات الأخرى كالهندية أو
الإسلامية. فما الذى يستخلص من هذا؟ يستخلص أن الهند تغزو الغرب بثقافتها
مثلاً يغزو الغرب الهند (وإن كان المثل الذى يضربه لغزو الهند للغرب هو غزو
طبق دجاج الماسالا للمطاعم البريطانية)، والأشياء التى يغزو بها الغرب الهند كثيراً
ما تكون بضاعة الهند ردت إليها. فما وجه الشكوى إذن؟.

هناك رسالة أخرى يريد المؤلف أن ينقلها من خلال هذا الفصل، وهى أن الحل
فى هذه الأمور، مثله فى سائر فصول الكتاب ليس إلا أن نترك للناس حرية
الاختيار. فها هى الثقافات المختلفة معروضة على أم العالم الثالث، ثقافة الغرب
وثقافتهم الخاصة، وما على هذه الأم إلا أن تختار من بينها ما يجدونه الأفضل، أو
ما تجد مزاياه أكبر من مساوئه، أى أن يجروا فى ميدان الثقافة أيضاً حساباً للمنافع
والنفقات، مثلاً يجريه الاقتصاديون عند حساب الربح والخسارة، ويختاروا ما
كانت منافعه الصافية موجبة.

هل هذا كلام مقبول من مفكر اقتصادى كبير، اعتاد الجمع بين علم الاقتصاد
والسياسة والفلسفة والأخلاق؟ هل يجوز لمثل هذا المفكر أن يتجاهل تلك الحقيقة
الصارخة، التى تصدمنا يومياً، وهى حقيقة عدم التكافؤ الذى يجرى فى ظله هذا

الصراع (أو هذا الغزو) بين ثقافة الغرب ومختلف ثقافات العالم الثالث، أى عدم التكافؤ فى القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدعائية التى تصاحب هذا الغزو من ثقافة لأخرى؟ هل يجوز فى مثل هذه الظروف أن نكتفى بدعوة الناس إلى ممارسة حرية الاختيار بين الثقافات متظاهرين بأنهم يتمتعون بالفعل بهذه الحرية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا يذكر هذا الأمر الأستاذ سن بما يجرى فى ميدان الاقتصاد من عدم تكافؤ وقلة عدالة، مما جعله يعترف بوجاهة التدخل لتصحيحه وإن كان قد ذكر هذا الاعتراف بسرعة ودون تأكيد عليه؟ فلماذا لا نعتبر عدم التكافؤ فى حالة غزو ثقافة لأخرى، على هذا النحو، مبرراً للتدخل أيضاً، ليس فقط أو بالضرورة تدخلاً من جانب الدولة، بل ربما تدخل المثقفين والمصلحين العاملين فى النشاط المدنى، ممن يقلقهم بشدة ما يهدد ثقافات العالم الثالث من تصدع وانهار فى مواجهة حملات الغزو العاتية من ثقافة ليست بالضرورة أرقى أو أكثر سمواً من الناحية الأخلاقية أو الجمالية، ولكنها فقط مدعومة بقوة أكبر اقتصادية وسياسية وعسكرية؟

فلنتنظر أيضاً إلى طريقة الأستاذ سن فى مناقشة قضية المرأة، أو ما شاع تسميته «بتمكين المرأة» (Women empowerment). هنا أيضاً كم يبدو الأمر بسيطاً والحل سهلاً. فالمرأة فى العالم الثالث مقهورة وتخضع لمختلف صور التمييز ضدها. والمطلوب رفع القهر عنها والقضاء على مختلف صور التمييز ضدها: لأن النجاح فى ذلك، كما يقول سن، يحقق مزايا كثيرة. ففضلاً عن أنه يلغى صوراً مهمة من صور الاعتداء على «الحرية»، فإن تمكين المرأة على هذا النحو من شأنه تحقيق مزايا إضافية، كتخفيض معدل الخصوبة، ورفع مستوى صحة وتعليم الأطفال، خاصة الإناث منهم، بل وقد يساهم فى دعم التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى بصفة عامة، بما فى ذلك حماية البيئة، إذ إن هناك بعض الدلائل على أن المرأة إذا أوكلت إليها هذه المهام لا تقل كفاءتها فى القيام بها عن كفاءة الرجل إن لم تزد عليه. من ذلك مثلاً ما عثر عليه الأستاذ سن من إحصاءات عن بعض الولايات الهندية، تدل على وجود علاقة بين ارتفاع نسبة النساء إلى الرجال، وانخفاض نسبة ارتكاب الجرائم العنيفة.

لا نريد أن نناقش مدى قوة هذه الأدلة من الناحية الإحصائية، فهناك بعض الأسباب المنطقية التى تدفعنا إلى تأييد اعتقاده، وإن لم تكن أسباباً حاسمة. المهم أن نلاحظ أن كل الأمثلة التى يقدمها الأستاذ سن على قهر المرأة أو التمييز ضدها هى

أمثلة من العالم الثالث، مما يخرج منه القارئ بانطباع قوى بأن قضية المرأة قد تم حلها، أو كاد يتم حلها، في البلاد الصناعية أو الغربية، والفضل في ذلك بالطبع يرجع إلى قوة حركات تحرير المرأة في هذه البلاد وما أحرزته من نجاح.

ولكنى واحد من الناس الذين يختلفون مع الأستاذ سن في أنهم لا يميلون مثله، فيما يبدو في مواضع كثيرة من كتابه، إلى الاعتقاد بأن الأشياء الطيبة تأتي دائماً معاً، والأشياء السيئة تأتي دائماً معاً أيضاً، كالاتفاق بأن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي يصحبه في العادة تقدم في سائر جوانب الحياة الأخرى، بما في ذلك درجة الحرية التي يتمتع بها الناس، أو الاعتقاد بأن الديكتاتورية تضر دائماً بمعدلات النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس. إنى مثلاً واحد من هؤلاء الذين يعتقدون، بعكس الأستاذ سن فيما يبدو، بأن الحصول على مزيد من الحرية في ميدان معين قد يكون على حساب ما يتمتع به المرء من حرية في ميدان آخر. وقد رأينا بالفعل مثلين على هذا فيما سبق: نظام السوق يزيد الحرية في جانب ويتقصص منها في جانب آخر، وانفتاح ثقافة من ثقافات العالم الثالث على ثقافة الغرب، على النحو الذي يحدث به الآن، يوسع من حرية الاختيار أمام شعوب العالم الثالث في جانب، ولكنه يضيّقها في جانب آخر. هذه الخسارة التي تصاحب إتاحة المزيد من الحرية في بعض الميادين، قد تكون خسارة فادحة، ومن ثم لا بد أن تؤخذ في الاعتبار وأن تناقش عند تناول موضوع نظام السوق وتدخل الدولة، وعند تناول قضية الغزو الثقافي الغربي لثقافات العالم الثالث. وهو ما لم يفعله الأستاذ سن إلا على نحو عارض جداً وبالغ التسرع، وكذلك لم يفعله عند الكلام عن قضية المرأة.

ذلك أن تحرير المرأة اقتصادياً، ورفع صور القهر المألوف عنها، وإلغاء الصور الشائعة للتمييز ضدها، على النحو الذي فعله الغرب خلال المائة عام الماضية، ولم تقطع فيه مجتمعات العالم الثالث شوطاً كبيراً، قد يصاحبه، بل وكثيراً ما نتجت عنه صور أخرى من صور قهر المرأة وتقييد حريتها لا يذكرها الأستاذ سن البتة. وأقصد على الأخص أمرين: القهر الذي زاد تعرض المرأة الغربية له من جانب المؤسسات التجارية ومروجي السلع ومطع المجتمع الاستهلاكي بوجه عام، مما سمح باستخدام المرأة كرمز للجنس وشجع عليه بأكثر مما كان مألوفاً في الماضي، والقهر الذي زاد بتعرض المرأة له نتيجة ما أصاب الأسرة الغربية من تفكك وتصدع خلال

الخمسين عاماً الماضية مع زيادة ما حصلت عليه المرأة من استقلال اقتصادى، بل وعلى الأرجح، كنتيجة لزيادة هذا الاستقلال الاقتصادى. إننى لا أقول أى الأحوال أفضل، ولا أدعو إلى حرمان المرأة مما حصلت عليه من حريات اقتصادية، ولكنى فقط ألفت النظر إلى أن المسألة ليست بالبساطة التى يصورها الأستاذ سن، أى تصوره أن مزيداً من التحرر الاقتصادى للمرأة، أمر محمود على طول الخط، ومفيد مائة بالمائة، وأن ما فعله الغرب فى هذا الشأن جدير بالاعتناء من جانب مجتمعات العالم الثالث دون أدنى تحفظ.

والمدّش فى تجنب الأستاذ سن السير إلى أبعد من هذا فى مناقشة قضية المرأة، أن الأمر لا ينطوى على مجرد تحقيق مكسب فى ميدان الحرية وتحقيق بعض الخسارة فى ميدان أو ميادين أخرى، بل إنه ينطوى على كسب وخسارة فى ميدان الحرية نفسه. فالمرأة التى أصبحت مضطرة لسبب أو آخر إلى أن ترعى أولادها وحدها بسبب ما أصاب الأسرة من تصدع، هى امرأة أكثر حرية من غيرها فى جوانب، ولكنها أقل حرية فى جوانب أخرى. إذن فتحن إذا أثرنا موضوع ما يترتب على تفكيك الأسرة وضعف روابطها من آثار سيئة لا تغادر قط ميدان الحرية للمجيب لدى الأستاذ سن. ومن ثم كان الأجدر به أن يلتفت هو أكثر من غيره إلى مناقشة هذه الآثار الأخرى التى تقيد من حرية المرأة.



من المحزن أن يفكر المرء فيما يمكن أن يكون الدافع الحقيقى الذى أدى بالأستاذ سن إلى أن ينحو هذا المنحى فى كتابه، وأن يسلك هذا المسلك الذى يختلف بدرجة واضحة عن المسلك الذى كان يتخذه فى الستينيات والسبعينيات، عندما كان يعبر عن تعاطف أكثر بكثير مع تدخل الدولة، وعندما كان يولى اهتماماً أكبر بكثير بقضية عدالة التوزيع وباعتبارات الأخلاقية التى قد تبرر التضحية ببعض الحريات الفردية فى سبيل تحقيق مصلحة أهم للمجتمع ككل. نحن الآن، وقد ودعنا القرن العشرين، ودخلنا قرناً جديداً، نعيش فى عالم مختلف تماماً، أفضل فى جوانب كثيرة مما كان عليه منذ مائة عام، ولكنه أيضاً أسوأ كثيراً فى جوانب أخرى، والتوقع من مثقف كبير بحجم الأستاذ أمارتيا سن، يجمع فى اهتماماته بين عدة فروع مهمة من فروع المعرفة

والعلوم الاجتماعية، أن يوجه أكبر قدر من جهده إلى التنبيه إلى أهم ما يواجهه العالم الثالث من أخطار، وينشغل بتحليلها وبيان أثارها. ولكن الذي فعله الأستاذ سن في كتابه الأخير هذا «التنمية حرة» أو «التنمية كحرية» كان عكس هذا بالضبط.

نظر الأستاذ سن فوجد العالم كله يتكلم عن الحرية والديمقراطية، وعن انتصار نظام السوق الحر على كل ما عداه، وعن العولة وتحول العالم الكبير إلى قرية كبيرة واحدة، وعن تمكين المرأة وتحريرها من سلطة الرجل. فما الذي يمكن أن يكون أنسب للاقتصادى من أن يكتب كتاباً أو يلقي مجموعة من المحاضرات تتحول فيها قضايا العالم الثالث كلها إلى قضية واحدة هي قضية «الحرية»؟ إذا فعل ذلك فإنه يكون قد ضرب عصافير كثيرة بحجر واحد: يكون قد دافع عن الديمقراطية السياسية، وعن نظام السوق، وعن العولة، وعن المرأة، وفي نفس الوقت، بين للعالم الثالث أنه لا تعارض بالمرّة بين هدف التنمية النبيل، وهذه الأهداف النبيلة الأخرى، فكلها تصبّ في إناء واحد هو إناء الحرية. وهكذا يبدو العالم جميلاً حقاً، أو على الأقل يبدو وكأن العالم رغم بعض الأشياء القليلة غير الجميلة الموجودة حالياً، يسير في الاتجاه الصحيح، في هذه الميادين كلها: في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، بل وحتى في العلاقات الدولية بين الجزء المتقدم من العالم والجزء المتخلف، إذ ليس أمام هذا الجزء المتخلف ما يخشاه من الجزء المتقدم، لا اقتصادياً ولا سياسياً ولا ثقافياً. فالعولة ليست فقط حتمية بل هي في التحليل الأخير في صالح الجميع، بشرط أن تحدث بعض التدخلات البسيطة لتحسين حال المهمشين، وبشرط أن تمارس شعوب الجزء المتخلف من العالم حقها بحرية في الاختيار بين مختلف الثقافات المعروضة عليهم، والتي ليست على أى حال، إلا محصلة تفاعل قديم بين هذه الثقافات جميعاً.

العالم الذي يرسم الأستاذ سن صورته في هذا الكتاب، هو عالم جميل حقاً، لا يستحق منا كل هذا الغضب، ولا من أعداء العولة محاربتها، ولا من كارهى نظام السوق التنديد به، ولا من تعذبهم رؤية ثقافتهم الوطنية تنهار أمام غزو الثقافة الغربية أن يبتسوا كل هذا البؤس. نعم هناك حاجة إلى رتوش بسيطة لمزيد من التجميل هنا وهناك، ولكن الصورة في الأساس بديعة، وليس في الإمكان، على أى حال، أبعد كثيراً مما كان.

إذا كانت هذه هي فعلاً الرسالة الأساسية التي يبعثها كتاب «التنمية حرة» إلى القارئ، أو على الأقل إحدى الرسائل الأساسية التي يحاول توصيلها، فكيف لا يشعر بعدم الارتياح قارئ مثلي يعتقد عكس هذا بالضبط؟ إذ يرى أن العالم يمر الآن بمرحلة خطيرة يتعرض فيها للتهديد الكثير من القيم الإنسانية الأساسية: الحرية تعبت بها الشركات الدولية العملاقة في داخل الدول المتقدمة صناعات والدول الفقيرة على السواء. وهذه الشركات تستخدم سياساتٍ وجيوش دولها لخدمة هذا العيب بالحرريات في الداخل والخارج. والديمقراطية لا تعيش أزهى عصورها، على الرغم من كل ما يقال بعكس ذلك، بل تتحول أكثر فأكثر إلى نقيضها بفعل وسائل اللعب بالأدمغة وفقدان الأفراد، شيئاً فشيئاً، لقدرتهم على مقاومة ما يبد الدولة والمؤسسات الكبيرة من وسائل القهر. ونظام السوق الذي يتشر تطبيقه، أكثر فأكثر، مع شيوع الاتجاه نحو الخصخصة وفتح الأبواب على مصارعها أمام تنقل السلع والخدمات ورسوم الأموال، يصبح أكثر فأكثر توحشاً وقسوة في داخل الدول الصناعية وخارجها على السواء، والثقافات الوطنية تتعرض لمزيد من القهر خاصة بعد أن انتهت الحرب الباردة وانفراد ثقافة بعينها بكل الوسائل التي تمكنها من السيطرة على وسائل الإعلام وتغيير نظم التعليم والتدخل حتى في أشد جوانب الحياة خصوصية، بما في ذلك عقيدة المرء الدينية.

لقد فضل الأستاذ أمارتيا سن أن يتجاهل كل هذا عندما دعا في سنة ١٩٩٦ إلى إلقاء مجموعة من المحاضرات على كبار الموظفين بالبنك الدولي، فاختار أن يرسم هذه الصورة الزاهية للعالم، ثم قام بجمع هذه المحاضرات في كتاب «التنمية كحرية» الذي نشر لأول مرة بالإنجليزية في سنة ١٩٩٩. ولابد أن المحاضرات قد أدخلت السرور على قلوب المسئولين في البنك، بل وعلى قلب كل من له صلة «بالمؤسسة» بأوسع معاني «المؤسسة»، أي بمعنى الأفراد والهيئات والمنظمات والشركات المتحكمة في مصير هذا العالم، سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، بل ولابد أنها أدخلت السرور أيضاً على كل من يهمهم أمر الإمبراطورية الأمريكية التي يجري الآن ومنذ سقوط الكتلة السوفيتية، تثبيت دعائمها وترسيخها.

وقد حصل الأستاذ أمارتيا سن على جائزة نوبل في الاقتصاد في سنة ١٩٩٨، أي فيما بين إلقائه لهذه المحاضرات وبين ظهور الطبعة الأولى من

الكتاب . ومن الخطأ في رأى القول بأن اتخاذ هذا الموقف من جانب أمارتيا سن في هذه المحاضرات وغيرها من محاضرات وكتابات في العشرين سنة الأخيرة ، هو سبب حصوله على جائزة نوبل ، ولكن من الخطأ أيضاً في رأى أن ننفي وجود أى علاقة بين الأمرين . فالمرء لا يحصل على جائزة نوبل لمجرد أن «المؤسسة» راضية عنه ، إذ لا بد أن يكون قد أثبت جدارته العلمية أو الفنية بالمقارنة بأقرانه في فرع تخصصه ، ولكنه على الأرجح لا يحصل على هذه الجائزة إذا كانت «المؤسسة» غير راضية عنه .

إذا كان الأمر كذلك ، فلا بد أن يبدو الاسم الذى اختاره الأستاذ أمارتيا سن لمحاضراته وكتابه (التنمية كحرية) ، داعياً إلى شيء من السخرية . إذ هاهى الحرية تستخدم كوسيلة للقهر ، أو بعبارة أدق ، ها هو شعار الحرية يستخدم للدفاع عن غط للحياة تزدهر فيه مختلف صور القمع والقهر . ولكن هذه ليست المرة الأولى على أى حال التى يستخدم فيها شعار الحرية كقناع لممارسة القهر ، حدث هذا من قبل في روسيا السوفيتية ، وفي ألمانيا النازية ، وفي إيطاليا الفاشية ، وتستخدمه الآن بنشاط كبير أمريكا الديمقراطية .

الديمقراطية

نحن نعيش فى عصر يزعم بأنه عصر ازدهار الديمقراطية . فماذا لو كان العكس هو الصحيح؟ وكانت الحقيقة أننا نعيش فى عصر من أهم سماته ما طرأ فيه على النظام الديمقراطى من ضعف، حتى فى أعرق دول العالم فى تاريخ الديمقراطية؟

لا يجب أن نستغرب على أى حال أن يصاحب تدهور الديمقراطية الترويج المستمر لازدهارها، فنحن نعيش فى عصر يتكرر فيه الزعم بعكس الحقيقة: عصر يسمى نفسه عصر التنمية الاقتصادية أو حتى عصر التنمية الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان بينما هو أقرب إلى أن يكون عصر استبدال ثقافة بأخرى . وقبل ذلك شاعت تسمية انتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة «بالمعونات الاقتصادية»، كما سعى انتصار الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى، ولو لفترة ما، «بنهاية التاريخ»، وسميت الهجمة الرأسمالية الجديدة على دول العالم الثالث «بصراع الحضارات»، كما سميت الحملات العسكرية على أفغانستان والعراق، وكذلك إجراءات تكميم الأفواه وكبت الأصوات المحتجة على هذه الحملات العسكرية، سميّت كلها بإجراءات «مكافحة الإرهاب».

المدهش حقاً هو استعداد عدد كبير من الناس للتفاضى عن ظواهر مهمة وصارخة تدل على تدهور الديمقراطية، ومسايرة حملات الترويج لعكس ذلك . ما أشد استعداد الناس مثلاً للتفاضى عما أصاب النظام الحزبى من ضعف، إذ تقاربت بشدة برامج الأحزاب السياسية بحيث أصبح من الصعب التمييز بين حزب وآخر وأصبح النجاح أو الفشل فى الانتخابات يتوقفان، أكثر فأكثر، على صفات شخصية فى زعيم الحزب أو المرشح للرئاسة، تكاد تكون منبته الصلة بقضايا

سياسية أو مصيرية تهتم الناس، وأصبح سقوط رئيس في الانتخابات أو فقدته لمنصبه يتوقف على تصرفات شخصية لا تمت بدورها بصلة بمواقفه السياسية أو كفاءته في تحقيق مطالب الجماهير.

فلنلاحظ أيضاً التدهور الذى أصاب مستوى المناقشات السياسية فى الصحف والتليفزيون، واعتماد السياسيين فى خطبهم وتصريحاتهم، على قدرتهم على التأثير فى عواطف الناس أكثر من اعتمادهم على قوة الحجة وسلامة المنطق. بل انظر إلى التغير الذى طرأ على هذه الصفات الشخصية نفسها للسياسيين وزعماء الأحزاب، وكيف صارت أقرب إلى الصفات المطلوبة فى رجال العلاقات العامة الذين يمتاز بعضهم على بعض بمدى قدرتهم على استمالة الناس ولو بجاذبيتهم الجنسية، أكثر من قدرتهم على الإقناع أو مدى ما يتمتعون به من النزاهة والاستقامة الخلقية.

ثم فلننظر على تزايد حالات الفساد بين السياسيين، التى تنطوى على استعداد أكبر للاستسلام لإغراءات المكسب المادى الذى يمكن لهم الحصول عليه لو قاموا بتسهيل صفقات لرجال الأعمال، واعتمادهم على الدعم المالى الذى يقدمه لهم رجال الأعمال للوصول أصلاً إلى مناصبهم السياسية.

كل هذه التطورات أصابت النظام الديمقراطى فى الصميم. فدرجة الديمقراطية تقاس، فى نهاية الأمر، بمدى التأثير الذى يمارسه الشخص العادى فى مضمون القرارات السياسية، بوصفه مواطناً، بصرف النظر عن أصله أو جنسه أو طبقته الاجتماعية، أو حجم ثروته أو مستوى تعليمه. وهذا التأثير يتطلب تمتع هذا الشخص العادى بحق الترشيح فى المجالس النيابية والتصويت لانتخاب أعضائها، من دون أن يعوقه فى ذلك أى من هذه الاعتبارات: الأصل أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو حجم الثروة أو مستوى التعليم، أو أى محاولة لإفساد عملية اختياره الحر بين مختلف البدائل المطروحة. ولكن كل هذه التطورات التى ذكرتها من شأنها إما أن تميز بعض المواطنين عن بعض من دون وجه حق، فتعطى لبعضهم ثقلأ أكبر من غيرهم فى اتخاذ القرارات، أو تفسد عملية الاختيار بين البدائل المطروحة إما بحجب المعلومات اللازمة للاختيار الصحيح، أو بتشويه المعلومات المتاحة، أو

بتوجيه الإرادة فى اتجاهات ضد مصالح أصحابها باستخدام مختلف وسائل الترغيب والتخويف .

ليس القيام بتزوير الانتخابات إذن إلا صورة واحدة ، وهى صورة بدائية للغاية ومفضوحة تمامًا ، من صور تدهور النظام الديمقراطى . بل هى بسبب كونها بدائية للغاية ومفضوحة ، أقل خطراً مما ذكرته حالاً من طرق تشويه إرادة الناخبين . فالجميع يعرفون أن النظام السوفيتى أو النازى لم يكونا ديمقراطيين ، والجميع يعرفون أيضاً أن معظم النظم التى تسمى نفسها ديمقراطية فى العالم الثالث ، هى أيضاً نظم غير ديمقراطية . ولكن المهم الآن أن ندرك أن تدهوراً خطيراً قد طرأ على النظام الديمقراطى حتى فى الدول التى كانت قد سارت شوطاً بعيداً فى مضمار الديمقراطية السياسية خلال القرن الماضى ، وأن من أخطر الأمور الاستسلام للوهم الشائع بأن العالم ككل سائر نحو المزيد من الديمقراطية .



لاشك أن مما ساعد على الاستسلام لهذا الوهم استمرار خضوعنا لذلك الاعتقاد الشائع بفكرة التقدم ، أى بأن المجتمع الإنسانى يسير بصفة عامة وبشكل مطرد من الأسوأ إلى الأفضل ، والاعتقاد بأن للمجتمعات المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً ، هى أيضاً وبالضرورة ، المجتمعات الأكثر تقدماً فى مجالات التنظيم الاجتماعى والسياسى ، ومن هذه المجالات تطبيق الديمقراطية . ولكن الحقيقة هى أن من الممكن جداً ، بل وعلى الأرجح ، أن يكون النجاح فى جانب معين من جوانب التنظيم الاجتماعى على حساب جانب آخر ، وأن يكون للتقدم الاقتصادى والتكنولوجى ثمن يدفعه المجتمع فى مجالات أخرى من مجالات العلاقات الاجتماعية والسياسية . وليس هناك سبب قوى يبرر الاعتقاد بأن الأشياء الطيبة تأتى دائماً معاً ، وأن الأشياء السيئة تأتى دائماً مجتمعة . وفى مجال التطور الاقتصادى والتكنولوجى والسياسى ، ليس من الصعب بالمرّة أن نرى لماذا صاحب التقدم الاقتصادى والتكنولوجى خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين تقدماً فى مجال الديمقراطية ، ولكن بدأت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية منذ الربع أو الثلث الأخير من ذلك القرن تحدث تأثيرات سلبية على مسيرة النظام الديمقراطى .

إن التطور الديمقراطي في الدول الصناعية خلال القرن العشرين كان وثيق الصلة بزيادة قوة النقابات العمالية التي نتجت بدورها عن زيادة حجم المشروعات الصناعية مما سمح بتجمعات أكبر للعمال في مكان واحد، وزيادة نصيب الصناعة في الناتج القومي، وارتفاع نسبة العمال الصناعيين إلى إجمالي القوة العاملة. والعمال الصناعيون هم لأكثر من سبب أشد قدرة على الممارسة الفعالة للعمل السياسي من المشتغلين بالزراعة. ولكن يبدو أن هذا التطور الذي نتج عن تطورات تكنولوجية في الأساس، في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، قد بلغ أقصى مداه قرب نهاية الربع الثالث من القرن العشرين، حين بدأ اتجاه معاكس نتج بدوره عن مزيد من التطور التكنولوجي، ولكنه أدى هذه المرة إلى تدهور القوة السياسية للعمال الصناعيين، بما في ذلك تدهور ملحوظ في قوة النقابات العمالية، مما ساهم بشدة في نشور هذه الظاهرة التي نتكلم عنها وهي الضعف الذي أصاب النظام الديمقراطي.

نتج هذا التدهور في قوة العمالة الصناعية من ناحية عن تدهور نصيب الصناعة في الناتج القومي، وانخفاض نصيب العمالة الصناعية في إجمالي القوة العاملة، لصالح قطاع الخدمات والمشتغلين فيه. ولكن حتى العمالة الصناعية أصابها تغير ملحوظ في هيكلها لصالح أصحاب المهارات العالية وعلى حساب المشتغلين بالعمل اليدوي أو العضلي. وقد تعرضت الديمقراطية لضربة قاصمة نتيجة كلا الأمرين. فالمشتغلون في قطاع الخدمات أقل تجانساً وأكثر تبعثراً ومن ثم أقل قدرة على ممارسة النشاط السياسي كقوة موحدة، من العمال الصناعيين. ومن ناحية أخرى فإن أصحاب المهارات العالية من المشتغلين بالصناعة قد يجدون الفجوة التي تفصلهم عن سائر العمال الصناعيين أكبر من تلك التي تفصلهم عن أرباب العمل، وقد يجدون مصالحهم واتجاهاتهم ولأهم مختلفة اختلافاً كبيراً عن مصالح واتجاهات المشتغلين بأعمال يدوية أو روتينية، ومن ثم قد لا توجد رابطة سياسية تجمعهم بهذه الفئات الأخيرة. أضف إلى ذلك ما قد أسفر عنه التطور التكنولوجي من غو الشركات العملاقة في قطاعي الصناعة والخدمات على السواء، وخروجها أكثر فأكثر لممارسة نشاطها على نطاق العالم الواسع، مما زاد من ضعف العاملين في هذه الشركات في مواجهة أرباب العمل والقائمين بالإدارة، وزاد من تدهور قوتهم

فى المساومة مع أرباب العمل، إذ أصبح من السهل الآن، بالمقارنة بما كان عليه الحال فى الماضى، إحلال العمالة الأجنبية محل العمالة الوطنية بنقل الاستثمارات من بلد إلى بلد، ومن ثم تدهورت أيضاً القوة السياسية للعمال الصناعيين.

ولكن مع تعاظم القوة الاقتصادية لهذه الشركات العملاقة، زاد أيضاً نفوذها السياسى، ليس فقط تجاه العاملين فيها، بل وأيضاً إزاء السياسيين ورجال الحكومة، إذ أصبحت لهذه الشركات القدرة ليس فقط على التهديد بالخروج باستثماراتها إلى خارج البلاد، بل وأيضاً على إفساد السياسيين ورجال الحكم وإملاء رغباتها عليهم. لقد أصبحنا إذن إزاء شريحة جديدة من أصحاب القوة الاقتصادية الذين تكاد تعجز أى قوة على ردهم، سواء من أسفل، أى من جانب العاملين فى شركاتهم، أو من أعلى، أى من جانب أصحاب المناصب السياسية الكبيرة، بعد أن كان الاثنان، العمال والسياسيون على السواء، قادرين على ممارسة هذا الردع منذ مدة لا تزيد كثيراً على ثلاثة عقود.

فى ظل نمو القوة الاقتصادية للشركات العملاقة، حتى زاد حجم إنتاج ومبيعات بعضها عن حجم الناتج القومى لبعض الدول، وفى ظل نمو العولمة، حتى أصبح ما يحدث فى أقصى أطراف الأرض ذا أثر على الأطراف الأخرى، أصبحت شئون السياسة الداخلية والخارجية من صميم اهتمامات هذه الشركات العملاقة ومجالاً مهماً من مجالات تخطيطها للمستقبل. نعم، كانت السياسة دائماً متأثرة بالاقتصاد، ولكن ما كان من الممكن لأصحاب شركة صناعية صغيرة أن يهتموا أو يتجاهلوا من شئون السياسة الداخلية أو الخارجية، منذ خمسين عاماً، بسبب ضعف أثره على الإنتاج والتسويق، لم يعد من الممكن الآن إهماله أو تجاهله. نعم، كان لابد لرجل مثل ونستون تشرشل، عندما كان وزيراً للدفاع فى الحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى، أن ينصت جيداً إلى مطالب أرباب الصناعة ومتجى الأسلحة البريطانيين قبل أن يتخذ قراراته السياسية والحربية، ولكن لابد أن نتوقع، مع زيادة قوة الشركات المنتجة للسلع والخدمات والأسلحة أضعافاً مضاعفة خلال المائة عام الأخيرة، أن تكون قرارات رولاند رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى فى مطلع القرن الواحد والعشرين، أكثر خضوعاً بكثير لأصحاب هذه الشركات وأقل استقلالاً عنها. إن جزءاً من هذا الخضوع وفقدان الاستقلال هو ما يسمى

أحيانا بالفساد، عندما يصبح السياسى تحت رحمة شركة كبيرة كان يعمل بها قبل اعتقاله لمنصبه أو يطمح للعمل بها بعد خروجه منه . فزيادة حالات الفساد التى من هذا النوع يسهل إذن تفسيرها بتغير ميزان القوة بين أصحاب القوة الاقتصادية وبين متخذى القرارات السياسية، من دون أن نحتاج إلى الخوض بعيداً فى تغير المستوى الأخلاقى ومستوى النزاهة الشخصية . ويسهل أيضاً تفسير زيادة مظاهر الفساد فى نظم الحكم السائلة فى بلاد العالم الثالث، من دون الخوض فيما طرأ على النفوس والقلوب وعلى المستوى الأخلاقى فى هذه البلاد . إذ يكفي جداً أن نلاحظ تغلغل نفوذ هذه الشركات العملاقة نفسها على متخذى القرارات فى العالم الثالث، إلى حد تدخلها باختيار هؤلاء الأشخاص بالاسم .

فى الوقت نفسه، ونتيجة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية نفسها، زاد التداخل بين أصحاب القوة الاقتصادية فى مجال الإنتاج وأصحاب القوة والنفوذ فى مجال الإعلام . فأرباب الشركات العملاقة يحتاجون إلى السيطرة على وسائل الإعلام، أكثر منهم فى أى وقت مضى، بسبب ابتعاد السوق، أكثر من أى وقت مضى، عن نظام المنافسة الحرة، وسيادة مختلف أنواع المنافسة الاحتكارية التى تحتاج بشدة إلى حملات التسويق وترويج السلع، مع زيادة قدرتهم المالية، فى الوقت نفسه، على ممارسة هذه السيطرة .

وفى الجانب الآخر زاد بشدة اعتماد وسائل الإعلام على مصادر التمويل الأتى من هذه الشركات . لم يكن غريباً إذن أن تنمو الاحتكارات فى ميدان الإعلام فتمتلك شركة واحدة، أو حتى شخص واحد، عدة صحف أساسية وتسيطر فى الوقت نفسه على عدة قنوات تليفزيونية . فإذا بقراء الصحف ومشاهدى التليفزيون يقرأون ويسمعون فى الحقيقة رأياً واحداً يتكرر بصورة مختلفة فى الصحف أو البرامج التى تبدو مختلفة، وإذا بالشركات أو الأشخاص المسيطرين على وسائل الإعلام يتمتعون أيضاً بأكبر سلطة فى اختيار المرشحين للمناصب السياسية وتصعيدهم إلى أعلى المناصب أو الخسف بهم باستخدام مختلف أنواع التشهير وإثارة الفضائح .

فى ظل كل هذه التطورات كيف نعلق أهمية كبيرة على ما إذا كانت الانتخابات التى تجرى كل بضع سنوات، مزيفة أم غير مزيفة؟ إذا كانت الأحزاب متشابهة إلى درجة أن تكون برامجها كلها واحدة، وفى حالة اختلافها يزول الاختلاف لدى وصول أى منها إلى الحكم؟ وإذا كانت الصحف كلها، أو أهمها، ووسائل الإعلام المهمة كلها تقول الكلام نفسه ولو بطرق مختلفة؟ ماذا يهم فيما إذا كانت بطاقات الانتخابات صحيحة أم مزورة، والأصوات يجرى عدّها بدقة أو جزافاً؟.

لم تعد نظافة الانتخابات أو عدم نظافتها أمراً مهماً فى الحقيقة، أو على الأقل لم تعد لها ما كان لها من أهمية منذ خمسين عاماً. وهناك من الدلائل ما يشير على أى حال، إلى أن أعداداً (ونسباً) متزايدة من الناس أصبحت تدرك هذا ولو بدرجات متفاوتة من الوضوح. فنسبة المشاركين فى العمليات الانتخابية، حتى فى أكثر الدول عراقة فى الديمقراطية، تميل إلى الانخفاض بانتظام، وبدأت أعداد متزايدة من الناس تبحث لها عن بديل عن الاهتمام بالسياسة، فى مجالات أخرى يمكن للفرد فيها أن يلعب دوراً أكثر استقلالاً، كالألعاب الرياضية وتشجيع فريق ضد فريق، والاختيار بين مختلف السلع والخدمات المعروضة للترفيه عن النفس. وقد انعكس هذا التغير فى اهتمامات الناس فى الانخفاض الملحوظ فى نسبة ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام من أخبار وتعليقات سياسية بالمقارنة بما تنشره من أخبار وتعليقات تدور حول الألعاب الرياضية أو استهلاك السلع والخدمات. وهو تطور ترحب به على أى حال هذه الصحف ووسائل الإعلام ترحيباً كبيراً، لما يعنيه هذا من ترك الأمور السياسية لأصحاب الشأن.



قد يقال: ألا تلاحظ أن هناك تطورات أخرى تشير إلى اتجاه معاكس؟ فالمعارضون أصبحت أمامهم الآن، نتيجة أيضاً لتطورات تكنولوجية واقتصادية، وسائل جديدة للاحتجاج والتعبير عن معارضتهم، وللاتصال الأوسع بالناس وترتيب المظاهرات واللقاءات والمؤتمرات، عن طريق الإنترنت مثلاً، الذى أصبح طريقة سهلة ورخيصة فى متناول أعداد متزايدة من الناس، مما بدأ يظهر أثره مثلاً فى نمو الحركات المناهضة للعملة، أو الرفضة للاحتلال الأمريكى / البريطانى للعراق،

أو التي تشكك في حقيقة المزاعم الرسمية وما تقوله الصحف السيارة الخاضعة لنفوذ الشركات الكبرى؟ أليس في هذا كله ما يشير إلى غزو الديمقراطية وزيادة ثقل الناس العاديين، بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو القوة الاقتصادية، في صنع القرارات السياسية؟

من الخطأ بالطبع الإمعان في التشاؤم. وقد تعودنا على أى حال من تاريخ التطور التكنولوجي والاقتصادي، أن أى تقدم تكنولوجي أو اقتصادي يأتي بالشيء ونقيضه، وأن يساهم في القهر والتحرير من القهر في الوقت نفسه: الآلة البخارية حرّرت وقهرت، وكذلك السيارة الخاصة وكذلك التليفزيون، كل منهما كان أداة للتحرر والقهر في الوقت نفسه. ولكن الاعتراف بهذا لا يبرر على الإطلاق كل هذا الزهو والتباهي بما يسمى بازدهار الديمقراطية. إن هذا النمو لوسائل جديدة للاحتجاج والتواصل بين المعارضين لا يشكل أكثر من أمل نرجو أن تزداد قوته في المستقبل، ولا يجب أن يحجب عن أنظارنا ذلك النمو المذهل في القوى التي تعمل في اتجاه مضاد، أى في اتجاه كبت الأصوات المحتجة والتفريق بين المعارضين، وتحويل أنظارهم بعيداً عن القضايا المصيرية، ونحو الانشغال بوسائل الترفيه والتسلية.

الرأسمالية

قبل نحو قرن ونصف القرن كتب كارل ماركس وزميله فرديريك إنجلز يتنبأ بسقوط الرأسمالية . كان النظام الرأسمالي فى قمة عتفوانه : إنجلترا وفرنسا أمتتا ثورة صناعية رائعة ، وألمانيا والولايات المتحدة على وشك إتمامها ، والاقتصاديون التقليديون البريطانيون يقررون بثقة أن هذا النظام الذى يقوم على الحافز الفردى والمنافسة فى الجرى وراء الربح هو الكفيل بمضاعفة ثروة الأمم .

كانت الحجة الأساسية التى استند إليها ماركس وإنجلز تتعلق بتوزيع الدخل . نعم قد يؤدى النظام الرأسمالى إلى مضاعفة ثروة الأمم (وإن كان هذا يتسم بدورات صعود وهبوط) ، ولكن الذى سيؤدى بالنظام هو توليده المستمر للفقر المتزايد إلى جانب الغنى الفاحش . وسيستمر هذا التناقض فى التفاقم حتى يؤدى حتما إلى الانفجار ، والانفجار هو الذى سيأتى بالاشتراكية محل الرأسمالية .

كان هذا المنطق يؤدى بالضرورة إلى توقع حدوث الثورة الاشتراكية فى أكثر الدول الرأسمالية تقدماً ، لا فى أكثرها تخلفاً ، إذ إن الدولة الرأسمالية المتقدمة هى التى يبلغ فيها التضاد بين الفقر والغنى أقصاه . ولكن الذى حدث فى ١٩١٧ كان ثورة فى دولة من أقل الدول الرأسمالية تقدماً ، وهى روسيا ، ادعت أنها الثورة التى تنبأ بها ماركس ، بينما كان ماركس يتوقع حدوثها فى بريطانيا أو ألمانيا . لم يلق الماركسيون بالا إلى هذا الاعتراض وظلوا يعتبرون أن الثورة الروسية هى الثورة التى تنبأ بها ماركس لمدة تزيد على سبعين عاماً ، بل وربما مازال بعضهم يعتقد هذا حتى الآن ، بينما تنذر أعداء الماركسية بهم ، إذ اعتبروا ما حدث دليلاً على خطأ كبير فى منطقهم ، فضلاً عن فشل ماركس والذريع فى التنبؤ .

والحقيقة فى رأى أن كلا الطرفين كانا على خطأ . فالثورة الروسية لم تكن هى ثورة لإحلال الاشتراكية محل الرأسمالية، التى توقعها ماركس، كما أن متقضى الماركسية أخطأوا فى اعتقادهم أن ماركس قد أخطأ عندما توقع أن يؤدى تفاقم سوء توزيع الدخل إلى حلول نظام جديد . نعم، إن النظام الرأسمالى لم يسقط بثورة فى سنة ١٩١٧، ولم تأت الاشتراكية التى كان يتصورها ماركس، ولكن من الخطأ الفاحش أن نتصور أن الأمور تحدث على هذا النحو . من الخطأ أن نتصور أن النظم الاجتماعية تسقط كما تسقط الحكومات بثورة أو انفجار، وتتغير كما تتغير الدساتير أو القوانين . النظم الاجتماعية تتغير وتتحول ببطء وبالتدريج . قد يطرأ عليها من التطورات ما قد يجعلها فى النهاية شيئاً مختلفاً جداً عما كانت عليه فى البداية . وقد يحدث هذا من دون أى ثورة أو انفجار، بل وربما حدث هذا والناس مستمرون فى إطلاق الاسم نفسه عليها، وكأن شيئاً لم يحدث .

هذا هو ما حدث للرأسمالية خلال القرن التالى للتنبؤ الماركسى (١٨٥٠-١٩٥٠)، وهو يتفق مع ما توقعه ماركس فى أشياء مهمة ويختلف عنه فى أشياء مهمة أخرى، فليس هناك إذن مجال لا للإعجاب الشديد ولا للسخرية . فالتفاوت الشديد فى الثروة والدخل، الذى لاحظته ماركس، قد مال بالفعل إلى التزايد فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وكان ماركس على حق أيضاً عندما قال إن من المستحيل أن يتحمل النظام زيادة هذا التفاوت فى الثروة والدخل بعد حد معين . بل وكان على حق أيضاً عندما توقع أن تحل الملكية الجماعية محل الملكية الفردية . كان خطأه فقط فى توقعه أن تصحيح الأمر لا بد أن يكون بانفجار أو ثورة، ولم يتصور أن من الممكن أن يحدث التصحيح بصور أخرى أكثر مسالمة وأقل صخباً، وأن يظن أن الملكية «الجماعية» هى بالضرورة ملكية الدولة، فلم يتصور أن يتم توسيع نطاق الملكية بغير التأميم والمصادرة .

لقد ثبت أن هذا وذاك ممكنان وهما ما حدث بالفعل . إذ ماذا عن غو الشركات المساهمة مثلاً؟ أليست هذه الشركات المملوكة للملايين من صغار المساهمين، صورة من صور «الملكية الجماعية» التى تحقق نوعاً من إعادة توزيع الثروة وتحل المدير الكفء (ولو لم يكن مالكا) محل المالك الكبير أو محل العدد الصغير من الملاك؟ وماذا عن اضطراب الرأسماليين إلى الرضوخ لمطالب النقابات العمالية

برفع الأجور وتقصير ساعات العمل وتحسين ظروفه مما سمح للعمال، أكثر فأكثر، بالمشاركة فى التمتع بطيبات الحياة؟ وماذا عن السياسات الكينزية التى دعت وأدت إلى تدخل الدولة لانتشال الاقتصاد من أزمتته؟ وماذا عن دولة الرفاهية التى قامت فى أعقاب الحرب الثانية لإعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الضرورية للجميع؟ .. إلخ.

لو نظر الاقتصاديون التقليديون إلى حال العالم الصناعى فى منتصف القرن العشرين، أى بعد قرن من ظهور كتاب جون ستوارت ميل «مبادئ الاقتصاد السياسى» الذى قدم فيه خلاصة الفكر الاقتصادى الرأسمالى، ومن ظهور «البيان الشيوعى» الذى تنبأ فيه ماركس وإنجلز بسقوط النظام الرأسمالى، فما الذى كان يمكن أن يتعرف عليه هؤلاء الاقتصاديون من خصائص النظام الرأسمالى الذى عرفوه وتكلموا عنه؟ أين المنافسة الحرة وسط كل هذه الاحتكارات؟ وأين نظام الحرية الاقتصادية وسط كل هذه التدخلات من جانب الدولة؟ وأين سيادة المستهلك وسط كل هذه الضغوط وحملات الترغيب والتطويع التى يمارسها المنتجون لتشكيل رغبات المستهلكين وتوجيهها حيث يشاءون؟ وماذابقى من نظام السوق الحرة مع اضطراب الشركات العملاقة للتخطيط البعيد المدى لضمان استرجاع ما وظفوه من استثمارات ضخمة؟ ما الذىبقى من «النظام الرأسمالى» فى ذلك الوقت؟ ملكية المشروعات ووسائل الإنتاج مازالت، فى الأساس، ملكية خاصة، والحافز الموجه للاستثمار والإنتاج مازال هو حافز تحقيق أقصى ربح، ولكن هل الشكل القانونى للملكية (خاصة أم عامة) أهم أم مدى انتشار هذه الملكية بين أفراد المجتمع ومدى خضوعها لقيود تفرضها المصلحة العامة؟ وهل الأهم هو ما إذا كان الدافع وراء قرارات الاستثمار والإنتاج حافز تحقيق أقصى ربح، أم خضوع توزيع الأرباح لإرادة طبقة التكنوقراط من مدراء الشركات الكبيرة أكثر من خضوعه لإرادة ملاك الأسهم، وهو نظام قد يستوحى أهدافاً مختلفة عن أهداف هؤلاء الملاك، وقد تشبه فى بعض الأمور أهداف الدولة الاشتراكية كرفع معدلات التنمية مثلاً؟

المهم أنه فى منتصف القرن العشرين كان النظام الرأسمالى مختلفاً اختلافاً شديداً عما كان عليه قبل ذلك بمائة عام. وقد ظهر الكثير من الكتب الذى يحاول أن يلفت

النظر إلى هذه التطورات المهمة، كتبه ماركسيون وليبراليون على السواء، فنشر الماركسيان سوزى وباران كتاباً في أوائل الستينيات بعنوان «رأس المال الاحتكاري» (Monopoly Capital) لشرح ما حدث من تغيرات منذ ظهور كتاب ماركس «رأس المال» قبل مائة عام. ونشر الاقتصادي الكييزى جالبريث في أواخر الستينيات كتاباً بعنوان «الدولة الصناعية الحديثة» (The New Industrial State) أيضاً لشرح ما طرأ على النظام الرأسمالي من تغيرات. كانت التغيرات التي شرحها هؤلاء الكتاب بالغة الأهمية والعمق، ولكن لا هذا ولا ذاك قال إن النظام الرأسمالي «قد سقط» كما تنبأ ماركس، ولا اقترح هذا أو ذاك أن يسمى النظام الرأسمالي باسم آخر. إذ ما النفع الذى يمكن أن يعود من ذلك؟ بل حتى أشد الناس حماساً للرأسمالية لم يجدوا أى فائدة من ذلك، إذ من المفيد أن يظل الناس يعتقدون أن المنافسة الحرة مازالت هى السائدة وليس الاحتكار، وأن المستهلك مازال هو السيد وليس المنتج، وأن المنتجين مازالوا يعتمدون على قوة سواعدهم ولا يتكثرون على الدولة كلما احتاجوا إلى ذلك. بل من المفيد تضخيم الفوارق بين نظام الملكية الخاصة ونظام الملكية العامة، وتصوير الصراع بينهما على أنه صراع بين الخير والشر، أو بين الحق والباطل، إذ إن هذا التصور يؤدى خدمات جليلة لكلا الطرفين ويسهل مهمة حكم الناس فى ظل هذا النظام أو ذاك على السواء.

من المهم أن نلاحظ أيضاً أن هذه التطورات المهمة التى طرأت على النظام الرأسمالي، وإن لم تتخذ شكل الانفجار أو الثورة، كما توقع ماركس، فإنها تسجت إلى حد كبير عن نفس السبب الذى توقع ماركس أن يؤدى إلى هذا الانفجار، وهو ازدياد التفاوت بين الدخول. إذ لا يمكن للنظام الرأسمالي، أو أى نظام فى الحقيقة، أن يحتمل أكثر من درجة معينة من هذا التفاوت، يصبح استمرار النمو بعدها مستحيلاً. ومن ثم فإن كثيراً من هذه التطورات، وعلى الأخص ظهور دولة الرفاهية وزيادة تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل وتوجيه النشاط الاقتصادى، كانت وسائل ضرورية لتصحيح هذا التفاوت فى الدخول ووضع حد له، وضماناً لاستمرار النمو وتخفيفاً من حدة الأزمات الاقتصادية.

ثم جاءت الخمسون سنة التالية بتطورات جديدة فى النظام «الراسمالي» و«الاشتراكى» على السواء، وربما كان أهمها ما يتعلق بارتفاع معدل «العولة».

فتطور أساليب الإنتاج وتقدم وسائل الاتصال ونقل المعلومات، دفع بالإنتاج والاستهلاك إلى أن يصبحا «عالميين» أكثر من أى وقت مضى، وقد أدى هذا إلى حدوث تقارب بين المعسكرين الشرقى والغربى، المسميين بالاشتراكى والراسمالي، إذ احتاج الأول إلى تكنولوجيا الثانى، واحتاج الثانى إلى أسواق الأول، فسقطت حواجز وجران كثيرة وتغيرت حكومات مهمة. ولكن إلى أى حد يمكن للمرء أن يتصور أن ما حدث هو انتصار لـ «الراسمالية» على «الاشتراكية»، بالمعنى الذى كان يفهمه ماركس وإنجلز من هذين الوصفين؟ هل حلت المنافسة الحرة (وهى إحدى أهم الصفات المميزة للنظام الراسمالي فى ذهن ماركس) محل احتكار الدولة للملكية ووسائل الإنتاج ولاتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار (وهى إحدى أهم الصفات المميزة للنظام الاشتراكى فى ذهنه) أم أن الذى حدث هو حلول الاحتكارات الخاصة محل احتكار الدولة؟ هل عادت السيادة للمستهلك بدلاً من الدولة، فى تحديد نوع المنتجات وكميتها، أم حلت سلطة الشركات الخاصة محل سلطة الدولة فى تطويع المستهلك وإخضاعه؟ هل اختفى حقاً نظام التخطيط، أم حلّ تخطيط الشركات محل التخطيط الحكومى، وكلاهما بمعنى من المعانى تخطيط «مركزى» و«شامل»؟ هل انحسر دور الدولة حقاً وامتعت عن التدخل فى الاقتصاد، أم استمر دورها مهماً وحاسماً ولكن فى خدمة مصالح الشركات الكبرى، خصوصاً عندما تتطلب هذه المصالح شن الحروب وتصريف الأسلحة؟

إن الكلام عن انتصار نظام على نقيضه، أو عن انتصار الراسمالية على الاشتراكية، بنفس المعانى القديمة التى كان يستخدم بها هذان المصطلحان، قد يؤدى إلى التضليل أكثر مما يؤدى إلى التنوير والتوضيح.

إذ لا «الراسمالية» التى غزت الدول الشرقية لها شبه كبير بالراسمالية التى وصفها الاقتصاديون التقليديون، ولا «الاشتراكية» التى سقطت حكوماتها، لها شبه كبير بالاشتراكية التى كان يتصورها ماركس وإنجلز. ومع هذا لا يزال

المتحمسون للنظام الرأسمالي أو بالأحرى ، المتحمسون للنظام السائد حالياً فى العالم الصناعى الغربى بقيادة الولايات المتحدة ، يجدون من المناسب جداً أن يستمروا فى إطلاق نفس الاسم «النظام الرأسمالي» على هذا النظام الذى غزا الكتلة الشرقية ، ولا يزالون يحبون أن يعتبروا أن الحكومات التى سقطت كانت تمثل «النظام الاشتراكي» على رغم كل ما طرأ من تطورات على النظام الرأسمالي منذ كتب عنه ماركس والاقتصاديون التقليديون ، وعلى رغم بعد النظام الذى طبقه الاتحاد السوفييتى السابق عما كان يتصوره ماركس وإنجلز . بل إن سقوط الاتحاد السوفييتى قد لا يكون له إلا علاقة واهية للغاية بنوع النظام الذى كان يطبقه ، وقد لا يكون الأمر أكثر مما يحدث عادة عندما تتفوق القوة العسكرية لدولة على أخرى معادية لها ، فسقوط الاتحاد السوفييتى قد لا يعدو أن يكون نتيجة لما أصاب دولة من ضعف وليس نتيجة لفشل نظام ، كما أن استطاعة الولايات المتحدة فرض إرادتها على أوروبا الشرقية قد لا تعدو أن تكون نتيجة لتفوق عسكري وليس نتيجة لتفوق نظامها الاقتصادى والاجتماعى . وعلى أى حال فالذى سقط والذى انتصر ليس لهما إلا صلة واهية للغاية بما كان يجرى الحديث عنه منذ مائة وخمسين عاماً . والذى حدث ، وإن كان يمثل بالطبع تغيراً مهماً ، فإن من الصعب جداً وصفه بأنه «تقدم» إلى الأمام أو رجوع إلى الخلف .

حقوق الإنسان

حاجات الإنسان كثيرة، ولكن ليس كل ما يحتاجه الإنسان يحتاجه بوصفه إنساناً. نعم إن الإنسان، بوصفه إنساناً، يحتاج إلى الغذاء والكساء والسكن، ويحتاج إلى من يحبه ويكلمه، وإلى الراحة من عناء العمل، وإلى ما يرفقه به عن نفسه. ولكن الإنسان الذى يسكن فى منطقة صحراوية مثلاً يحتاج إلى أشياء لا يحتاجها ساكن الأرض المزروعة، وساكن المناطق الباردة يحتاجون إلى أشياء لا يحتاجها ساكن المناطق الحارة، والزارع لا يحتاج إلى ما يحتاجه الصانع، والطبيب يحتاج إلى ما لا يحتاجه المغنى أو الصحفي. هذه حاجات أيضاً، وقد يكون بعضها ضرورياً وأساسياً، ولكنها ليست مما يحتاجه الإنسان بوصفه إنساناً.

هناك أيضاً بعض الحاجات التى يختص بها بعض الناس من دون غيرهم، ولكنها جديرة بأن تظم إلى النوع الأول، أى إلى ما يحتاجه الإنسان بوصفه إنساناً، لأنها تولد مع الإنسان ولا اختيار أمامه بشأنها، كاحتياج المرأة لأشياء لا يحتاجها الرجل، أو احتياج صغار السن إلى أشياء لا يحتاجها كبار السن، أو العكس. كل هذا صحيح وبديهي، ولكن حاجات الإنسان شيء وحقوق الإنسان شيء آخر.

فالحاجة لا تخلق للمرأة حقوقاً إلا باعتراف يصدر من جماعة من الناس. بعبارة أخرى، الحقوق تتضمن اكتساب «مركز قانوني» إزاء جماعة من الناس، هو اعتراف هذه الجماعة التى ينتمى إليها المرء (سواء كانت هذه الجماعة أمة أو قبيلة أو أسرة أو نادياً أو نقابة) بوجوب تلبية حاجات أو رغبات معينة له. يترتب على ذلك أن الحقوق يمكن أن تكون أضيّق أو أوسع من الحاجات، فقد تكون لديك حاجة ماسة إلى شيء لا يعترف لك أحد بحقوقك فى الحصول عليه، فهذه حاجات من دون

حقوق، كحالة العبد فى مجتمع لا يعترف بحقوق لغير الأحرار . كما أنه قد يعترف الآخرون لك بحقوق لا تتعلق بحاجات أساسية لك، بل ولا تتعلق بما يمكن أن يسمى «حاجة» على الإطلاق، كأن يمنح مجتمع ما لأفراده حق شرب الخمر فى الطريق العام، ويعاقب أى شخص يحاول الاعتداء على هذا الحق .

من هذا العرض البسيط لهذه الحقائق الأولية لابد أن نتوقع أن تختلف المجتمعات الإنسانية والثقافات الإنسانية فى ما بينها، اختلافًا شاسعًا، حول ما تعتبره وما لا تعتبره من «حقوق الإنسان» . نعم من السهل أن نتفق جميعًا على ما يعتبر حاجات إنسانية وما لا يعتبر كذلك، ولكن لا يمكن أن نتوقع أن تعترف كل المجتمعات، على مر العصور، ومع اختلاف ظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، ومع اختلاف درجة نموها الاقتصادى وتطورها الاجتماعى والخلقى، ومع اختلاف ما تدلن به من أديان ومذاهب، بالحقوق نفسها لأفرادها، وأن تشترك فى ما تعتبره من حقوق الإنسان وما لا تعتبره كذلك . إن ما يعتبره المسلم من حقوق الإنسان (أى حاجة إنسانية وثيقة الصلة بالإنسان وواجبة الاحترام) لا يمكن أن يكون مطابقًا تمامًا لما يعتبره المسيحي أو البوذي من حقوق الإنسان، كما لابد أن يختلف ما يعتبر من حقوق الإنسان فى نظر قبيلة أفريقية تستخدم وسائل تكنولوجية بدائية، عما يُعتبر كذلك فى نظر المجتمع الأمريكى أو السويدى . لهذا السبب استغرب أشد الاستغراب بضعة أمور .

استغرب أولاً كثرة ما يقال ويكتب عن حقوق الإنسان، وكان تعريف هذه الحقوق وتحديد ما شئ معروف سلفًا، وكان كل الناس وكل المجتمعات وكل الثقافات يجب أن تفهم عبارة «حقوق الإنسان» بمعنى واحد، وتتفق كلها على مدلوله . إن امرأة أمريكية تسير فى الطريق العام وهى عارية الساقين، إذا تعرض لها أحد بالنقد، أو اعتقالها الشرطى، لأنها لا تغطى ساقىها، لابد أنها ستثير مسألة «حقوق الإنسان»، معترضة على هذا التدخل فى حريتها الشخصية، وسوف تؤيدها فى ذلك الأغلبية الساحقة من الشعب الأمريكى . ولكن امرأة عربية تسير على هذا النحو فى الطريق العام فى إحدى القرى العربية لن يخطر ببالها على الأرجح أن هذا السلوك هو من قبيل ممارستها لحريتها الشخصية، وأن منعها من

ذلك يمثل اعتداء على حقوق الإنسان، وإذا ظنت ذلك فلن تؤيدها في هذا الظن الأغلبية الساحقة من أفراد مجتمعها.

على العكس من ذلك، تعتبر الأسرة العربية من حقوق الابن أو البنت على أسرتهما، أن توفر لهما الأسرة ضروريات الحياة حتى يتم الابن تعليمه، وحتى تتزوج البنت، وتعتبر هذا الحق من قبيل المسلمات، أى من قبيل «حقوق الإنسان» التي يكتسبها المرء بحكم صغر سنه، بينهما قد تجد الأسرة الأمريكية أن قيام الأب والأم بالإفناق على الابن والبنت بعد سن مبكرة نسبياً، من قبيل التفضل والمبالغة في الكرم ما دام الابن أو البنت قد أصبحا قادرين على كسب الدخل بطريق أو آخر، حتى قبل إتمام الولد لتعليمه أو انتقال البنت إلى بيت الزوجية. والأسرة الأفريقية أو الآسيوية قد تعتبر أن لكبار السن حقوقاً تشمل استمرار إقامتهم مع ذويهم، مهما زادت أعباء خدمتهم، ولكن لا تعتبر الأسرة الأمريكية أو الأوروبية ذلك من قبيل «حقوق الإنسان».

نعم، قد تتفق الثقافات إلى حد كبير في تحديد ما يعتبر احتياجات أساسية للولد أو البنت، أو لكبار السن، ولكنها قد تختلف اختلافاً شاسعاً في ما يعتبر وما لا يعتبر حقاً من الحقوق، إذ إن هذا الاعتراف بالحق أو عدم الاعتراف به يتوقف على مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي أشرت إلى بعضها.

لهذا السبب فإنني استغرب أيضاً بشدة، ذلك الصلف والغرور اللذين تعبر بهما بعض الدول، في عصرنا الحالي، عما يعتبر ولا يعتبر من حقوق الإنسان، إذ تحاول أن تفرض مفهومها الخاص لحقوق الإنسان على بقية خلق الله، وكأن إفراتات ثقافتها الخاصة هي التعبير الأسمى عن حكمة الإنسان وتحضره وعقلانيته. انظر ما تفعله الولايات المتحدة الآن مثلاً، في محاولة إرساء قواعد في ما يعتبر وما لا يعتبر من حقوق الإنسان، وتقرير أى الدول تحترمها وأى الدول تخرج عليها. والأمر يدعو إلى الضحك بقدر ما يدعو للغضب. فكيف تغفل الولايات المتحدة أو أى دولة أخرى، عن هذه الحقيقة البسيطة: وهي أن ما يعتبر من حقوق الإنسان في أمة غير ما يعتبر ذلك في غيرها؟ وكيف تغفل عن أنها هي نفسها، تعامل بإهمال بالغ بعضاً من الحاجات الأساسية لشرائع واسعة من شعبيها، مما يعتبره غيرها قطعاً من الحقوق

الأساسية للإنسان، وما يظهر في حرمان ملايين من الأمريكيين من المسكن الملائم، أو من أى مسكن على الإطلاق، أو في شيوع استخدام الجنس والنساء خصوصاً، كوسيلة للدعاية للسلع مما لا بد أن يعتبر في مجتمعات أخرى امتهاً لكرامة المرأة، ومن ثم انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وما يدعو للضحك والغضب أيضاً دأب الأمريكيين على فهم «حقوق الإنسان» وكأنها تكاد تنحصر في حقوق الإنسان إزاء دولته، وعلى الأخص في حق الإنسان في ألا تتدخل الحكومة تدخلاً يقيّد حريته، وكأن المصدر الوحيد للاعتداء على حقوق الإنسان هو الدولة. إن مصادر الاعتداء على حقوق الإنسان متعددة، لأن أسباب حرمان الإنسان من وسائل إشباع حاجاته متعددة أيضاً، والدولة ليست إلا واحداً من هذه المصادر والأسباب. فمصدر حرمان العامل من إشباع حاجاته قد يكون هو رب العمل الذى يشتغل لحسابه وليس الدولة، ومصدر حرمان المرأة من الاحتفاظ بكرامتها قد يكون وسائل الإعلام وليس الدولة. ومصدر حرمان القارئ من حاجته إلى التفكير المستقل ويمطلق الحرية، قد يكون الصحف والتلفزيون وليس الدولة، ومصدر حرمان سكان المدن من الهدوء هو مستخدمو الميكروفونات وليس الدولة، ومصدر الاعتداء على خصوصية المرأة وحاجتها إلى الانفراد بنفسه أحياناً، قد يكون هو الضغط السكاني وليس الدولة. ليست الدولة إذن المصدر الوحيد، ولا بالضرورة المصدر الأساسى للاعتداء على حقوق الإنسان، كما تحاول أن تصور لنا الدعاية الأمريكية، وكذلك كما تحاول أن تصور الإدارة الأمريكية في تعاملها مع الصين، وكان تقييد الحكومة الصينية لحقوق التعبير والقيام بالمظاهرات هو المثال الوحيد أو هو أفظع مثال يمكن تصوّره للاعتداء على حقوق الإنسان. هذا التصوير للأمور له صلة بالطبع بالتقاليد الأمريكية الراسخة والقائمة على تخفيض تدخل الدولة في حياة الأفراد إلى الحد الأدنى (إلا إذا تعلق الأمر بالطبع بقيام الدولة بخدمة مصالح الاحتكارات الكبرى). ولكن تخفيض درجة تدخل الدولة ليس مرادفاً لاحترام حقوق الإنسان (كما تصور الدعاية الأمريكية)، بل قد تكون زيادة تدخل الدولة ضرورة لاحترام بعض هذه الحقوق وإشباع بعض الحاجات الأساسية للإنسان، كما أدركت الإنسانية منذ وقت طويل يرجع إلى عصر الفراعنة على الأقل.

لهذه الأسباب أجد شعار «الدفاع عن حقوق الإنسان» الذي يتردد الآن بكثرة، كثيراً ما يكون بمثابة قولة حق يراد بها باطل، والمؤكد أن استخدامه في هذه الأيام كثيراً ما يكون قائماً على خطأ كبير، حتى إذا افترضنا حسن النية. فمفهوم حقوق الإنسان لابد أن يختلف من ثقافة إلى أخرى، ولا يجوز أن يكون الشرطى المسئول عن حماية احترام حقوق الإنسان هو أصحاب ثقافة بعينها من دون غيرهم. ومن البديهي أن الثقافات المختلفة لابد أن تختلف في مدى نجاحها في احترام هذه الحقوق أو بالأحرى، لابد أن تختلف في مدى تلبية هذه الحاجات أو تلك مما يحتاجه الإنسان بوصفه إنساناً. ولكن إصدار الأحكام على هذه الثقافات المختلفة، واعتبار بعضها أنجح من غيرها في احترام هذه الحقوق أو تلك، يجب ألا تستقل بتحديد أمة من الأمم، لمجرد أنها وجدت نفسها في لحظة تاريخية معينة أقوى الأمم، أو أكبرها سطوة.

ثورة المعلومات

فى يوم ٤ أغسطس ٢٠٠٢ حدثت فى إنجلترا تلك الحادثة المروعة للطفلتين جيسىكا وهولى، فارتعدت لها الأمة البريطانية كلها، وظل البريطانيون، لفترة لا تقل عن ثلاثة أسابيع لا حديث لهم إلا عنها. يستيقظون فى الصباح فتكون جيسىكا وهولى أول ما يتذكرونه، ويقابل أحدهم صديقة فيسأله: ما هى آخر أخبار جيسىكا وهولى؟ ويركب شخص سيارة تاكسى فيسأل السائق: هل وجهوا التهمة إلى هانتلى بعد؟ وهو متأكد أن السائق لابد أن يعرف بالضبط ما يعنيه: يعرف من هو هانتلى وما المقصود بالتهمة.

والقصة مروعة ولكنها أكثر من ذلك بكثير. وعلى الرغم من أن انشغال الناس بها قد قلّ بعد أن تلقت الصحف تنبيهها بأن أى كلام بعد الآن عن الرجل والمرأة المتهمين بالجريمة، قد يفسد المحاكمة إفساداً تاماً ومن ثم قد يعرض الصحيفة نفسها للاتهام بتعطيل سير العدالة، على الرغم من ذلك استمرّ كتاب المقالات فى الصحف البريطانية يحاولون استخلاص الدروس مما حدث، ولهم كل الحق فى ذلك. فالحقيقة أن ما حدث يعطى صورة بالغة الوضوح والدلالة للحالة التى وصل إليها المجتمع الحديث، بتكنولوجياه المبهرة، وبما حققه من ثورة فى المعلومات والاتصالات. وهى صورة ليست مبهجة تماماً، ولا تدعو بالضرورة للسرور الشديد أو الفخر. بل قد يكون العكس هو الصحيح، كما سأحاول الآن أن أبين للقارئ.

الطفلتان جيسىكا وهولى طفلتان جميلتان، والصورة التى دأبت الصحف على نشرها لهما، وألصقت على واجهات المحلات العامة ونوافذ الحافلات، تتم،

فضلا عن جمال وسماحة الوجه، عن البراءة والتفاؤل بالحياة اللذين نراهما على وجوه الغالبية العظمى من الأطفال في مثل هذا السن. إنهما في العاشرة من عمرهما، وهما جارتان وصديقتان حميمتان، لا يريان إلا معاً، يذهبان إلى نفس المدرسة، ويعشقان اللعب بالكمبيوتر، وكثيراً ما يسيران معا إلى دكان قريب لشراء الحلوى. وقد كانتا قبل اختفائهما بنصف ساعة في حديقة إحداهما، في حفلة عائلية صغيرة، تناولت فيها الأسرتان اللحوم المشوية. كان هذا في مساء يوم الأحد، وكانت الساعة تشير إلى الخامسة والنصف عندما رأت الأسرتان طفلتيهما لأخر مرة، وافترض الأهل أنهما لابد قد ذهبتا لشراء بعض الحلوى كعادتهما ولا تلبثان أن تعودا، ولكنهما لم يعودا قط.

بدأ النشر بخبر صغير في إحدى الصفحات الداخلية بالصحف عن اختفاء طفلتين في سن العاشرة. فمثل هذا الحادث يتكرر كثيراً في بريطانيا، وكان من الممكن أن يعامل هذا الحادث كما تعامل معظم حوادث الخطف أو القتل، خير صغير ثم ينسى الأمر. ولكن أحد المسؤولين في إحدى الصحف لابد أن خطر بباله أن في هذا الحادث إمكانيات قد تصلح لضجة إعلامية كبيرة. ربما جاءت هذه الفكرة من الصورة التي حصل عليها للطفلتين. فالصورة للطفلتين المتلاصقتين هي كما وصفت من الوداعة والبراءة، ولكنهما أيضاً يرتديان قميصين متطابقين. ليس هذا فحسب، بل يحمل القميصان الأحمران أيضاً شعار التشجيع لفريق شهير ومحبوب للغاية في كرة القدم هو فريق «مانشستر يونايتد». فالخبر إذن يحمل إمكانيات كبيرة لجذب انتباه جمهور غفير من القراء، إذ تجتمع فيه تلك الخصائص التي ثبت نجاحها باستمرار في جذب اهتمام الناس: الجنس والعنف والخوف من الموت، فما بالك إذا اقترن كل هذا أيضاً بوجهين لطفلتين جميلتين لهما ملامح بريطانية مألوفة لابد أن تجلب اهتماماً أكثر مما لو كان الضحية مثلاً ولداً أو شاباً أكبر سناً أو أسمر اللون. وهناك فوق ذلك اسم فريق كرة القدم الشهير.

نشرت الصورة إذن في اليوم التالي في الصفحة الأولى. والذي تفعله صحيفة لا يمكن أن تتقاعس عنه الصحف الأخرى، وإلا تحول الجمهور من صحيفة لأخرى، فإذا بنشر هذه الصورة للطفلتين في رداثهما الأحمر، يصبح واجباً يومياً تفعله كل الصحف (ومعها التلفزيون) مقروناً بأخر تطورات البحث عنهما.

فى اليوم التالى لنشر صورة الطفلتين لأول مرة نشرت أيضا صورة لوالدى كل من الطفلتين ، وقد وقف الأربعة جنباً إلى جنب أمام عدسة المصورين . لم يكن يبدو عليهم الجزع بمقدار ما بدا عليهم الوجوم وعدم الفهم . ولم يكونوا قد استعدوا للأمر ، فقد أخذتهم وسائل الإعلام على حين غرة ، فبدوا أشخاصاً عاديين لا يميزهم شىء عن ملايين الوجوه التى نراها يوميا فى الشوارع والمحلات العامة .

ظل الشعور المسيطر على الجميع لمدة يومين أو ثلاثة هو الشعور بالأمل بأن يعثر على الطفلتين على قيد الحياة ، وأن يكون الأمر كله نتيجة هزار سخيف أو فكرة حمقاء طرأت على ذهن إحدى الطفلتين فشرعتا فى تنفيذها دون إخطار أحد . ومن ثم كان ما تنشره الصحف فى تلك الأيام الأولى يدور حول رسالة وجهتها أم إحدى الطفلتين إلى الشخص الذى يحتمل أن يكون قد اختطفهما متوسلة إليه أن يعيدها إليها ، كما خطر ببال البعض أن يلجأ إلى لاعب كرة القدم الشهير ومعبود الجماهير (بيكام) الذى يلعب فى نفس الفريق الذى تشجعه الطفلتان ، فقد نشرت بعض الصحف أيضا رسالة موجهة من (بيكام) إلى الطفلتين يرجوهما العودة إلى أسرتهما ، على أمل أن يكون اختفاؤهما بإرادتهما وليس نتيجة اختطاف . ومن ثم ضربت الصحيفة أكثر من عصفور بنفس الحجر : جماهيرية الحادث مضافا إليها شعبية اللاعب الشهير .

ولكن الأمر اتخذ مساراً جديداً تماماً وتحول إلى حادث جماهيرى بمعنى الكلمة وغير مسبوق فى إثارة اهتمام الناس ، عندما ارتكبت صحيفتان سيارتان حماقة كبيرة ، إذ أعلنت إحدهما عن تقديمها جائزة مقدارها مليون جنيه لأى شخص يقدم معلومات تؤدى إلى العثور على الطفلتين . وسارعت صحيفة أخرى بإعلان مماثل ولكن بجائزة مالية أقل . وهنا تحول الأمر من حادث غامض يراد الكشف عن سره ، إلى ما يشبه المظاهرة الغوغائية . وهكذا أدى دافع تجارى محض ، هو مضاعفة توزيع الصحيفة ، إلى تحويل مأساة شخصية إلى مسلسل درامى يتابع أحداثه ساعة بساعة ملايين المتفرجين فى بريطانيا وخارجها ، وتستغل فيه وسائل الإعلام تلك الشهوة التى لا تشبع عند الناس ، إلى الإثارة ، ولو عن طريق متابعة أخبار مصائب الآخرين . وكلما مر يوم وزاد عدد المضمين إلى جمهور النظارة والمتفرجين ، زادت شهوة وسائل الإعلام لاستغلال هذه الأعداد المتزايدة لتحقيق المزيد من الأرباح ،

وإذا بالحادث المأساوى الفردى الذى تحول إلى خبر جماهيرى، يشير الفزع أكثر عما يشير من الألم، ويحدث من الهياج أكثر مما يجلب من الحزن، وإذا بالفزع والهياج يؤديان إلى مأسى قد تفوق فى خطورتها ما جلبه الحادث الأصلى من حزن.

الأمر يذكرنا بلا شك بقصة الأميرة المسكينة ديانا، وما حدث لها منذ طلاقها من ولى العهد وحتى مقتلها فى حادث سيارة. إذ من المستحيل أن يفصل المرء بين تطور حياة الأميرة بعد الطلاق وحتى الوفاة، وبين ما فعلته بها وسائل الإعلام، من تحويل حياتها الشخصية، بكل تفاصيلها، إلى أخبار يتابعها ويهتم بها ملايين البشر عن لا تربطهم بها أدنى صلة. لقد حولت وسائل الإعلام الأميرة من مجرد امرأة جميلة بسيطة وطيبة إلى ممثلة تتصرف وعينها باستمرار على الكاميرا، وما سوف تكتبه الصحافة عنها. وقد أثر هذا بلا شك تأثيراً بالغاً على تصرفاتها، انتهى بموتها فى حادث سيارة، بينما كانت وسائل الإعلام تتعقب سيارتها وتجبرها على مضاعفة السرعة. هنا أيضاً، نجد أن ما بدأ بتصددع فى علاقة شخصية انتهى، عن طريق الإعلام الجماهيرى، إلى مأساة أكثر بشاعة.

هذا هو بالطبع ما كان يريد أن يقوله جورج أورويل فى قصته القصيرة «مقتل الفيل»، التى تروى قصة رجل بوليس كلف بالذهاب لمعاينة فيل هائج، يسير فى شوارع المدينة، وليفعل ما يلزم للسيطرة عليه دون الحاجة إلى قتله إلا إذا استدعت هذا الضرورة القصوى. ولكن الجماهير الغفيرة التى سمعت بالخبر وسارت وراء رجل البوليس فى طريقه إلى الفيل، وبدأت يبيض مئآت ثم أصبحت آلاف مؤلفة، إذ كلما رأوا عدداً كبيراً من الناس يسيرون فى اتجاه معين انضموا إليهم ليعرفوا حقيقة الخبر، وكلهم يطلبون الإثارة ويتوقون إلى رؤية الفيل مقتولاً. وجد رجل البوليس نفسه فى موقف لا يحتمل إلا إطلاق النار على الفيل وقتله، من دون أن يكون فى حاجة لذلك للسيطرة على الفيل. كان العامل الحاسم الذى قرر هذه النهاية المأساوية هو مجرد العدد: عدد الناس المشاهدين والراغبين فى مشاهدة الفيل مقتولاً.

بمجرد أن أعلنت الصحفتان عن الجوائز المالية الكبيرة التى ستعطى لمن يقدم معلومات تؤدى إلى القبض على المجرم، انهالت المكالمات التليفونية ورسائل البريد

الإلكتروني على مراكز الشرطة، من كل من هب ودب، كل منهم لديه خبر أو معلومة يتصور أنها قد تكون لها بعض الفائدة، حتى وصل عدد هذه الرسائل إلى ما يزيد في المتوسط عن ألف رسالة يوميا. ووقع رجال الشرطة في ورطة لا يحسدون عليها. فمن المؤكد أن معظم هذه الرسائل لا قيمة له، وإنما مصدره فقط إما الأمل في المكافأة أو مجرد الرغبة في المشاركة في هوجة جماعية لا يريد أحد أن يستبعد منها. ولكن من الممكن أيضاً أن يكون بعض هذه الرسائل، ولو كانت رسالة واحدة، ذا قيمة، فلا يمكن أن يغفر رجال الشرطة لأنفسهم تجاهلها. المشكلة هي كيف نستخلص هذه الرسالة الواحدة من بين الآلاف المؤلفة من الرسائل؟.

لم يجد البوليس مفراً من مضاعفة عدد أفراد المشتركين في البحث عن الضحيتين، وفي تلقى الرسائل وفحصها، ثم الاستعانة بقوى أخرى من خارج المنطقة، بل من خارج هيئة البوليس أصلاً، وطلب العون من الجيش واستخدم بعض ما لديه من أجهزة ومعدات حديثة لم تستخدم من قبل في مثل هذه الأغراض.

ولكن مضى يوم بعد آخر من دون أى نتيجة، ولم تظهر أى بادرة أو خيط يمكن أن يؤدي تتبعه إلى الوصول إلى المجرم بل ولا حتى إلى مكان الضحيتين. قال سائق تاكسي أنه رأى سيارة خضراء فيها رجل يحاول السيطرة على طفلين، وقد أهمل رجال البوليس هذه المعلومة لسبب ما لأكثر من أسبوع ثم اضطروا إلى النظر فيما قد تؤدي إليه. وهبت بعض الصحف توجه اللوم إلى البوليس لأنه أهمل هذه الرسالة طول هذه المدة رغم أهميتها. ثم ظهر أن الوقت الذي ذكره سائق التاكسي لمشاهدته لهذا المنظر يتعارض مع معلومات مؤكدة عن ساعة اختفاء الطفلتين، فأهملت هذه الشهادة تماماً. ثم تطوعت سيدة كانت تجلس في مطعم بعد اختفاء الطفلتين بعدة ساعات فقالت إنها رأت سيدة أخرى تخرج من المطعم وهي تنظر إلى الجالسين نظرات غريبة. فأخذ البوليس يبحث عن امرأة لها نظرات غريبة دون أن يصل إلى نتيجة.

بدأ الناس يتململون، وكان أسهل شيء يمكن لهم عمله هو انتقاد رجال البوليس واتهامهم بالإهمال وقلة الكفاءة. قال البعض: المشكلة إن بريطانيا ليس لديها هيئة مثل هيئة التحقيق الفيدرالية في الولايات المتحدة، وأنه قد آن الأوان

لتكوين مثل هذه الهيئة، ولم يلتفتوا إلى عدد الجرائم المماثلة التي تقع في الولايات المتحدة كل يوم، من دون نجاح في القبض على المجرم. لجأ البوليس إلى محاولة من نوع آخر، إذ أعلن عن دعوة أهل البلدة الصغيرة (سوهام) التي وقع فيها الحادث، إلى اجتماع عام لتبادل الرأي في الموضوع.

وجاء الرجال والنساء، بل واصطحب بعضهم أطفالهم، للاستماع إلى ما لدى البوليس ليقوله لهم، فإذا برجل البوليس المستول يخبرهم بأن المجرم هو واحد منهم هم، إذ لابد أنه شخص من نفس البلدة ويعرف الطفلتين معرفة جيدة. ومن ثم فعلى كل شخص من أهالي البلدة أن ينظر حوله جيداً، إلى جيرانه بل وحتى إلى أهله وذويه، فما أكثر الجرائم التي من هذا النوع ويرتكبها رجل قريب جداً من الضحية، بل وأحياناً من أقرب أقرباتها. فليُنظر كل منكم جيداً إلى من حوله ولا يستبعد أى شيء أو أى شخص، وليبلغ عن أى تصرف غير مألوف قد يلاحظه على أحد جيرانه أو معارفه. قال بعض الحاضرين لأنفسهم: «هل وصلنا فعلاً إلى هذه الحالة؟ هل أصبحنا نعيش عصر (الأخ الأكبر) الذي يتجسس فيه كل شخص على كل شخص، ولو كان أباه أو أمه، ويبلغ البوليس عن أى شك قد يخطر بباليه عن تصرفات أقرب الناس إليه؟».

المدّش أنه لم تكتب جريدة واحدة أو يعلق معلق واحد في التلفزيون أو الإذاعة عن مغزى هذا الذي يحدث من حيث أثر هذه الجماهيرية على تصرفات الناس وتصرفات البوليس ووسائل الإعلام. أقصى ما فعله كاتب أو كاتبان هو مس الموضوع مساً خفيفاً، واستخدم كاتب عبارة «الأخ الأكبر» في الإشارة إلى هذا الاجتماع دون إفاضة. ذلك أن الكتاب قد أصابهم بدورهم الرعب من الجماهير: إذ من يجرؤ على أن يتحدى الشعور العام ويعبر عن شيء غير الحزن والجزع العميقين لاختفاء الطفلتين الجميلتين؟ هل هو كاتب عديم الإحساس؟ ألا يرى بشاعة الجريمة فيجد لديه قدرة على الشكوى من تأثير هذه الهوجة الجماهيرية على سلوك رجال البوليس والإعلام؟ هل هذا هو الوقت المناسب لهذه الشكوى؟ وأين هي الصحيفة التي تجرؤ على نشر مثل هذا الكلام حتى لو قُدم إليها مكتوباً؟.

تقدم رجل إلى البوليس فقال إنه، أثناء تريضه اليومي، شاهد على بعد أميال

قليلة خارج بلدة سوهام، مكاناً بأحد الحقول يدل على أنه جرى «العبث به»، أى الحفر فيه، منذ مدة ليست بالطويلة. قامت الدنيا وهاجت وسائل الإعلام تردد كلها عبارة «أرض جرى العبث بها حديثاً»، وتعلقت الأبصار كلها برجال البوليس وقد تجمعوا حول هذا المكان للبحث عن شىء، وأعلنوا أنهم سيواصلون البحث والحفر طوال الليل على ضوء المصابيح الكاشفة، وأن أهل الطفلتين سوف يخطرون بتتيحة البحث بمجرد العثور على شىء. ولكن أشرقت شمس الصباح من دون أن يكون البوليس قد عثر على شىء.

وأخيراً سمعنا الخبر المثير: البوليس طلب استجواب شاب عمره ٢٨ سنة، واسمه (إيان هانتلى)، ويعمل حارساً للمدرسة ثانوية فى البلدة نفسها، وخطبته واسمها (ماكسين كار) التى يبلغ عمرها ٢٥ عاماً، وتعمل مساعدة مدرسة فى نفس المدرسة التى كانت تذهب إليها الطفلتان المختفيتان. ولكن البوليس لم يفصح عن الأسباب التى دعت إلى استدعاء هذين الشخصين بالذات لاستجوابهما. ورأى الناس فى الصباح صورة الشاب هانتلى وصورة الشابة ماكسين، ورأوا فيهما صورتين عاديتين تماماً لشابين طبيعيين لا يختلف وجهاهما عن وجوه الآلاف المؤلفة من الناس التى يرونها كل يوم. وظل الأمر كذلك بعد أن أعلن البوليس أنه سمح لهانتلى وخطيبته بالعودة إلى منزلهما بعد سؤالهما بضعة أسئلة. بل ونشرت الصحف أقوال بعض جيرانهما الذين شهدوا فيها بأنهما شابان لطيفان وديعان، كما نشرت الصحف صورة بطاقة التحية التى أرسلتها إحدى الطفلتين المختفيتين للشابة ماكسين، باعتبارها مساعدة مدرسة فى مدرستها وتعبر فيها عن حبها لها.

اختلف الأمر تماماً بعد ساعات قليلة عندما أعلن البوليس أنه قام بالقبض على الشاب هانتلى ووجه إليه تهمة قتل الطفلتين، ثم عندما أعلن بعد يومين عن القبض على الفتاة ماكسين ووجهت إليهما تهمة تضليل العدالة. عندما نشرت الصحف صوراً للشابين بعد هذا، تعمدت الصحف أن تختار صوراً معينة يظهر فيها وجهاهما من زوايا مختلفة قد توحي بشىء كالإجرام. وهكذا عندما نظر الناس إلى الصورة الجديدة لم يروا شابين عاديين بل رأوا شابين يمكن أن يكونا غير طبيعيين، بل ويمكن أن يكونا مجرمين. لم ينشر البوليس أى تفاصيل عما فعله هانتلى بالضبط أو عما قالت ماكسين أو لم نقله لتضليل العدالة، بل ولم يعلن على الناس

ما هي بالضبط الجريمة التي ارتكبت وكيفية ارتكابها والدافع إليها . لقد تكتم البوليس هذا كلها وكأنه قد قرر أن ما سببته وسائل الإعلام من مضايقات قد زاد عن الحد، وأن وضع حد له ، وأن القضية كلها مهددة بأن تصبح المحاكمة نفسها مستحيلة بعد أن انتشر بين الناس جميعا هذا التحيز الواضح ضد المتهمين ، حتى من قبل أن يعرفوا ما الذي ارتكبه بالضبط ، وأن للمحاكمة في ظل هذا المناخ لا يمكن أن تكون محايدة ، وقد يستطيع الدفاع التحجج بذلك لإنقاذ المتهمين .

انظر مثلا حالة الهستيريا التي شاعت بين الناس عندما رأوا الفتاة ماكسين وهي تغادر سيارة البوليس إلى مقر الشرطة في اليوم التالي لتوجيه الاتهام إليها . لقد انهاروا عليها بالسباب ونعتوها بأفظع الصفات ، وألقوا عليها بأى شيء وجدوه تحت أيديهم ، ولولا حماية البوليس الفاتكة لقتلوا قتيلا في لمح البصر . وعندما نشرت الصحف صور هؤلاء المتجمهرين وهم يهتفون مطالبين بإعادة عقوبة الشق ، رأينا صورا لأشخاص أقرب إلى الحيوانات الهائجة ، وقد علت وجوههم تعبيرات لا تقل إجراما وبشاعة عما يمكن أن يتوقع المرء في قاتلى جيسيكا وهولى .

رأت الصحف أيضا من المناسب أن تنشر صورا جديدة لوالدى كل من الطفلتين . ويمكن بسهولة أن نلاحظ التغير الذى طرأ على الوجوه الأربعة بعد مرور هذه الأسابيع ، بل وعلى ما يرتدونه من ملابس . لقد حولتهم وسائل الإعلام خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع إلى أشخاص أقرب إلى نجوم السينما ، كما حولت جيسيكا وهولى إلى قديستين صغيرتين . ونجوم السينما لا يستطيعون الظهور أمام الناس بالملابس نفسها التي يرتدونها في حياتهم اليومية . لقد نشرت بعض الصحف رجاء من الأسرتين موجها إلى وسائل الإعلام بأن تتركهما من الآن فصاعدا يجتران الأحزان فى هدوء ، وأن تحترم حقهما فى الخلوة والسكنية . ولكن هل هذا ممكن حقا؟ إن الأسرتين فى هذا الرجاء كمن يصرخ فى ميدان عام وسط آلاف مؤلفة من المتظاهرين الذين فقدوا صوابهم ولا يكفون عن الصياح .

مرت بضعة أيام أخرى ثم نشرت الصحف وظهرت فى التليفزيون صور كنيسة سوهام وقد أحاطت بها آلاف الباقات من الزهور التى جاء بها الناس من أماكن

قرية وبعيدة للتعبير عن تعاطفهم مع أسرتي الطفلتين وعن حزنهم لما حدث . ولكن هذه الكنيسة المحلية لم تعد بالطبع كافية لاستقبال الناس القادمين للتعزية والصلاة . فقرر فتح أبواب الكاتدرائية العظيمة في مدينة «إيلي» لهذا الغرض ، وفعلنا اكتظت هذه الكنيسة واسعة الأرجاء بالناس ، فلم تعد هي نفسها كافية لاستقبال المعزين .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل أصبحت بلدة سوهام بما حققته من شهرة ، قبله للزائرين الذين يأتون بالآلاف في كل يوم لمشاهدة هذه البلدة التي أصبحت تتمتع برهبة واحترام لا تتمتع بمثلها مدن كثيرة في بريطانيا أكبر حجماً وأعرق تاريخاً . وهكذا نشأت ظاهرة جديدة سمّتها بعض الصحف «سياحة الجريمة» . كما وجه أحد قسس «سوهام» رجاء حاراً للزائرين بأن يمتنعوا عن أعمال معينة لاحظها من جانب بعض السياح ، من باب احترام ذكرى الطفلتين ومشاعر أهل البلد ، كقيام بعض الزائرين بلعب الكرة في الساحة القريبة من الكنيسة والاستماع إلى الموسيقى التي تنبعث بصوت عال من أجهزة الراديو التي أحضرها معهم .

هكذا حوكت وسائل الإعلام ، وما يسمى بثورة الاتصالات والمعلومات ، تلك الحادثة المفجعة حقاً ، ولكنها لا تصيب إصابة مباشرة إلا عدداً صغيراً جداً من الناس ، إلى حدث جماهيري تاريخي ، له بعض سمات المهزلة أو المسخرة ، جرى خلاله العبث بأعمق المشاعر الإنسانية وأكثرها استحقاقاً للاحترام ، تحقيقاً لأهداف تتعلق بمضاعفة الأرباح . ولكن هذه الثورة الإعلامية انطوت بدورها على مأساة مختلفة عما أصاب الطفلتين وأسرتهما . ذلك أنه ، على الرغم من أن حوادث خطف الأطفال في بريطانيا لم يزد عددها في السنوات العشر الأخيرة ، بل ظلت ثابتة أو حتى انخفضت بدرجة ما ، فقد أثارت طريقة معالجة وسائل الإعلام لها ، والتقدم المستمر الذي أحرزته وسائل الاتصال والنشر ، فزعاً وذعراً لم يسبق لهما مثيل في الدولة كلها . ذلك أن من الصعب في وسط هذه الهستيريا أن يفكر أحد في دلالة الإحصاءات ، وأن يتذكر أن الغالبية الساحقة من الأطفال هم في الحقيقة آمنون وغير معرضين للخطر ، وأن معظم الرجال البالغين هم رجال طبيعيون ولا خطر منهم على أولادنا . إن طريقة معالجة وسائل الإعلام لحادث من هذا النوع قد جعلت الناس تتصور أن هذا الذي حدث هو القاعدة وغيره هو الاستثناء ، فشاع الفزع والرعب ، وتشبث كل أم بأيدي أطفالها ، ومنع الآباء أطفالهم من الخروج

إلا فى صحبتهم، ونصحوهم بعدم الكلام مع الغرباء، بل وبالشك حتى فى أقرب المقربين إليهم. ألا تقول وسائل الإعلام إن هذا الاحتياط واجب؟ بل وكيف يمكن حماية الأطفال أنفسهم من متابعة ما يذيعه التلفزيون عن الحادث؟، وهو ما أدى ببعض الأمهات لأن تقول لأحد مراسلى الصحف: «ما الذى يمكن أن نقوله لأطفالنا الآن؟».

ولم يفكر بعض الأمهات والآباء جيداً فى الأمر، فقرروا اصطحاب أطفالهم معهم فى تلك المظاهرات الصاخبة وفى تجمعات العزاء. أليس من حق الأطفال أن يعرفوا كل شيء، مثل حقنا بالطبع، كما تقول لنا وسائل الإعلام، باعتبار هذه المعرفة حقاً أساسياً من حقوق الإنسان؟ نعم بلا شك، ولكن أى نوع من الرجال والنساء سوف نحصل عليه فى النهاية كنتيجة لهذه الثورة المعلوماتية الجبّارة؟.

الأخلاق

عندما بدأت الأخبار تتواتر بأن جهوداً تُبذل من أجل تغيير مناهج الدين فى المدارس المصرية، على نحو يسمح بإحلال مقرر فى «الأخلاق» محل مقرر فى الدين، ويسمح أيضاً بأن يشترك الطلبة المسلمون والأقباط فى حضور نفس الدروس، وقراءة نفس الكتب، وأداء نفس الامتحانات، لا أخفى على القارئ أننى توجست شراً. وقفزت إلى ذهنى قصة قديمة كنت قد قرأت عنها منذ زمن، وظلت تعود إلى ذهنى المرة بعد المرة، وتشيع فى نفسى شعوراً بعدم الارتياح. إذ كان التفكير فيها يدفعنى دفْعاً إلى الاختلاف مع رأى بعض معارفى وأصدقائى ممن أحترم عقلياتهم ومواقفهم الفكرية فى كثير من الأمور غير هذا الأمر. بل وشعرت بأنها تدفعنى إلى اتخاذ موقف يختلف عن موقف أبى، الأستاذ أحمد أمين، الذى أجله كما يجله كثيرون أشد الإجلال، أو على الأقل يختلف عن موقفه فى مطلع شبابه، وإن كنت أميل إلى الاعتقاد بأنه فى الجزء الأخير من حياته عدل عنه وربما مال قلبه إلى موقف أقرب بكثير إلى الموقف الذى يميل قلبى أنا إليه، وسوف أقوم الآن بشرحه للقارئ.



ليس من الصعب أن نتفق جميعاً على أن ثمة علاقة وثيقة جداً بين الحسّ الأخلاقى وبين الشعور بالولاء، بمعنى أن وجود الشعور بالولاء شرط جوهري من شروط وجود الحسّ الأخلاقى، بل لعله الشرط الضرورى والكافى، بحيث لا يتصور وجود الالتزام الأخلاقى بدون وجود نوع ما من الولاء، ولا يتصور وجود الولاء دون وجود التزام أخلاقى.

الذى أقصده بالولاء مزيج من الشعور بالانتماء لمجموعة من البشر، أسرة أو قبيلة أو طائفة أو حزب أو أمة. . إلخ، والشعور بالمسئولية عن مصير هذه المجموعة من البشر أو رفاهيتها. إذا اجتمع هذان الشعوران: الانتماء والمسئولية، جاز القول بوجود شعور بالولاء، ومتى وجد هذا الشعور بالولاء لجماعة ما، وجد ما يمكن أن نسميه بالحس الأخلاقى، الذى يتمثل فى الشعور بالالتزام بالقيام بأعمال معينة والامتناع عن أعمال أخرى، لا خوفاً من قانون ولا طمعا فى مكافأة، بل كمجرد استجابة لشعور «بالواجب».

إذا اتفقنا على هذا فإنه لا يغدو من الصعب أن نتبين كيف يوجد الحس الأخلاقى (أو هذا الشعور بالواجب) وكيف ينمو ويقوى أو يضعف ويذول. إذ يصبح سؤالنا عن كيفية ظهور الحس الأخلاقى وغوه أو ضعفه، سؤالاً عن كيفية ظهور الشعور بالولاء وغوه أو ضعفه. ومن السهل أن نتبين أن هذا الشعور بالولاء يبدأ فى الظهور لدى المرء منذ نعومة أظفاره، إذ إن الشعور بالانتساب والمسئولية ينمو بتكرار التعرض لتجارب مشتركة مع آخرين، سواء كانت تجارب الحياة اليومية، أو التعرض لنفس مصادر الفرح والألم، أو لنفس الأخطار أو التوقعات. يبدأ هذا الشعور بالانتساب والمسئولية فى البيت الواحد بين أفراد الأسرة الواحدة، ثم فى المدرسة بين الزملاء حيث تتكون الصداقات الأولى، وفى نفس الوقت ينمو الشعور بالولاء للوطن، حيث يشترك أفراد الدولة الواحدة فى تجارب ومشاعر تتعلق بما يحدث للوطن، والأخطار التى تهدده، أو الآمال التى يطمحون إلى تحقيقها له. وأثناء ذلك كله، ومنذ بداية الوعى بما تمارسه الأسرة من شعائر وعادات تتعلق بدين بعينه، ينمو أيضاً لدى الطفل شعور بالانتساب والمسئولية إزاء هذا الدين وأهله والمتبعين إليه، أى شعور بالولاء له ولهم، أو الحس الأخلاقى نحوهم.

نحن نعرف أيضاً أن الحس الأخلاقى قد يوجد إزاء أفراد من غير أفراد الأسرة التى ينتسب إليها الشخص، ومن غير زملائه فى المدرسة، ومن المؤمنين بدين غير دينه، ويحملون جنسية غير جنسيته، لمجرد اشتراكهم معه فى رابطة «الإنسانية». فهنا أيضاً شعور بالانتساب والمسئولية، ومن ثم نوع من الولاء، وإن كان علينا أن نعترف بأن الشعور بالولاء فى هذه الحالات يكون عادة أضعف من الشعور بالولاء

نحو أفراد الأسرة التى يتّمس إليها المرء، أو نحو أصدقائه، أو الذين يشاركونه دينه أو وطنه.

بل إننا نعرف أيضاً أن «حسّاً أخلاقياً» قد ينشأ عند الكثيرين نحو حيوان أو طائر، ينمو أيضاً مع نمو الشعور بالانتساب والمسئولية مع طول المعاشرة، خاصة إذا أبدى هذا الحيوان أو الطائر ما قد يدل على تمييزه لصاحبه عن غيره، ومن ثم ما يدل على شعوره بدوره بهذا الانتساب والولاء.

بهذا نستطيع أن نفهم، فيما أظن، لماذا عبّر بعض المفكرين عن شكوك قوية فى صدق من يقول إنهم يشعرون بالمسئولية الأخلاقية، ليس نحو أسرهم الصغيرة، ولا نحو أمّتهم أو دين بعينه، بل نحو الإنسانية بصفة عامة. بل لقد قرأت لبعض المفكرين أن مثل هذا الزعم لا ينم إلا عن نوع من النصب والاحتيال، ويقصدون بهذا أن من النادر جداً أن يشعر شخص ما شعوراً قوياً بالولاء أو الانتساب أو المسئولية نحو مجموعة غير محددة من الناس.

هذا الاتهام ينطوى فى نظرى على بعض الحقيقة، ولكنه غير صحيح على إطلاقه. فنحن نعرف مثلاً أن أعداداً كبيرة من الناس، خاصة من شعوب الدول الثرية، يتبرعون لضحايا الكوارث الطبيعية أو الحروب التى تصيب شعوباً أخرى غير شعوبهم، وقد يتطوعون للعمل على إنقاذ أو مساعدة هذه الشعوب ميثمة الحظ، دون انتظار لمكافأة أو خوف من عقاب، مدفوعين فقط بما يربطهم بهذه الشعوب من رابطة الإنسانية. بل نعرف أيضاً بأن حركات جديدة ظهرت للدفاع عن «حقوق» بعض الحيوانات أو الطيور المهددة بالانقراض، ولا شك أن أفراد هذه الحركات، أو حسنى النية منهم، مدفوعون «بحس أخلاقى» لا يختلف كثيراً عن الحس الأخلاقى الذى يدفع آخرين إلى التعاطف مع غيرهم من آدميين. هذا صحيح بلا شك. ولكن من المؤكد أيضاً أن هذه الأمثلة على الحس الأخلاقى، أكثر ندرة من أمثلة التعاطف مع أفراد يتمون إلى نفس «الجماعة» التى يتمى المرء إليها، سواء كانت هذه الجماعة أسرة أو جماعة وطنية أو دينية، ومن ثم فمشبهة «الاحتيال» فى تلك الحالات التى يضعف فيها الشعور بالانتساب والولاء، أكثر احتمالاً.

إذا كان كل هذا صحيحاً فكيف تكون تقوية الحس الأخلاقي، إذا أردنا أن نقويه، وكيف يكون نشر «مكارم الأخلاق» إذا ابتغيها نشرها؟.

النتيجة المنطقية لما سبق ذكره هي أن تحقيق ذلك يكون بتقوية الشعور بالولاء أو الانتساب. إن أى شيء يقوى أو اصر الأسرة يقوى أيضاً الحس الأخلاقي عند أفرادها، بعضهم إزاء بعض، وقل مثل ذلك عن رابطة القومية والدين. وكذلك عن الرابطة الإنسانية بوجه عام. فكل شيء يقوى من شعورك بالانتساب إلى نفس ما ينتسب إليه شخص أو جماعة من غير وطنك أو ملتك أو عقيدتك الدينية، يقوى من حسك الأخلاقي ومسئوليتك الأخلاقية نحو هذا الشخص «الغريب عنك»، أو نحو الجماعة المختلفة عن جماعتك، فيما عدا الاشتراك معك في الرابطة الإنسانية.

ولحسن الحظ أن تقوية الشعور بالانتساب إلى دائرة ضيقة نسبياً من الناس، وبالولاء لها، لا ينطوي بالضرورة على إضعاف الشعور بالولاء إزاء مجموعات أكبر من الناس. فتقوية الحس الأخلاقي عندي إزاء بقية أفراد أسرتي لا ينطوي بالضرورة على إضعاف حسى الأخلاقي نحو أمتي أو أهل ديني أو نحو الإنسانية بوجه عام. فالنفس الإنسانية قادرة، فيما يظهر، على الجمع بين هذه المشاعر كلها دون أن يطفى واحد منها على غيرها. بل كثيراً ما تؤدي تقوية الحس الأخلاقي نحو مجموعة معينة من الناس إلى تقويته نحو مجموعة أخرى أضيق أو أوسع. ولكن يجب أن نعترف مع هذا بأن الأمر هنا يتوقف إلى حد كبير على الطريقة التي تجري بها تقوية الحس الأخلاقي. فهناك بالطبع من طرق تقوية الالتزام الأخلاقي نحو جماعة من الناس ما يتضمن إثارة العداوة أو البغضاء نحو غيرها، كإثارة الحمية الوطنية مثلاً عن طريق هجاء الأعداء والتنديد بهم، أو إثارة الحماسة لنصرة المتسببين لنفس عقيدتك الدينية بشجب أو التقليل من شأن عقائد أخرى. ومن الصعب في هذه الحالات الكلام عن تقوية «الحس الأخلاقي» دون تحفظ، إذ قد يؤدي هذا المسلك إلى أن تضيّع بيلك اليسرى ما اكتسبته ييدك اليمنى.

كل هذا، فيما يبدو لى، صحيح ولا شك فيه، ولكن من المهم أيضاً أن نلاحظ خطر الوقوع في الخطأ بالسير إلى أبعد من اللازم في الاتجاه المضاد. وهناك أصل

إلى مربط الفرس في هذا الفصل . فهناك من يؤكدون على خطر تقوية الولاء لجماعة بعينها (كأمة أو جماعة دينية) لما تخمله من احتمال إضعاف الشعور بالالتزام الأخلاقي نحو جماعات مغايرة (أم أخرى أو أصحاب عقائد مختلفة) . نعم ، هذا الخطر موجود ، ولكن الأمر متوقف على الطريقة التي تتم بها تقوية الولاء . كما أنه لا بد أن يكون من المؤسف للغاية ، أن يؤدي الخوف من هذا الخطر إلى إضعاف الولاء الأصلي للمرء ، أو حتى إلى إضعاف الحس الأخلاقي برمته .



لنأت الآن إلى القصة الأساسية التي أثارت لدى هذه القضية برمتها . ففي كتاب «حياتي» الذي يروي سيرة أحمد أمين الذاتية ، (مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ الطبعة السادسة ١٩٧٨) يحكي أبي قصة عن تدريس مادة الأخلاق في مدرسة القضاء الشرعي في أوائل القرن العشرين ، أي منذ نحو قرن كامل بالضبط ، وهي المدرسة التي تخرج منها أبي بعد دراسته في الأزهر ، ثم عمل بها مدرسا قبل أن ينتقل إلى التدريس بالجامعة المصرية . كان ناظر هذه المدرسة (عاطف بركات) رجلا فاضلا واسع المعرفة ، ترك في أبي أثرا عميقا ، حتى إن أبي يصفه في هذا الكتاب بأنه كان «أباه الروحي الثاني» .

كان عاطف بركات مفتونا بالثقافة الغربية ، وخاصة الإنجليزية ، ولا يحمل احتراما كبيرا للثقافة التقليدية دون أن يسمح لنفسه دائما بالإفصاح عن ذلك . فلما رأى علم الأخلاق يدرسه الشيخ حسن منصور من كتاب «أدب الدنيا والدين» لأبي الحسن الماوردي ، وهو كتاب يرجع إلى القرن الخامس الهجري والعاشر الميلادي ، لم يعجبه هذا وتولى تدريس هذه المادة بنفسه من الكتب الإنجليزية ، ككتاب ماكينزي في علم الأخلاق ، وكتاب جون ستيوارت ميل الشهير في مذهب المنفعة . ثم عين أبي مدرسا مساعدا له فأصبح يدعوه إلى منزله لتحضير دروس علم الأخلاق معاً ، وكان يحضرها من الكتب الإنجليزية دون غيرها . ويصف أبي هذا في كتاب «حياتي» بقوله :

«كان يقرأ بالإنجليزية ويميلني بالعربية ، وأحيانا ينفرد هو بالترجمة ثم يسمعي ما ترجم ، وكنا نتناقش في الدروس قبل إلقائها . . وقد أثر في أثر كبير تحكيم

العقل فى الدين، فقد كنت إلى هذا العهد أحكمّ العواطف لا العقل، ولا أسمع
لنفسى بالجدل العقلى فى مثل هذه الموضوعات.

لفت نظرى بشدة هذا الوصف من جانب أبى «للاقتلاب الفكرى» الذى حدث له
نتيجة الانتقال من «المواردى» إلى «ستيوارت ميل». إذ كان لابد أن يذكرنى بوصف
مماثل كنت قرأته فى كتاب ستيوارت ميل نفسه عن سيرة حياته، لما حدث له من
انقلاب فكرى عندما سمع لأول مرة وقرأ أفكار جيريمى بنتام (Jeremy Bentham)
المفكر الإنجليزى الشهير وصاحب مذهب المنفعة فى الأخلاق. كان لابد أن ألاحظ
أن السبب وراء هذا «الانقلاب الفكرى» واحد فى الحالين، وأن السبب فى عمق
التأثير الذى يصاحب هذا الانقلاب واحد أيضاً. ففى الحالين بدا لى أن الانقلاب هو
من «الميتافيزيقا» إلى «العلم»، أو من «النقل» إلى «العقل»، أو من الاحتكام إلى
«القول المأثور» إلى الاحتكام لمقتضيات الملاحظة والتجربة والمنطق وحدهما. وهناك
فيما يبدو شيء جَدَاب فى إعلان التمرد على الميتافيزيقا لصالح التجربة والملاحظة،
ليس فقط فى العلوم المتعلقة بالطبيعة المادية، بل وأيضاً فى العلوم المتعلقة بالطبيعة
البشرية وبالمجتمع، بل وبمبادئ الأخلاق نفسها. كان بنتام يبحث عن مبدأ يحكم
المجتمع شبيه بمبدأ نيوتن الذى يحكم الطبيعة المادية، وقد وجدته (أو ظن أنه وجدته)
فى مبدأ المنفعة، أى أن معيار الحكم على أى سلوك أو سياسة أو قاعدة قانونية هو
درجة نجاحها فى تحقيق «أكبر قدر من المنفعة» بعد طرح ما يمكن أن يترتب عليها من
أضرار، أو بتعبير بنتام وأتباعه «أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس». ويمجرد
أن عشر بنتام على هذا المبدأ ظن أنه عشر على الكنز الذى يبحث عنه فطار به فرحاً.
وقد طار والد ستيوارت ميل به فرحاً، وهو جيمس ميل (James Mill)، عندما
سمعه من بنتام، ثم طار به الابن جون ستيوارت ميل (J.S.Mill) فرحاً بدوره،
بمجرد أن سمع به من أبيه، وها هو أبى يطير بدوره فرحاً بمجرد أن سمع به من أستاذه
عاطف بركات عندما قرأ على يديه كتاب ستيوارت ميل.

إنى أستطيع أن أتصور بوضوح درجة حماسة أبى لمبدأ المنفعة عندما سمع به لأول
مرة، وهو لم يتجاوز العشرين بكثير، وكيف كان شعوره وهو يقارن بينه وبين كتاب
المواردى فى «أدب الدنيا والدين»، إذ وجد فى الأول علماً، ووجد الثانى كتاباً فى

الأدب . كما أنى أعرف من سيرة ميل الذاتية درجة حماسه عندما سمع مبدءاً المنفعة قبل أن يبلغ العشرين . وأنا أعرف أيضاً أن أبى ألف بعد هذا يضع سنوات كتاباً اسمه «الأخلاق» ، قرر لفترة ما للتدريس فى المدارس الثانوية ، والكتاب يتضمن شرحاً لمبدأ بيتام ، مع تعاطف واضح نحوه ، ولكنه لا يذكر اسم الماوردى قط .

عندما قرأت هذه القصة فى كتاب «حياتى» ، عن عاطف بركات وتدريس الأخلاق ، كان فى ذهنى بعض الشذرات القليلة مما كنت أسمعه من أبى فى صباى عن عاطف بركات وستيوارث ميل وكتاب الأخلاق الذى ألفه أبى ، وكان لدى قدر لا بأس به من المعرفة بمبدأ المنفعة كما شرحه بيتام وميل ، ولكنى لم أكن قد قرأت قط أى شىء للماوردى أو عن الماوردى ، فلم تكن هذه طبيعة تعليمى بعكس تعليم أبى ، الذى درس الماوردى والتراث أولاً ثم تعرض لتأثير الثقافة الإنجليزية ، أما أنا فقد تعرضت منذ نعومة أظفارى ، ومن مختلف الاتجاهات ، لتأثير الثقافة الغربية ، حتى من خلال ما تعلمناه بالعربية ، مع إهمال كبير لمصادر الثقافة العربية ، باستثناء ما كنا نقرأه فى بعض موضوعات المطالعة العربية والدين .

أثارت هذه القصة رغبة قوية لدى فى أن أقرأ كتاب الماوردى «أدب الدنيا والدين» ، فوجدته لحسن الحظ متوفراً فى عدة طبعات ، وإذا بى أشغف بالكتاب أشد الشغف ، وأجد فى قراءته متعة لم أجدها فى كتب شهيرة أخرى ، عربية أو إنجليزية ، بل وتركت مقاطع كثيرة منه أثراً كبيراً فى نفسى . وعلى سبيل المثال سوف اقتطف للقارئ هنا قصة قصيرة وردت فيه ، اخترتها دون جهد كبير فى الاختيار ، فالكتاب ملئ بأمثالها . وردت القصة فى باب بعنوان «فى فضل العقل وذم الهوى» وتقول :

«حكى ابن قتيبة أن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، مرّ بصبيان يلعبون ، وفيهم عبد الله بن الزبير ، فهرىوا منه إلا عبد الله ، فقال له عمر رضى الله عنه : مالك ؟ لم لا تهرب مع أصحابك ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، لم أكن على رية فأخافك ، ولم يكن الطريق ضيقاً فأوسع لك» .

والقصص ذات المغزى الأخلاقى النبيل والأقوال المأثورة التى تترك أثراً قوياً فى النفس ، والمقتطفات من الأشعار الجميلة ، لا نهاية لها فى هذا الكتاب . فإذا كان

الأمر كذلك، فما الذى يا ترى لم يعجب عاطف بركات فيه؟ الأرجح أنه رأى فيه شيئين لم يعجبه. رآه أولاً كتاب أدب فى موضوع الأخلاق، وهو يريد للأخلاق أن تدرّس «كعلم»، فوجد فى طريقة بشام ومستيوارت ميل فى تناول الموضوع مبتغاه. والثانى أنه وجده كتاباً يستلهم الثقافة الإسلامية والعربية ويشيع فيه احترام هذه الثقافة والولاء لها، وهو يريد لمقرر فى الأخلاق، أو فى علم الأخلاق، أن يتجاوز الولاء لثقافة بعينها، ويصلح بالتالى للدارسين من أى ملة ودين، وأيا كانت الثقافة التى يتسبون إليها، بالضبط مثلما يظن حسنو النية من هؤلاء الذين يريدون الآن أن يستبدلوا بتدريس الدين فى المدارس المصرية والعربية مقرراً عاماً فى الأخلاق، يصلح لكل الأديان وكل الثقافات.

وأنا من جانبى أشعر بالتحفظ إزاء كلا السببين. أما عن تحويل الكلام عن الأخلاق من كلام فى الأدب أو الدين إلى كلام فى العلم، فأتحفظ عليه أولاً فيما يتعلق بكتاب الماوردى بالذات، إذ إن فيه بالإضافة إلى ما فيه من أدب رفيع، الكثير جداً من التحليل، والنظرات الاجتماعية السديدة والنتائج المستخلصة من قراءات واسعة فى التاريخ ومن تأملات ثاقبة البصر فى أحوال المجتمعات والنفس البشرية. أفلا يندرج كل هذا تحت وصف «العلم»؟

ولكن بصرف النظر عن تصنيف كتاب الماوردى بالذات، وهل هو كتاب أدب أم علم، هل يمكن حقاً تحويل موضوع «الأخلاق» إلى علم بحث، دون أن يفقد أهم وأجمل ما فيه؟ ما الذى جنيناه بالضبط من كل ما فعله بشام وتلميذه ستيوارت ميل فى شرح مبدأ المنفعة؟ والقول بأن معيار الأخلاق هو تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس؟ ومن القول بأن المعيار فى النهاية يقوم على المقارنة بين مجموع اللذة الناتجة عن أى عمل ومجموع الألم، مع التمييز بين قوة اللذة وضعفها، طولها وقصرها. إلخ، ولكن دون تمييز بين لذة وأخرى أو ألم وآخر من حيث تحقيقهما لأى هدف آخر أو اتفاقهما مع أى مبدأ أخلاقى آخر؟ نعم، فى هذا التحليل بلا شك شحذ للذهن وتمرين عقلى مفيد، ولكن ألا يؤدى تطبيق هذا المبدأ إلى التسوية بين عمليين غير متساويين من زوايا أخرى غير المنفعة؟ فإذا عرفنا المنفعة بأنها تحقيق ما نعتبره جائزاً أو ما نرضى عنه، ألا يكون المبدأ فى الحقيقة مجرد ترديد لبديهية من البديهيات؟ بالإضافة إلى هذا، أو لم يستخدم هذا المبدأ، ولا يزال، لتبرير أى عمل

«غير أخلاقي» باسم تعظيم «المنفعة»؟. بل ألا يمكن أن تكون ثمة علاقة وثيقة بين انتشار هذا المبدأ وما وصل إليه اليوم للمجتمع الاستهلاكي، وإعلاء شأن ما يسمى بالتنمية الاقتصادية على كل ما عداها من اعتبارات إنسانية وأخلاقية؟.

أما الظن بأن «تحرير» الأخلاق من الولاء لدين معين أو ثقافة بعينها ينطوي على خطوة «أرقى» أو أكثر سمواً، فأعتقد أنه يتضمن خطأ كبيراً. فإذا صح ما قلته في بداية هذا الفصل من ارتباط الأخلاق بالولاء والشعور بالانتماء، فإن الأرجح في نظري أن تحرير الأخلاق من الولاء والانتماء لدين بعينه أو ثقافة بعينها لابد أن يضعف الحس الأخلاقي بدلا من أن يقويه. قديما قيل إن «المفتاح المزيف يفتح جميع الأبواب»، وهذا القول يمكن أن ينطبق على موضوعنا الآن، بمعنى أن الزعم بأن شخصا ما ينتمي إلى الإنسانية جمعاء دون أن يشعر بالولاء لأي ثقافة أو دين أو ملة بعينها قد لا يعني أكثر من أنه شخص لا يحمل أي انتماء أو ولاء من أي نوع.

علاج التعصب ليس بإضعاف الولاء بل بإشاعة روح التعقل والحكمة في حمل هذا الولاء وفي التعبير عنه، بحيث لا يتحول الولاء إلى كراهية للغير. وتقوية الحس الأخلاقي تكون بترسيخ ولاء المرء لدينه وثقافته دون افتشاح على حق أصحاب أي دين آخر أو ثقافة أخرى، في التعبير عن ولائهم لدينهم أو ثقافتهم. وليس هذا بالمطلب المستحيل أو العسير، وقد عرفنا في مصر مثل هذا المناخ من الولاء للعقيدة والثقافة والوطن المصحوب بالتعقل والتسامح، قبل أن تنتشر الموجة الحالية من التعصب البعيد عن التسامح.

كان لدى جيل بثام في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كما استمر لدى جيل مستيوارت ميل، ثقة كبيرة في أن يؤدي انتشار حركة التنوير والتعليم والثقة الكاملة بالعقل والعلم إلى تحسن في الأخلاق. ولكن الذي حدث، فيما يبدو لي ولكثيرين غيري، هو عكس ذلك. انتشر التنوير، بالمعنى الذي كانوا يريدونه، وانتشر التعليم وزاد الإيمان بالعقل والعلم، وشاع الأخذ بمبدأ بثام في المنفعة، ولكننا ننظر حولنا فنرى تدهورا في الأخلاق بدلا من أن نرى ارتقاء بها. والسبب الأساسي، في رأيي، هو ما طرأ من ضعف على الشعور بالولاء والانتماء: الولاء للأسرة والوطن وللدين جميعا.

الإرهاب

- ١ -

ياله من اختراع عظيم . إنه ليس جهازاً جديداً للاتصالات ، كالراديو أو التليفزيون ، ولا وسيلة سريعة من وسائل الانتقال ، كالقطار أو الطائرة ، ولا نوعاً جديداً من الأسلحة ، بل هو فكرة ، بل الأدق أنه مجرد «كلمة» . ولكن هذه الكلمة يمكن عن طريقها تعبئة الجيوش ، وترويج السلع ، وتخفيض البطالة ، وتوحيد فئات الأمة المتفرقة ، وإنجاح حزب أو مرشح معين دون غيره في الانتخابات ، وتبرير حملات استعمارية جديدة . . إلخ .

لا يمكن أن يكون صاحب الاختراع شخصاً واحداً ، ولا هيئة بعينها ، لأن هذا الاختراع يحتاج إلى تعاون أشخاص من تخصصات مختلفة وذوى مواهب متعددة . يحتاج إلى متخصصين ومتبحرين فى علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد واللغويات وعلم النفس ، وعلى الأخص فى كيفية عمل العقل البشرى ، وهذا عالم غريب ملىء بالأسرار والمتناقضات .

لابد أن الفكرة بدأت باكتشاف أن هناك حاجة ماسة لتخويف الناس . كان هذا الاكتشاف وحده اكتشافاً عبقرياً ، إذ ليس من السهل أن نتبين لأول وهلة الفوائد العظيمة التى يمكن تحقيقها من وراء ذلك . الخوف يوحد بين الناس ، ويلهمهم عن المعارضة ، ويجعلهم أسهل قياداً ، ويضعف من قدرتهم على استيعاب البديهيّات ، أو إدراك التناقض بين الأقوال والشعارات ، ويجعلهم أكثر استعداداً لقبول الأوامر والتنازل عن الكثير عن حرياتهم .

وليس هناك شيء أقوى أثراً وأشد فعالية في تحقيق كل هذه الأمور من الخوف من الموت . فعندما تكون حياتنا أو حياة أولادنا معرضة للخطر ، يمكن أن نفعل كل ما يطلب منا ، وأن نتغاضى عن أشياء لم يكن يخطر ببالنا من قبل التغاضى عنها . راقب مثلاً تصرف ركاب قطار إذا صاح أحدهم بأنه وجد قنبلة تحت أحد المقاعد . لن يخطر ببال أحد أن يفكر في درجة احتمال الصدق أو الكذب في هذه المقولة ، أو فيما إذا كان قائلها جديراً بالثقة أو غير جدير بها ، أو أن يتساءل عن النفع الذى يمكن أن يعود على أى شخص من وضع قنبلة في هذا القطار . . إلخ . المهم هو النجاة . ومن الممكن في هذه الظروف أن يتحول أى راكب في القطار إلى زعيم يصدر الأوامر إلى بقية الركاب بما يجب عليهم أن يصنعوه .

إن إدراك الزعماء السياسيين للفوائد التى يمكن أن يجنوها من تخويف رعاياهم ، قديم بالطبع ، ولا بد أنه استخدم من قديم الزمان من جانب الزعماء الديكتاتوريين والديمقراطيين على السواء ، وزاد استخدامه في القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي ، وعلى الأخص في عهد ستالين ، وفي ألمانيا وإيطاليا على يد هتلر وموسوليني ، وفي بريطانيا على يد تشرشل ، وفي الولايات المتحدة على يد روزفلت . فخوف ستالين شعبه من الرأسمالية ، وخوف تشرشل وروزفلت شعبيهما من الشيوعية ، وخوف هتلر وموسوليني شعبيهما من الشيوعية والرأسمالية على السواء . وقد استمر هذا التخويف المتبادل بين الرأسمالية والشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية ، لفترة كادت تقرب من نصف قرن ، خلال ما سمي بالحرب الباردة . ولكن بسقوط النظام الشيوعي في دولة بعد أخرى منذ أواخر الثمانينات ، كان لابد من العثور على مصدر جديد لتخويف الناس . بل لابد أن البحث عن هذا المصدر الجديد قد بدأ حتى قبل سقوط الشيوعية ، إذ إن الأمر يحتاج إلى وقت ، وقد يفقد مصداقيته ويصبح مفضوحاً إذا استبدل سبب التخويف بآخر بين يوم وليلة . كان لابد من بدء العمل على تنمية مصدر جديد لتخويف الناس منذ بدأ عصر الوفاق بين المعسكرين في أواخر الستينات ، وقد أخذ الترويج لهذا المصدر الجديد ، شيئاً فشيئاً ، خلال السبعينات والثمانينات ، وأعلن رسمياً أنه هو مصدر الخوف الرئيسي خلال التسعينات ، ولم يبدأ القرن الواحد والعشرون حتى أصبح هو

المصدر الرئيسى للخوف لدى الجميع، والمحور الجديد للسياسة الخارجية والداخلية على السواء. وهذا هو «الإرهاب».



لا بد أن نلاحظ كم كان اختيار الاسم موفقاً. فكلمة «الإرهاب»، بعكس كلمة الشيوعية مثلاً أو الرأسمالية، أو النازية أو الفاشية، لا تشير إلى مصدر الخطر، ولا تصف طبيعته أو مكوناته، بل تشير فقط إلى نتيجته وهى التخويف. إنها لا تشير إلى سبب الخوف بل إلى أثر من آثاره. ويتضح هذا من مقارنة هاتين العبارتين: «الشيوعية مخيفة» و«الإرهاب مخيف». فالعبرة الأولى عبارة ذات معنى ولها مبتدأ وخبر يصف مبتدأها، أما العبارة الثانية فلا تقول شيئاً على الإطلاق، إذ إن الخبر (مخيف) لا يضيف شيئاً إلى المبتدأ (الإرهاب)، فكلاهما لهما معنى واحد، وكأنك تقول «الشيء المخيف مخيف».

كذلك فإنك إذ تشير إلى شخص بأنه «إرهابى» لا تخبرنا بشيء عن سبب الخوف منه، أو عن عقيدته أو مصدر أفكاره أو عن صفاته الشخصية، أو نوع الأعمال التى يقوم بها. إنك فقط تشير إلى أثر هذه الأعمال، وهو إثارة الخوف والرعب. وكأنك بدلاً من أن تقول إن تحت المقعد قبلة أو بندقية أو سكين حاد، تقول إن تحت المقعد شيء «مخيف».

أقول إن اختيار هذا الاسم الجديد (الإرهاب) للتخويف كان موفقاً، لهذا السبب بالضغط، أى عموميته وخلوه من المضمون، ومن ثم إمكانية استعماله فى ظروف متباينة جداً ولوصف حالات لا يجمع بينها شيء إلا الرغبة فى إثارة الخوف منها. وكان الفرق بين هذا الاختراع الجديد (الإرهاب) والمصادر القديمة لإثارة الرعب (الشيوعية، الفاشية، النازية... إلخ) هو كالفرق بين التليفون المحمول والتليفون الثابت فى مكانه بلا حراك. و«الإرهاب»، كالتليفون المحمول، يمكن استخدامه للوصول إلى أى شخص فى أى مكان، وتغيير طريقة استخدامه لمواجهة أى احتياجات جديدة. «الإرهابى» يمكن أن يكون فى أفغانستان أو العراق أو لبنان، طبقاً للحاجة، ويمكن أن يكون عربياً أو روسياً أو إسبانياً، حسب الدولة المراد إخافتها، ويمكن أن يستخدم قبلة لتفجير طائرة، أو سكيناً (أو حتى مقصاً) لتهديد

ركابها، أو بوردرة قاتلة في خطاب لتخويف الأمريكيين . . إلخ . والإرهابي يمكن أن يكون شخصاً واحداً يعمل بوحى من نفسه وحدها، ويمكن أن يكون تنظيمًا سياسيًا أو دينيًا، كما يمكن أن يكون دولة بأكملها تعمل بالاتفاق مع شخص أو تنظيم إرهابي . وفى هذه الحالة تسمى دولة «مارقة» وهو وصف لا يختلف كثيرًا عن وصف «الإرهابي»، إذ لا يعنى المروق أكثر من أنها دولة غير مرضى عنها، أيا كان سبب عدم الرضا .

والإرهابي قد يكون فقيرًا معدماً أو ثرياً فاحشاً، مجرمًا بطبعه أو متدينًا ورعاً أو وطنيًا متعصبًا، فإلهم ليس طبيعة الدافع الذى أدى به إلى العمل الإرهابي، بل فقط أثر هذا العمل فى الناس . والفقير المعدم قد يكون مخيفًا مثل الثرى واسع الثراء، والمتدين قد يتحول إلى مجرم، والعكس صحيح أيضاً . انظر إلى أسامة بن لادن مثلاً، لقد بدأ حياته شاباً لاهياً يتعقب النساء الجميلات فى ملاهى بيروت، ثم انتهى إلى كهف فى أحد جبال أفغانستان أو باكستان أو إيران . وبدأ حياته بالعمل لصالح الأمريكان ضد الروس، ثم تحول إلى العمل لصالح الفلسطينيين ضد الأمريكان . هو وأسرته واسعو الثراء لدرجة الدخول فى علاقات مالية وثيقة مع أسرة الرئيس الأمريكى بوش، ولكنه قانع الآن بكسرة خبز وكمية من البلع فى مخبئه المجهول . وقل مثل هذا عن صدام حسين الذى بدأ حياته صديقاً مقرباً إلى الأمريكيين، يعاملونه باحترام بالغ ويشيدون بفضله ويفرقونه بالمعونات والأسلحة، ثم تحول فجأة إلى عدو لدود لهم يصفونه بالوحشية ويمطرونه بالقنابل .

قد تبدو هذه المتناقضات مستعصية على التصديق مما ينفر منه عقل أى شخص بالغ رشيد، ولكن الحقيقة أننا نبالغ بشدة فى درجة العقلانية التى يتمتع بها حتى أكثر الناس ذكاءً وألمعية، ونقلل بشدة من قدرة أذهاننا على الجمع فى الوقت نفسه بين المتناقضات . نحن نظن أن الأطفال فقط أو المعتوهين هم الذين يمكن أن يجمعوا فى عقولهم الصغيرة بين الأشياء المتناقضة، كصور عملاق ضخم يطير فى الهواء، أو يدخل فى قمقم صغير ثم يخرج منه، أو ساحر شرير يقوم بتحويل فتيات جميلات إلى بجع، أو ساحرة طيبة تقوم بتحويل مكنسة إلى عربة وحصانين . . إلخ . ولكن الحقيقة التى لا بد أن نعترف بها أننا جميعاً، حتى الكبار والعقلاء منا،

يصدقون مثل هذه الأشياء طول الوقت. إنني لا أقصد فقط استعداد الكبار والعقلاء منا إلى الاستماع إلى هذه القصص باستماتح حقيقي والاستغراق في أحداثها، بل أقصد استعدادنا المستمر لاستبقاء المتناقضات في أذهاننا وتصديق ما لا يستقيم مع أبسط قواعد المنطق. خذ مثلاً استعدادنا لتصديق أن الرئيس يوشى قد اتخذ قراراً خطيراً مثل قرار غزو العراق، مع اعتقادنا في الوقت نفسه بأنه رجل محدود القدرات العقلية لدرجة تدعو إلى الرثاء أحياناً أو السخرية أحياناً أخرى، أو استعدادنا لتصديق أن رئيس وزراء بريطانيا قرر التدخل إلى جانب الولايات المتحدة بإرسال قوات بريطانية إلى العراق من أجل «إنقاذ العراقيين من حكم ديكتاتوري»، مع أن التاريخ السياسي كله يدل على أن تدخل دولة في شئون دولة أخرى أو شن حرب عليها لا يتم أبداً بناء على دوافع التعاطف الإنساني أو المحبة بل بناء على دوافع من نوع مختلف تماماً. كذلك قبل الأمريكيون وغيرهم تلك المقولة التي كان يظن أن من المستحيل تصديقها وهي أن العقيد القذافي، رئيس ليبيا، يشكل خطراً على أقوى دولة في العالم، حتى تبين فيما بعد أن من أسهل الأمور إخضاعه أو دفعه دفعاً إلى أن يشيد بفضل أمريكا على العالم، أو تصديق أن صدام حسين كان بدوره يشكل خطراً على العالم، لامتلاكه أسلحة مخيفة لتدمير العالم تدميراً شاملاً، قبل أن يعلن أن هناك خطأ صغيراً ارتكبته إحدى هيئات المخابرات أدى إلى تصديق هذا الأمر الفظيع.

لا بد إذن أن العقل الإنساني يعمل بشكل مختلف جداً عما نظن، أو على الأقل عما يظن أكثرنا، وأن الحقيقة أن من أسهل الأمور إقناع الناس بكذبة كبيرة، من نوع تهديد «الإرهاب» لأمن وسلامة أقوى الدول، ولأمن وسلامة الناس في كل مكان في العالم، متى اتخذت بالطبع الخطوات والإجراءات اللازمة لذلك. فما هي هذه الخطوات والإجراءات اللازمة؟.

أبسط هذه الإجراءات بالطبع هي مجرد «التكرار». ولكتنا يجب ألا نستهيئ بأهمية هذا التكرار، أي الإلحاح المستمر وبلا انقطاع على وجود شيء اسمه «الإرهاب». ذلك أن هناك، فيما يبدو، ميلاً غريباً لدى العقل الإنساني للاعتقاد بوجود شيء ما، وجوداً حقيقياً، طالما أنه توجد كلمة تدل عليه. فإذا قلت مثلاً إن «الإرهاب شيء فظيع» فأنت لا تصف فقط الإرهاب بالفظاعة، بل تقول أيضاً إن

الإرهاب شيء موجود، وتنفي أنه مجرد اختراع يراد به تضليل الناس . وإذا قلت إن «معظم الإرهابيين مسلمون» فأنت لا تقول فقط شيئاً سيئاً عن المسلمين بل تقرر أيضاً أن «الإرهاب» شيء واقع ولا شك في وجوده . فإذا تكرّر مرور مثل هذه العبارات بالأسماع أصبح من الصعب إنكار وجود الإرهاب، وانتقل عبء الإثبات من القائل بوجود الإرهاب إلى من يزعم بأنه غير موجود وأنه مجرد اختراع .

فما بالك إذا كان هذا التكرار يأتي عن طريق مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية؟ إن هذه الوسائل تكتسب مصداقية إضافية من طبيعة الجهاز الذي تستخدمه . ذلك أن للتكنولوجيا الحديثة سحراً وجاذبية مستمدين على الأرجح من جهل معظمنا بالطريقة التي تعمل بها، ويضيفان على ما تحمله من أخبار وتقارير مصداقية قد تفوق بكثير ما لها في الحقيقة . هكذا ظلت للكتب المطبوعة بوسائل الطباعة الميكانيكية، فترة طويلة بعد حلولها محل الكتب المنسوخة باليد، وما زالت لها حتى الآن، مصداقية تفوق مصداقية ما كتب باليد، لمجرد أنها مرت من خلال آلات الطباعة .

وقل مثل هذا على ما ينقل عن طريق الإذاعة والتلفزيون، وكأن الأجهزة المستخدمة في هذه الوسائل من وسائل الإعلام، لمجرد كونها تعمل «أتماتيكياً»، قد أصبحت «محايدة» لا تخضع لأهواء الإنسان وتحيزاته ومن ثم أكثر «موضوعية» .

أضف إلى ذلك ما للجماهيرية من أثر في إضفاء المزيد من المصداقية على ما تحمله الكتب أو الصحف أو الراديو أو التلفزيون من أخبار وتقارير . فهذه كلها تصل إلى أنظار وأسماع الملايين من الناس في الوقت نفسه، ومن مختلف الأجناس والألوان، وفي مختلف الدول، فهل يعقل أن يكون ذلك الخبر الذي يلقي على هذه الأعداد الغفيرة من الناس خبراً مخترعاً ومغشوشاً؟ ولنفرض أنه كذلك، فهل يعقل أن كل هذه الأعداد الغفيرة من الناس التي صدقت الخبر وأمنت بصحته، مخطئة ومخدوعة، وأنا وحدي الذي على صواب؟

مجرد تكرار الخبر وانتشاره كافيان إذن لإضفاء المصداقية عليه . ولكن هناك أشياء كثيرة أخرى تضمن لمثل هذه الاختراعات والأكاذيب قبولاً عاماً . فيبدو مثلاً

أن الإنسان على استعداد لتصديق كذبة تتعلق بشيء يرغب فيه بشدة أو يخاف منه بشدة أكثر من استعداده لتصديق كذبة لا تتعلق بهذا أو بذلك . لهذا السبب ، فيما يبدو ، نحن على استعداد لأن نصدق بسهولة عبارات النفاق الكاذبة التي يوجهها إلينا البعض حتى ولو كانت غير معقولة أو شديدة البعد عن الواقع ، كأن يصف شخص صديقاً له بأنه أعظم رجل صادقه في حياته أو أن يصف ناقد كتاباً بأنه أفضل كتاب من نوعه . فما أسهل على الصديق أو على الكاتب المدوح أن يصدق ما يقال له ، وما أقل استعداد أى منهما لتمحيص هذا القول أو ذاك للتحقق من مدى مصداقيته . كذلك يبدو استعدادنا كبيراً لتصديق ما يتفق مع خوفنا المستطير من أى شيء يهدد حياتنا أو حياة أولادنا . وفي الأمثلة الشعبية «من يخف العفريت يطلع له» ، وهو قريب من القول بأن من يخف العفريت يصدق بسهولة وجود العفريت بالقرب منه ، وأتأ جميعاً ، من حيث إننا نخاف الموت ، يسهل علينا تصديق وجود «الإرهاب» .

هذا هو ، على الأرجح ، أهم سبب لهذا التغير الفظيع الذى طرأ على سلوك شعب كالشعب الإنجليزي ، إزاء ما يمنحونه من حرية لأطفالهم فى الخروج بمفردهم إلى الشارع وفى مخاطبة الغرباء والتعامل معهم . فالإحصاءات تدل على أن الحوادث التى يتعرض لها الأطفال الإنجليز ، كالخطف والاعتداء الجنسى ، لم تزد نسبتها فى العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة عما كانت قبل ذلك ، ومع ذلك تغير سلوك الإنجليز إزاء أطفالهم من هذه الناحية تغيراً ملحوظاً ، ففرضوا عليهم سياجاً أشد من الحماية ، وأصبحوا دائمي التحذير لهم من الثقة فى الغرباء بل وأحياناً فى الأقرباء ، وذلك استجابة لما تكرر على أسماعهم من أخبار الخطف والاعتداء التى أصبحت وسائل الإعلام لا تكف عن ترديدها ووصف تفاصيلها .

هناك أيضاً شخصية صاحب الاختراع أو الأكاذبة . فمن السهل علينا أن نهمل ما يقوله لنا رجل عليه كل سمات الهوس أو الجنون أو رجل اشتهر بالنصب والاحتيال ، ولكن ما بالك برئيس للجمهورية أو رئيس للوزراء ، أو زعيم سياسى ذى شعبية كبيرة أو رجل شهير من رجال الدين ، أو صحفي فذ أو كاتب موهوب ؟ ما بالك لو قال أحد من هؤلاء شيئاً ودأب على تكراره ، مما قد يصعب تصديقه عادة ولا يتفق مع أبسط قواعد المنطق أو دروس التاريخ ؟ ثم ما بالك لو صدر الخبر نفسه

من هؤلاء جميعاً في الوقت نفسه؟ تذكره أولاً صحيفة عادية ثم صحيفة محترمة، ثم يؤكد صحته رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء، ثم يكرره رجل دين شهير، ويوافق عليه كاتب موهوب، ويستمر التأكيد والتكرار يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر. من الذي يمكنه بعد هذا أن يشير أى شك فى صحة الخبر؟.

وقديما قيل لنا إن من الأسهل على الكاذب أن يخدع الناس بكذبة كبيرة من أن يخدعهم بكذبة صغيرة. وسبب ذلك أن الكذبة الكبيرة تحتاج من صاحبها إلى جرأة أكبر وخيال أوسع، وكلا الأمرين أكثر ندرة بالطبع، ومن ثم فإننا أكثر استعداداً لافتراض الصدق فى حالة الكذبة الكبيرة. ذكرنى هذا بما كان يقوله لى بعض تلاميذى المحتالين، لمحاولة التخلص من الجلوس للامتحان فى موعده وطمعاً فى تأجيله، بأن يزعم أحدهم بأن أحد أقربائه قد توفى فجأة وأن عليه التغيب عن الامتحان. كنت أشك على الفور إذا كان المتوفى المزعوم عمّاً أو خالاً أو جدّاً أو جدة، ولكننى كنت أكثر استعداداً لتصديق التلميذ إذا زعم أن المتوفى أبوه أو أمه، إذ أقول لنفسى: «هل يعقل أن يتجرأ على اختراع هذه الكذبة الكبيرة جداً؟».

فإذا كانت الكذبة الكبيرة تتضمن إضراراً بشخص قائلها فالاستعداد لتصديقها يكون بالضرورة أكبر، لأن احتمال قيام شخص بإيذاء نفسه عمداً هو بالضرورة أقل. لا بد أن هذا كان سبب قيام بعض الفلاحين المصريين أيام حروب محمد على وإسماعيل خلال القرن التاسع عشر، عندما كانت نسبة القتلى والمفقودين فى الحرب عالية جداً، بإحداث عاهات مستديمة بأولادهم، كقطع أصبع اليد أو القدم، أملاً فى إعفائهم من الخدمة العسكرية. ولكن تاريخ الاستعمار ملئ بالأمثلة على فظائع مماثلة، كتضحية دولة بحياة قائد عظيم من قوادها أو عدد كبير من جنودها، فى سبيل ضمان استتباب الأمر لها فى البلد المستعمر. وهناك أمثلة كثيرة أيضاً على تضحية دولة كبيرة بعدد من الأبرياء من أفراد شعبها وإلقاء التهمة على عدو يراود تبرير شن الحرب عليه أو اتخاذ إجراءات قاسية ضد رعاياه. الكذبة فى هذه الحالة كبيرة جداً ولكنها لهذا السبب نفسه تجد عدداً أكبر من المصدقين. كان هذا، فيما أعتقد، هو سبب استعداد معظم الناس لتصديق الروايات والتصريحات الرسمية التى قيلت عما وقع فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكان هذا هو السبب فى رأى فى موقف صديق لى، هو أيضاً كاتب شهير ويتصف بقدر كبير من الحكمة

واستقلال الرأي، إذ استقرب بشدة ما قلته له عن رأيي في حقيقة أحداث ١١ سبتمبر. كان رده «وهل هنا معقول؟ أن تصل بهم الجرة والاستعداد للتضحية بحياة هذه الآلاف المؤلفة من الأبرياء، لتحقيق أغراض بهذه الدرجة من الخطورة؟» قلت في نفسي: «ها هو ذا رجل آخر، كان من المفروض ألا يصدق هذه الكلبة الكبيرة ولكنه صدقها».



ولكن يصرف النظر عن العوامل الدافعة إلى تصديق ما لا يستحق التصديق، هناك طبعاً الفوائد الأكيدة التي يجلبها تصديق ما يقوله كبار الناس وعظمائهم، ومناصرتهم وتأيدهم، فضلاً عن فوائد السير مع التيار وعدم مخالفة ما أجمع الناس عليه. بهذا يمكن تفسير جزء كبير مما يكتبه الصحفيون والمعلقون على الإرهاب والإرهابيين. فعندما يكون الإرهاب والإرهابيون موضوع الساعة والشغل الشاغل للناس، لا يوجد شيء أكثر ضماناً لنشر ما تكتب وتلقى الدعوات المستمرة للحديث في الندوات والمؤتمرات واللقاءات التليفزيونية من أن تأتي في كلامك بشيء عن أخطار الإرهاب وفضائعه، أو عن أسبابه النفسية والاجتماعية وجذوره التاريخية.

وكما أن هناك فوائد جمة من ترديد ما يقوله الجميع، فهناك أضرار محققة من مخالفتهم، خاصة أن هناك أساليب معينة ثبتت فعاليتها في تخويف الكتاب والمعلقين من عدم الاستسلام للخوف. في مقدمة هذه الأساليب وصف كل من يقاوم هذا التيار العام بأنه يتسمى إلى المؤمنين بـ «نظرية المؤامرة». ومن المفيد أن تلاحظ الشبه بين استخدامات فكرة «الإرهاب» واستخدامات «نظرية المؤامرة»، فكل منهما تعبير غامض غير محدد، يستخدم لوصف حالات متباينة أشد التباين لتحقيق غرض واحد وهو التخويف، وإن كان التخويف في الحالة الأولى (الإرهاب) من الموت والدمار، والتخويف في الحالة الثانية (نظرية المؤامرة) من استهزاء الناس واحتقارهم. فأى شك فيما يقدم من تفسيرات رسمية لما يحدث يصف على أنه يتسمى إلى «نظرية المؤامرة»، مع أن قراءة التاريخ السليسي، خاصة التاريخ الحديث، وبالذات التاريخ الحديث جداً، يقدم لنا أمثلة لا نهائية على

تعارض ما تقوله التصريحات الرسمية ووسائل الإعلام مع أبسط قواعد المنطق، وعلى عادة السياسيين في أن يقولوا شيئاً اليوم ليقولوا عكسه غداً. فإذا عبر أحد عن شكه في صحة ما يقوله السياسي اليوم أو غداً قيل باستهزاء: «هذه نظرية المؤامرة»، وهو وصف ثبتت فعاليته في إسكات أكثر الناس شجاعة وتسخيف أقوى الناس حجة، إذ إنه يحمل معنى يتجاوز بكثير مجرد الاتهام بالخطأ في التحليل أو التسرع في الحكم وينطوي على اتهام بالهلوسة والاستسلام للخيالات والأوهام. وقد وصل تخويف الكتاب والمعلقين من أن يتهموا بالإيمان بنظرية المؤامرة إلى حد إحجام الكثيرين من أفضل الكتاب وأكثرهم جرأة عن البوح بكل ما يدور في أذهانهم من شكوك، كالاكتفاء مثلاً في تعليقاتهم على أحداث ١١ سبتمبر بالقول بأن هذه الأحداث كانت «فرصة ذهبية» اقتضتها الإدارة الأمريكية لتنفيذ مخطط شيطاني كان قد وضع قبل ١١ سبتمبر بسنوات، لتحقيق أغراض بعيدة المدى تتعلق بالنفط والسيطرة على مناطق مختلفة من العالم. المخطط إذن شيطاني، ولكن الشيطان كان عليه، ويا للغرابة، الانتظار حتى تتاح له فرصة ذهبية لتنفيذه، ذلك أن الزعم بأكثر من ذلك من شأنه أن يعرض المرء لذلك الاتهام الخطير وهو «الإيمان بنظرية المؤامرة»!

لم يجد بعض الكتاب طريقة أخرى للتعبير عن شكوكهم من دون التعرض لاتهام «نظرية المؤامرة» إلا الاستعاضة عن كتابة التحليلات والتعليقات السياسية بكتابة قصة أو رواية خيالية يضع فيها الكاتب كل ما يعتقد في وجوده بالفعل، من مخططات شيطانية ومؤامرات. ولكنه يستطيع عند اللزوم أن يقول «هذه مجرد قصة خيالية» أو أن يكتب في مقدمة الرواية أن كل شخصيات الرواية من صنع الخيال، وأى شبه بينها وبين السياسيين القائمين بالحكم في الوقت الحاضر هو مجرد مصادفة بحتة.

- ٢ -

في أوائل شهر أغسطس سنة ٢٠٠٤، أعلنت الحكومة الإنجليزية عن قرار باتخاذ إجراءات مشددة في مكافحة الإرهاب، لمنع وقوع أعمال قتل إن معلومات حديثة وصلت إليها عن اعتزام الإرهابيين القيام بها في بريطانيا.

وفي اليوم نفسه كانت الحكومة الأمريكية تعلن عن اتخاذ إجراءات مماثلة وتهيب بالشعب الأمريكي أن يتوخى المزيد من الحذر مؤقتاً لما يديره الإرهابيون، ومع ذلك تهيب بالناس أيضاً أن يستمروا في ممارسة حياتهم الطبيعية ويذهبوا إلى أعمالهم كالعادة وكان شيئاً لن يحدث (مع صعوبة التوفيق بين هذا وذاك بالطبع)، وذلك استناداً إلى أننا «نحن الأمريكيين لن نجعل فئة من الإرهابيين تخيفنا، وأننا قادرون، بفضل يقظتنا وسهر حكومتنا، على القضاء عليهم واستئصال خطرهم».

وقد تعودت ألا أعلق أهمية كبيرة على مثل هذا الكلام، إذ استقر في ذهني الاقتناع بأن الإرهاب نفسه هو في الأساس اختراع كبير تخيف به الإدارة الأمريكية شعبها (وبقية شعوب العالم أيضاً)، وأن الحكومة البريطانية تسائر الأمريكيين في هذا من باب المجاملة والصداقة والتحالف، ولاتحاد أهدافهما في الوقت الحاضر.

وبناء على هذا الاقتناع تعودت ألا أنشغل بقراءة تفاصيل مثل هذا الاستنفار وتصريحات التخويف والتهويل المتصلة به. ولكن وقع نظري بالمصادفة البحتة، على الصفحة الأولى من جريدة بريطانية يومية واسعة الانتشار، وإن لم تكن من الجرائد البريطانية المفضلة لدى، بسبب تعاطفها المستمر مع إسرائيل ضد العرب، ومع المحافظين ضد العمال، ومع السياسة الأمريكية في جميع الأحوال، حتى عندما تكون سياسة خرقاء تماماً. كان الخبر الوحيد الذي يحتل الصفحة الأولى بأكملها يتعلق بهذه الحملة الأمنية المفاجئة لمكافحة الإرهاب. وقد بدأ الخبر على النحو التالي: «قبض بالأمس على ١٣ رجلاً خلال سلسلة من الحملات التي قام بها رجال بوليس مسلحون، كجزء من أكبر عمليات تشهدها بريطانيا ضد الإرهاب الدولي. ويتراوح من المعتقلين بين العشرين والأربعين».

(قلت لنفسي: ليس في هذا الكلام أي شيء يختلف عما يمكن أن يتوقعه المرء: فالإرهاب يتطلب بعض الاعتقالات، والسن المذكور معقول تماماً، إذ ليس المتوقع أن يقوم بعمل إرهابي صبي عمره أقل من العشرين، أو رجل اكتمل عقله بتجاوزه الأربعين).

واستمرت الجريدة تقول:

«وقد جاء الاعتقال تنفيذاً لقانون الإرهاب الصادر في سنة ٢٠٠٠، والذي

يسمح باعتقال كل من يشتبه في قيامه بتنفيذ أو تحضير أو التحريض على عمل من أعمال الإرهاب» (قلت لنفسي : وهل ترك هذا القانون شيئاً لم يذكره إلا ، ربما ، الاشتباه في قيام شخص مثلي بالتفكير في معنى الإرهاب ، وما إذا كان حقيقة أم اختراعاً؟) .

ثم ذكرت الجريدة أسماء بعض المدن التي جرت فيها الاعتقالات ، وفيها مدن مشهورة مثل لندن ، ومدن غير مشهورة مثل لوتون ، ثم قالت إن هذه الاعتقالات : «هي جزء من عملية مستمرة وسبق التخطيط لها» .

(وهو طبعاً ما يجب أن يتوقعه المرء في عملية من هذا النوع ، أن تكون «مستمرة» وأن يسبقها «التخطيط لها» ، وإن كانت الجريدة لم تبال بذكر المدة التي يمكن أن تستمر خلالها هذه العملية أو متى بالضبط بدأ التخطيط لها) .

ثم تستطرد الجريدة فتقول :

«إن من المفهوم أن الرجال المعتقلين كانوا تحت المراقبة لبعض الوقت وأن الإجراء الذي اتخذته بوليس مكافحة الإرهاب ، مدعوما بقوات البوليس المحلية ، كان مبنيًا على معلومات قدمتها جهات أمنية» .

(قلت في نفسي : وهذا أيضاً منطقي تماماً بل وبديهي : إن الذي يقوم باعتقال الإرهابيين رجال بوليس مكافحة الإرهاب ، وأن يجري هذا بناء على معلومات معينة جاءت من جهة لها علاقة بالأمن ، وليس بعمل من أعمال الترفية مثلاً أو الثقافة ، وأن يسبق هذا الاعتقال شيء من المراقبة لبعض الوقت ، مهما كان هذا الوقت قصيراً) .

شعرت أنني حتى الآن لم أستفد أى شيء مما قرأت ، مما لم يكن باستطاعتي تخمينه من قبل أن أبدأ القراءة . ولكن الجريدة أضافت بعد ذلك فقرة قد تحتوى على بعض المعلومات الجديدة ، إذ ذكرت أن :

«اثنين من المعتقلين تم اعتقالهما بتصويب بندقية إليهما وهما مستقلان سيارة مرسيدس ذهبية اللون ، في تقاطع مزدحم بالملرة ، كما يعتقد أن بعض المشتبه فيهم يحملون الجنسية البريطانية . . .» .

(صحيح أن من المستبعد جداً أن يعتقل ١٣ شخصاً في بريطانيا وفي وسط شارع مزدحم ولا يكون واحد منهم على الأقل حاملاً للجنسية البريطانية. كما أن من المستبعد أن يتم الاعتقال في هذه الحالة دون تصويب مسدس أو بندقية، ولكن نوع السيارة هو قطعاً معلومة جديده وكذلك كونها ذهية اللون، وليست حمراء مثلاً أو سوداء، مما قد يتوقع من رجل إرهابي).

الأهم من كل هذا بالطبع ما ذكرته الجريدة من أن الرجلين اللذين اعتقلا بتصويب بندقية إليهما «قيل إنهما من أصل آسيوي» بل ويعتقد أيضاً أن جميع المشتبه فيهم «من أصل آسيوي»، وإن لم تذكر الجريدة من الذي قال هذا عن الرجلين ومن الذي اعتقد هذا بخصوص «جميع المشتبه فيهم»، كما أنها لم تذكر ما إذا كان هذا «الأصل الآسيوي» يشمل دولاً كالصين أو اليابان أو كوريا أم يقتصر فقط على الدول الإسلامية في آسيا.

ثم تقول الجريدة:

«وقد أخذ الثلاثة عشر شخصاً المعتقلون إلى مركز بوليس وسط لندن لاستجوابهم عن طريق ضباط مكافحة الإرهاب» وأضافت، منعا لأي لبس ورغبة في توضيح الأمر برمته: «إن هذه العملية التي جرت اليوم جزء من إجراءات واسعة ومستمرة يقوم بها رجال البوليس وجهات الأمن في سبيل مكافحة الإرهاب الدولي».

وهكذا انتقلت الجريدة من جملة خالية من أى معنى إلى جملة أخرى خالية أيضاً من المعنى. وربما شعرت الجريدة بهذا وبأنها تحتاج إلى ذكر أى سبب يمكن به تبرير اتخاذ هذه الإجراءات المفاجئة، فذكرت الجريدة إن جهات الأمن في باكستان كانت قد قامت مؤخراً باعتقال رجل متخصص في الكمبيوتر ويعتقد أن له علاقة بتنظيم القاعدة الإرهابي، وأنه من خلال التحقيق مع هذا الرجل تبين أن هناك مخططاً للقيام ببعض الأعمال الإرهابية العنيفة في أمريكا وبريطانيا. ولكن لم تلتفت الجريدة إلى أن أهمية هذا الجزء لا بد أن تضعفها بشدة، إن لم يقض عليها تماماً، ما جاء في الصفحة نفسها من أن هذا الخبر منقول عن جهاز الاستخبارات الأمريكية الذي قد يهمه الإيهام بوجود خطر أكبر بكثير من الحقيقة، وما جاء أيضاً في الصفحة نفسها من

أن الإدارة الأمريكية غضبت بشدة ونفت نفياً باتاً ما جاء على لسان البعض من أن المعلومات التي يحتويها هذا الخبر عمرها يزيد على ثلاث سنوات .

أثارت قراءة هذا الكلام في نفسى رغبة قوية فى الضحك، وحاولت أن أتذكر شيئاً قديماً حدث لى وبه شبه بهذا الذى فعلته الجريدة البريطانية السيارة . فتذكرت ما كان يصادفنى أحياناً من بعض تلاميذى، من محاولة خداعى أثناء الامتحان بإيهامى بأنهم يعرفون شيئاً عن موضوع السؤال دون أن يعرفوا شيئاً فى الحقيقة .

ذلك أننى خلال السنوات الطويلة التى قضيتها فى التدريس بالجامعة صادفت نوعاً من التلاميذ، هو نوع نادر لحسن الحظ، ولكنه كان يشير فى دائماً درجة عالية من الغيظ والغضب . فقد كان نوعاً من التلاميذ يجمع بين الإهمال الشديد واللامبالاة التامة بالعلم من ناحية، وبين النصب والاحتياط من ناحية أخرى . كان التلميذ من هؤلاء يتغيب عن معظم المحاضرات ويقضى أيامه فى اللهو واللعب حتى إذا جاء الامتحان أخذ يكتب ويكتب، الصفحة بعد الأخرى، وبخط واضح وجذاب، بل ويستخدم أقلاماً متعددة الألوان فى وضع الخطوط لتأكيد بعض الجمل دون غيرها، وذلك كله من دون أن يقول أى شئ على الإطلاق . فالجمل كلها خالية من المعنى، أو تنطوى على بديهية لا تحتاج إلى إثبات، أو على معلومة شائعة يعرفها رجل الشارع غير المتعلم، ثم تكرر الجملة التالية ما جاء فى الجملة السابقة عليها . وتنتهى الإجابة بجملة حماسية تتلوها بعض علامات التعجب، وكأن التلميذ متأثر جداً ومنفعل بما كتب، ثم يضع خطاً أحمر معلناً انتهاء الإجابة .

فلنفرض مثلاً أن السؤال يطلب المقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية، والتلميذ لا يعرف أى شئ عن أى منهما، فإذا به يكتب عبارات من النوع التالى :

«الرأسمالية تقوم على رأس المال، إذ يحتل فيها رأس المال أهمية قصوى تفوق أهمية أى شئ آخر . ويوجد هذا النظام فى بلاد كثيرة من بلاد العالم، وهى البلاد التى يكثر فيها الأغنياء الرأسماليون . أما الاشتراكية فهى على العكس تماماً من الرأسمالية، تقوم على فكرة الاشتراك أو المشاركة . . الخ» . ويتهى الأمر بالطبع بحصول التلميذ على صفر بسبب عدم وجود أى درجة أقل من ذلك .

تذكرت مثل هذه الإجابات عندما قرأت ما نشرته هذه الجريدة الشهيرة عن الإجراءات المفاجئة لمكافحة الإرهاب الدولي . وإن كان الإنصاف يقتضى أن أذكر أن الجريدة ختمت تحقيقها بفقرتين مهمتين ، لا يثيران الضحك بل بعض الأسى والكثير من التأمل فى حقيقة ما يسمى بالإرهاب ومكافحته .

فقد ذكرت الجريدة أنه :

«فى شهر ديسمبر الماضى قبض على ١٤ شخصا آخرين فى حملات أمن مشابهة، ولكن معظمهم جرى الإفراج عنهم . وفى شهر مايو أعلن أنه منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جرى القبض على ٥٦٢ شخصا طبقا لقانون الإرهاب الصادر فى سنة ٢٠٠٠ ، ولكن وزارة الداخلية البريطانية ذكرت أن أقل من شخص واحد من كل خمسة أشخاص وجهت إليه أى تهمة على الإطلاق . وأنه من بين الـ ٩٧ شخصا الذين وجهت إليهم أى تهمة لم يحكم بالإدانة إلا على ١٤ شخصا . وأن معظم التهم التى وجهت إلى هؤلاء الأشخاص كانت من نوع مخالفة قوانين الهجرة أو استخدام بطاقات ائتمان مزيفة أو مسروقة مما يعتقد البوليس إنها أحد الطرق التى يستخدمها الإرهابيون فى تمويل عملياتهم» .

بعبارة أخرى إن هذا العدد القليل جدا ممن ارتكبوا أى جرم على الإطلاق ومن اعتقلوا فى البداية باعتبارهم «إرهابيين» ، كانت جرائمهم تتعلق إما بالهجرة غير المشروعة إلى بريطانيا (بسبب شدة الفقر على الأرجح وليس بسبب عزمهم على الإرهاب) أو تتعلق باستخدام بطاقات ائتمان مزيفة أو مسروقة . ومن البديهي أن الإرهابيين قد يستخدمون بطاقات ائتمان مزيفة ، ولكن من البديهي أيضا أن ليس كل من يستخدم بطاقة ائتمان مزيفة هو بالضرورة إرهابي .

التقدم إلى الخلف

- ١ -

فى منتصف الثلاثينات من القرن الماضى خيم على المثقفين الأوروبيين شعور ثقيل بالكآبة والتشاؤم من مستقبل أوروبا والعالم . كانت السحب تتجمع منذ قرب نشوب الحرب من جديد ، ولم تكن الذكريات البشعة للحرب العالمية الأولى والملايين من ضحاياها قد فارقت الأذهان بعد ، وكانت أخبار الحماقات وانتهاك أبسط حقوق الإنسان على يد الفاشية فى إيطاليا والنازية فى ألمانيا تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، فضلاً عن تواتر الأخبار البشعة أيضاً عن الحكم الستالينى فى روسيا وعن الحرب الأهلية فى إسبانيا ، واستمرار الأزمة الاقتصادية وازدياد حدة الكساد والبطالة فى العالم الغربى بأسره .

كان من الطبيعى فى مثل هذه الظروف ، أن تثور فى أذهان المثقفين الأوروبيين شكوك قوية حول صلاحية النظام الرأسمالى لتحقيق الرخاء والسلام ، وأن تفارقهم تلك الثقة المبالغ فيها والتى سادت القرن التاسع عشر فى أفضلية الرأسمالية على أى نظام آخر ، بل وأن تعثرهم شكوك قوية فى فكرة «التقدم» نفسها التى سادت أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر نتيجة لما شهدت أوروبا منذ ذلك الوقت من تقدم باهر فى مختلف العلوم ، وقيام الثورة الصناعية وانتشارها من بلد أوروبى إلى آخر .

كان من أوائل من عبّروا عن شكوك قوية فى فكرة «التقدم» الكاتب الإنجليزى الشهير ألدوس هكسلى (Aldous Huxley) ، إذ نشر كتاباً مدهشاً فى ١٩٣٢ حتى من قبل أن تبذل سماء أوروبا بغيوم الحرب ، وقبل أن تتسرخ الفاشية والنازية وتتفاقم فظائع الستالينية . أعطى هكسلى كتابه اسماً ساخراً هو «عالم جديد رائع»!

أو «ياله من عالم جديد رائع» (Brave New World) وحظى الكتاب بانتشار واسع بمجرد ظهوره، ثم توالى طبعاته عاماً بعد عام. فى سنة ١٩٤٨ نشرت لكاتب إنجليزى شهير آخر هو جورج أورويل (George Orwell) رواية أطلق عليها اسماً غير مألوف وهو (١٩٨٤)، ولها شبه كبير برواية هكسلى، وذاع أيضاً صيتها وتكررت طبعاتها عاماً بعد عام. ومنذ ذلك الحين اقترن الكتابان فى الأذهان، إذ لا يكاد يرد بالذهن كتاب أورويل حتى يتذكر المرء أيضاً كتاب هكسلى، والعكس بالعكس. ورغم مرور أكثر من نصف قرن على كتاب أورويل، وأكثر من سبعين عاماً على كتاب هكسلى، نجد أن ذكر هذين الكتابين يتكرر بمعدل متزايد، والاهتمام بهما يشتد، ويزداد تكرار السؤال: هل العالم يقترب من الصورة التى رسمها هكسلى للمستقبل، أو تلك التى يرسمها أورويل؟ هل كان الاثنان محقين فى تنبؤهما بهذه الصورة المخيفة للعالم؟.

ثم وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإذا بالاهتمام بهذين الكتابين يزداد. وعندما حل عام ٢٠٠٣، الذى يكتمل به مرور قرن كامل على ميلاد جورج أورويل، ضاعف من الاهتمام بذكره ما كان لا يزال سائداً من قلق بسبب ما وقع فى سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاه من تطورات خطيرة فى السياسة الأمريكية وفى العالم بوجه عام. فإذا بالمقالات الصحفية تتردد فيها تعبيرات كان قد صكها أورويل لأول مرة فى روايته لوصف ما يمكن أن يكون عليه العالم فى المستقبل، والكتب الحديثة تصدر للإشادة بنفاذ بصيرة أورويل وصدق تنبؤاته، ولكن يكتب البعض أيضاً أن العالم الذى صورّه هكسلى قبل أورويل بعشرين عاماً هو الأقرب إلى ما يحدث فى العالم اليوم، وأن تنبؤات هكسلى هى الأقرب إلى الصدق، وبصيرته هى الأكثر نفاذاً.

الأمر إذن جدير بالتوقف والتفكير. فلا هكسلى أو أورويل كاتب قليل الشأن، ولا الذى يحدث فى العالم منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سهل نسيانه. وإذا كان أورويل قد اختار (١٩٨٤) عنواناً لروايته فلا يمكن أن نظن أنه كان يعلق أهمية كبيرة على تلك السنة بالذات، أو أنه كان يمانع فى أن يكون عنوان روايته ٢٠٠١ أو ٢٠٠٤ بدلاً من ١٩٨٤. وأما هكسلى فصحيح أن روايته تدور أحداثها بعد مرور ستة قرون على ظهور هنرى فورد، ذلك الأمريكى الذى اشتهر بإدخال التكنولوجيا

الإنتاج الكبير باستخدام ما يسمى بخط التجميع، وعلى هذا يكون أمامنا نحو خمسة قرون أخرى قبل أن يحل موعد قدوم هذا «العالم الجديد الرائع»، ولكن هذا التاريخ الذى اختاره هكسلى لا يجب أيضاً أن نعلق عليه أهمية كبيرة. وقد كتب هكسلى نفسه فى مقدمة طبعة ١٩٤٦ للكتاب، أنه لم يكن يتصور بالمرة أن يتسارع تطور العالم على النحو الذى حدث بالفعل خلال الأربعة عشر عاماً التى مرت على ظهور الكتاب لأول مرة، وأنه يجد العالم الآن (أى فى ١٩٤٦) أقرب بكثير مما كان يظن إلى ما كان يتوقع حدوثه بعد عدة قرون.

فلنعد إذن التفكير من جديد فى الكتائين، وفى العلاقة بينهما وبين ما بدأ يحدث فى العالم فى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على أمل أن يزداد فهماً عمقاً للكتائين ولما يحدث فى العالم على السواء.

إن هكسلى لم يكتب روايته (ياله من عالم جديد رائع!) ولا أورويل كتب روايته (١٩٨٤) كمجرد تمرين للمقدرة على التخيل والتنبؤ أو لمجرد التسلية. بل كان كل منهما يقصد شيئاً أخطر من هذا بكثير. كان هكسلى وأورويل كاتبين شديدي الجدية، وعلى مستوى عال جداً من الالتزام الخلقى والاهتمام بقضايا المجتمع والإنسان بوجه عام. كان كل منهما فى المقام الأول كاتب مقال، وأهميتهما ككاتبى مقال أكبر بكثير من أهميتهما كروائيين. كان كل منهما يعرف هذا جيداً، بل ويعرف أنه ليس روائياً عظيماً ولا بالمستوى الذى كان يتمناه. فالدوس هكسلى يقول بتواضع محبب إلى النفس أنه «ليس جوته أو دوستوفسكى» وأنه يعرف جيداً أنه «لم يولد روائياً، وإن كانت آماله واسعة فى هذا الصدد». وأورويل قال عن نفسه بعد أن أتم كتابه (١٩٨٤) أنه «للأسف أفسد فكرة جيدة»، أى أنه لم يستطع أن يوفى فكرة الرواية حقها. ومع ذلك لم يكف أيهما عن كتابة الروايات إلى جانب ما كان يكتبانه طوال حياتهما من مقالات فى شتى شئون السياسة والأدب والفكر. ذلك أنهما رأيا، لسبب أو آخر، أن الرسالة الأخلاقية التى يريد كل منهما توصيلها للناس تصبح أقرب مثالا عن طريق الرواية منها عن طريق المقال. وقد كتب كل منهما روايته مدفوعاً بشعور قوى جداً بالخوف والتشاؤم من المستقبل الذى يهدد العالم، إذا لم نفعل شيئاً لتجنب هذا المستقبل المظلم. فما الذى كان يخيف هكسلى وأورويل إلى هذا الحد؟ وهل هناك أوجه للشبه بين هذا

الذى كان يخفيهما إلى هذا الحد، وما يحدث في العالم منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١؟
فلنحاول الإجابة على هذا السؤال مبتئين بالدروس هكسلى.



سبق أن ذكرت أن هكسلى كان يكتب روايته (في ١٩٣١) قبل أن يظهر بأى درجة من الوضوح خطر النازية والفاشية فى ألمانيا وإيطاليا، وقبل عمادى ستالين فى ارتكاب فظائعه فى روسيا، ولكن هكسلى كان قد شهد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية من ناحية، وعاصر بوعى كامل مأسى الحرب العالمية الأولى التى فقد بسببها الكثير من أصدقائه وزملائه فى الجامعة، ولم يمنعه من الاشتراك فيها إلا ضعف بصره الشديد. ربما كان الأهم من هذا وذلك ما كان هكسلى قد توصل إليه من يقين، بفكره الثاقب واتساع قراءاته فى مختلف فروع المعرفة، مع قدرة مذهشة على الربط بين معارفه الواسعة فى مختلف هذه الفروع، إلى أن ما يحزره الإنسان من تقدم علمى وتكنولوجى، واقتران هذا التقدم بزيادة غير معهودة فى عدد السكان، لابد أن يؤدى لا إلى تقدم الديمقراطية وزيادة مساحة الحرية التى يتمتع بها الناس، بل لابد أن يؤدى إلى عكس هذا بالضبط: إلى أفول الديمقراطية، وتقليص ما يتمتع به الناس من حرية. ذلك أن التقدم العلمى والتكنولوجى لابد، فى نظر هكسلى، أن يؤدى إلى المزيد ثم المزيد من تركيز السلطة فى أيدي عدد قليل من الناس، إما بسبب استعداد طبيعى لديهم للاستبداد، أو شغف زائد لديهم بفرض إرادتهم على الآخرين، أو بسبب مزايا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية حصلوا عليها بحق أو بغير وجه حق. المهم أن التقدم العلمى والتكنولوجى يسمح بطبيعته بتركيز السلطة والقوة فى أيدي قلة تقوم بفرض إرادتها على الآخرين، والأدوات التى تستخدم فى فرض هذه الإرادة لا تقتصر على أدوات القهر المادى المعروفة فى مختلف عصور التاريخ، من أسلحة وسجون وأدوات التعذيب الجسماني بمختلف صورها، بل أصبحت تشمل فى العصر الحديث صوراً جديدة للقهر المعنوى، عن طريق ما أصبحت تسمح به وسائل الإعلام والاتصال الحديثة من تأثير فى عقول الناس وميولهم وغسيل أدمغتهم وحث ما يريد المسكون بالسلطة نشره من أفكار ومعتقدات ومعلومات. كلا النوعين من القهر يجعلهما قارئ رواية هكسلى ورواية أوروبيل على السواء، ولكن بينما يركز أوروبيل تركيزاً

شديداً على وسائل القهر المادى والتعذيب، كان اهتمام هكسلى الأكبر بوسائل القهر المعنوى وغسيل المخ.

نحن الآن نتكلم بسهولة ويسر عن سطوة وسائل الإعلام على عقول الناس، ونعتبر الكلام عنها من قبيل تحصيل الحاصل والمعروف للجميع، وما أكثر الكتب التى ظهرت منذ خمسينات القرن العشرين لتلفت نظرنا إلى هذه الحقيقة. ولكن كم كان ألدوس هكسلى ثاقب الرؤية وبعيد النظر عندما أدرك هذه الحقيقة بهذه الدرجة من الوضوح وكتب عنها فى مطلع الثلاثينات. كان قيام القلة المسيطرة على مقاليد الحكم بما أسماه «تشكيل عقول الناس منذ الطفولة» (infant conditioning) يبدو له نتيجة حتمية للتقدم العلمى، بما فى ذلك تقدم علوم البيولوجيا وعلم النفس. وهذا التحكم فى عقول الناس لا يبدأ مع بداية قراءة الصحف أو الاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التليفزيون بل يبدأ منذ الميلاد، بل وربما قبل ذلك أيضاً. ذلك أن هذا التقدم العلمى الذى أحرزناه والذى لا بد أن يحرز أكثر منه فى المستقبل، يسمح لنا بالتحكم فى جينات الإنسان على نحو يسمح بالتحكم فى جسم الإنسان وعقله بما يتفق مع رغبات وخطط المسيطرين على وسائل هذا التحكم.

كان لدى هكسلى إذن أسباب قوية للتشاؤم بمستقبل الديمقراطية والحرية، وللتخوف من الانسحاق التدريجى للفرد تحت وطأة نمو مجتمع غمطى تطبعه الآلة الأتوماتيكية بطابعها، فيسوده غمائل رهيب فى السلوك والتفكير، وتزول الفردية ويصعب فيه التمييز بين شخص وآخر.

فى ظل هذا التقدم العلمى والتكنولوجى لا يحتل هدف أو مبدأ مكانة أسمى مما تحتله «الكفاءة» (efficiency). والكفاءة تقاس فى نهاية الأمر بحجم السعادة، أو بالأحرى بالمقياس الذى قال به جيريمى بنتام (Bentham) منذ أكثر من قرنين وهو «أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس». وأكبر جريمة يمكن أن يرتكبها شخص هو ألا يكون سعيداً. وفى الحالات الشاذة والنادرة التى يشعر فيها شخص بأنه غير سعيد أو غير راض عن نفسه أو يشعر فيها بالملل، أو يتطلع إلى الحصول على شئ ليس من المتاح الحصول عليه، هناك علاج حاسم وسريع ومضمون الأثر يطبق فى «هذا العالم الجديد الرائع» وهو تناول بضع جرعات من حبة اسمها

«سوما» (Soma) تدخل من يتناولها في غيبوبة لذينة تمتد بضع ساعات أو حتى بضعة أيام، يزول خلالها هذا الشعور بعدم الرضا، ويعود بعدها الشخص إلى ممارسة حياته الطبيعية مثلما يمارسها سائر الناس.

من الطبيعي أن تسود في مجتمع كهذا عادات ومواقف جديدة فيما يتعلق بالجنس والحب والزواج، وكذلك إزاء الأدب والفن والدين. ممارسة الجنس متاحة دائماً وبلا أى قيد. المكروه فقط في هذا المجتمع والباعث على الدهشة والاستغراب هو الاقتصاد على ممارسة الجنس مع شريك واحد، أو تركيز العاطفة الجنسية على شخص واحد، أى الحب. فالشخصية النسائية الأساسية في الرواية، تتخذ هذا الموقف الشاذ وغير المألوف، وهو نفورها من التنقل في علاقاتها العاطفية بين رجل وآخر، وكذلك موقف أحد أبطال القصة الذى يميل بكل قلبه إلى امرأة بعينها ولا يرغب فى غيرها. مشكلتهما إذن هى الوقوع فيما يشبه الحب، ذلك الشعور غير المفهوم وغير المقبول فى مثل هذا المجتمع التكنولوجى المتقدم.

يترتب على ذلك أن الزواج أيضاً شئ غير معروف، ولا وجود للأسرة، بل إن كلمتى «الأب والأم» قد نسيتا مع مرور زمن طويل على بدء إنتاج الأطفال فى أنابيب أو زجاجات طبقاً لمواصفات معروفة ومحددة مقدماً. واستخدام كلمة الأب أو الأم فى الكلام يشير فى هذا المجتمع مشاعر الخجل والحياء، وتحمّر لدى سماعهما الوجوه كالذى تثيره بعض العبارات الجنسية المكشوفة فى مجتمعاتنا التقليدية.

فى مثل هذا المجتمع يمكن تخمين أى نوع من الأدب أو الفنون يمكن أن يسود، وموقف الناس من الدين. فعندما يزور هذا المجتمع شخص «متخلف ويدانى» يسميه هكسلى «الموحش» (Savage)، سبق أن قرأ فى وقت ما فى حياته بعض مسرحيات شكسبير وأغرم بها، لا تثير تصرفات هذا الشخص وميوله واقتطافه لبعض مقطوعات من شكسبير إلا الاستغراب والسخرية. فليس هناك فى هذا المجتمع مكان لثل هذه العواطف التى يصفها شكسبير. المهم هو السعادة أو اللذة، وتجنب كل ما يعكر صفو المزاج، وهذا قد يتطلب الاستماع إلى موسيقى راقصة وصاخبة، أو رؤية أفلام خيالية ولكنها ممتعة، مما يعرض فى أماكن لها شبه بدور

السينما الحالية ولكن هكسلى يسميها بدور إثارة المشاعر والانفعالات (feelies). والدين أيضاً لم يعد له وجود، فالتناس هنا لا يذكرون كلمة «الله» فى حديثهم بل يستخدمون بدلا منها اسم رب العمل الأمريكى الشهير «فورد»، الذى ابتدع أسلوب الإنتاج الكبير والمتجانس تجانسا تاما. وقد استفاد هكسلى هنا بين الشبه بين اسم «فورد» وأحد التعبيرات المستخدمة فى الإنجليزية للإشارة إلى الله، «لورد» (Lord)، فإذا بالناس فى مجتمع هكسلى الجديد يقولون «يالْفورد!» بدلا من قولهم «يا لله!» عندما يعبرون عن دهشتهم من شيء ما، ويرصدون الأحداث بحساب السنوات التى تفصل بين وقوع الحدث وظهور فورد، فيقولون أن حدثا ما وقع فى السنة العاشرة أو العشرين «بعد فورد»، كما يقال الآن أن حدثا ما وقع بعد كذا سنة من ميلاد المسيح!.

هكسلى يسخر فى روايته من كل هذا. والرواية، مأخوذة ككل، تعبر عن سخطه وعدم رضاه عن هذا المجتمع التكنولوجى المتقدم، بل إنه يسخر سخرية واضحة فى بعض سطور الرواية من فكرة التقدم بأسرها. وفى كتاب آخر له يصف التقدم التكنولوجى بأنه لا يزيد عن أنه يؤدى بالمجتمع «إلى السير إلى الخلف بكفاءة أكبر!».

فما الذى يغضب ألدوس هكسلى بالضبط من هذا المجتمع التكنولوجى المتقدم، وما الذى يشعره بالسخط إلى هذا الحد؟ كان هكسلى يرى أن كل فرد من الناس يختلف عن كل الأفراد الآخرين. فكما أنك لا يمكن أن تجد شخصا له نفس الوجه أو الملامح الجسدية بالضبط التى تجدها فى شخص آخر، فإن التكوين النفسى والخلقى لا يتكرر أبداً، بخلافه، بين شخص وآخر. إذا كان الأمر كذلك فإن معاملة مجموعة من الناس وكأنهم وحدات متماثلة يجوز معها ما يجوز فى معاملة الأجسام المادية البحتة والمجردة من الحياة، تنطوى على اعتداء على صفة الإنسانية. الكفاءة التى يحققها ويطمح إليها المجتمع التكنولوجى الحديث هى إذن، فى نظر هكسلى، كفاءة ميكانيكية بحتة، تزيد من حجم السلع وتضاعف من حجم الثروة، ولكنها تصيب الإنسان فى مقتل وتفقد ما يستحيل تعويضه. المبدأ النفعى (utilitarianism) هو إذن مبدأ شرير فى نظر هكسلى، على الأقل فى صورته المجردة من أى غاية أو مبدأ أخلاقى، فاعتبار الأشياء التى تجلب درجة

معينة من الرضا أو السعادة متساوية، بصرف النظر عن أى اعتبار أخلاقى أو قيمي، هو موقف سيء فى نظر هكسلى لأنه يتعارض مع خصائص أساسية فى الإنسان.

هذا الموقف الأخلاقى من قضية التقدم الاجتماعى الذى اتخذه ألدوس هكسلى منذ أواخر العشرينات من القرن العشرين، وهو فى نحو الخامسة والثلاثين من العمر، وعبر عنه بقوة فى ١٩٣٢ فى روايته المشهورة، وبقي معه حتى وفاته فى ١٩٦٣، أدى إليه اجتماع بعض الصفات العقلية والنفسية النادرة. فالدوس هكسلى ينتمى إلى أسرة فريدة بدورها اشتهرت ببعض الرجال العظام الذين جمعوا بين الذكاء النادر والشغف بالمعرفة وملكة تذوق الأدب والفن إلى جانب دقة البحث العلمى وصرامة المنطق. وقد أدى به هذا الجمع بين الحاسة الأدبية والفنية الراقية، وبين المعرفة العلمية الواسعة، إلى فهم عميق لطبيعة المجتمع الحديث واتجاه سيره، وفى نفس الوقت إلى كراهية عميقة للجوانب غير الإنسانية فى هذا المسار.

كان من الطبيعى أيضاً أن يدرك هكسلى أن هذا المجتمع التكنولوجى الحديث يجد أوضح مثال له فى المجتمع الأمريكى، كما رآه وقرأ عنه فى العقدين الأولين من القرن العشرين. كان قد قرأ بالطبع عن التطورات التكنولوجية المذهلة التى حققها الأمريكيون لاستغلال ثرواتهم الطبيعية الهائلة، ولا بد أنه رأى أثناء زيارته للولايات المتحدة فى العشرينات، من مظاهر انتشار الآلية وآثار المصنع الحديث المدمر لنفسية العامل من ناحية والمثيرة لرغبات غير محدودة لدى المستهلك من ناحية أخرى، مثلما آثار انفعال شارلى شابلن الذى عبر عن سخط بمائل كسخط هكسلى، وفى الوقت نفسه تقريباً الذى كتب فيه هكسلى روايته الشهيرة، فى فيلم شابلن الشهير أيضاً «العصور الحديثة» (Modern Times). (لا عجب أن أصبح الاثنان، هكسلى وشابلن، صديقين حميمين عندما انتقل هكسلى للإقامة فى لوس أنجلوس فى سنوات الحرب).

كان من السهل أيضاً على هكسلى أن يرى أن العالم كله يسير فى نفس الاتجاه الذى يسير فيه المجتمع الأمريكى، وأن مستقبل العالم هو مستقبل أمريكا، ولكنه

كان يشعر دائماً بأن هناك شيئاً يمكن عمله، بل ويجب عمله، من أجل صنع مستقبل أفضل من هذا.



فى ١٩٤٦، عندما جلس هكسلى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ليكتب مقدمة لطبعة جديدة من الرواية، كان من الواضح تماماً له، (ولابد أيضاً لكثيرين غيره) أن العالم يسير نحو هذا المستقبل المخيف بخطى أسرع بكثير مما كان يظن. كانت الآلية قد انتشرت بسرعة تفوق ما توقع، وسيطرت على مجالات لإنتاج السلع والخدمات، ووسائل الإعلام ونشر الثقافة، على نحو فاق كل التوقعات. ناهيك عما كانت الحرب العالمية الثانية قد فعلته من تخريب وتدمير للأنفس والأموال. كانت صورة مستقبل العالم كما بدت لمثقفى ما بعد الحرب العالمية الثانية وللمثقفين الأوروبيين على الأخص، أكثر كآبة وتدعو لتشاؤم أكبر بكثير مما بدت لهكسلى عندما كتب روايته فى أوائل الثلاثينات. لا عجب إذن من أن أقبل الناس على قراءة الرواية بشغف أكبر بعد الحرب مما أبدوه قبلها، ولا تزال الطبعة الجديدة تظهر حتى الآن بعد مرور أكثر من سبعين عاماً على الطبعة الأولى. وهى الوحيدة بين روايات وكتب هكسلى التى تحظى برواج فى الوقت الحاضر.

أدى هذا النجاح بهكسلى إلى أن يكتب كتاباً آخر فى ١٩٥٧ بعنوان «عالم جديد رائع: نظرة أخرى» (Brave New World Revisited) أكد فيه تمسكه بالتنبؤات التى وصفها فى ١٩٣٢ وتوسع فى شرحها بالتحليل العلمى والمنطقى هذه المرة، وليس بالتخيل والأسلوب القصصى كما فعل من قبل، ولكنه لم يبد هذه المرة أقل تشاؤماً مما كان. شرح أثر الزيادة الكبيرة فى سكان العالم بالمقارنة بالموارد، وأثر التقدم التكنولوجى فى زيادة درجة التدخل فى حياة الناس بالتنظيم والضغط والربط، وأثر غزو وسائل الإعلام والاتصالات فى زيادة القدرة على تشكيل أفكار الناس وتوجيههم فى الاتجاهات المطلوبة. وعندما توفى ألدوس هكسلى فى ١٩٦٣ كان اسمه قد اقترن اقتراناً لا ينقسم باسم روايته «عالم جديد رائع» وأصبح يتكرر ذكر الاسمين، كلما حدث ما يثير الخوف مما يمكن أن يأتى به المستقبل.



وقد حدث مثل هذا في يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١. رأى الناس أولاً صور طائرتين تصطدمان ببرجين عظيمين هما من أشهر وأعلى مباني العالم، فتحليهما خلال لحظات قصيرة إلى رماد وتراب. كان التقدم العلمى والتكنولوجى الذى جعل هذا العمل ممكناً، تقدماً مذهلاً حقاً مما لم يكن متاحاً عندما كان هكسلى يكتب روايته، ولكن حجم الدمار المادى والنفسى الذى ترتب على هذا العمل كان مذهلاً أيضاً. التقدم العلمى والتكنولوجى يمكن إذن، كما توقع هكسلى، أن يكون سبباً لمزيد من الخراب. ولكن انظر أيضاً إلى دور وسائل الإعلام وتقدم وسائل الاتصال فى التحكم فى مشاعر الناس وتوجيهها فى الوجهة التى تحددها السلطة المركزية. الأخبار والتعليقات المتشابهة تصب فى آذان المستمعين ويتكرر ظهور صورها أمام أعينهم لتوصل نفس الرسالة وتثبيت نفس الاعتقاد الذى يرغب الجالسون على قمة السلطة فى ترسيخه فى أذهان الناس. والنجاح الذى تحققه السلطة فى هذا الصدد نجاح باهر. فالجميع الآن يعتقدون فى وجود شيء اسمه «الإرهاب»، وإن كان غامض المعالم مجهول الهوية والعنوان، ومع ذلك «فالإرهابى» يستطيع أن يرتكب أى عمل فى أى لحظة فى أى مكان. والشباب والشابات الأمريكيون يظهرون على شاشة التليفزيون ليعبروا فى براءة منقطعة النظير عن ثقتهم المطلقة فيما يقوله رئيسهم، مع أن هذا الرئيس نفسه عندما يخطب أو يجيب على أسئلة الصحفيين، يبدو وكأنه يردد كلاماً أعده له شخص آخر غير معروف الهوية بدوره.

ووسائل الإعلام لا تخدع الناس فقط بنشرها أخباراً مختلفة وترديد تفسيرات واحدة لا تتغير ومعدة سلفاً، بل تخدعهم أكثر، كما قال هكسلى فى مقدمة سنة ١٩٤٦، بتجنب الحديث فى أمور معينة وحظر تناول موضوعات حساسة قد يؤدى الكلام فيها إلى فضح الروايات الرسمية، أو على حد تعبيره «قول الحق شيء عظيم فعلاً ولكن الأعظم منه، من وجهة النظر العملية، السكوت عليه». والمهمة كلها يعجز تسهيلها بإغراق الناس فى عالم من المتع والملاذات والتشويق، لا متلاك السلع تارة، ولممارسة الجنس تارة، ولمتابعة المسابقات الرياضية أو أفلام الجريمة تارة... إلخ. والتخوف الذى يمارس أثناء ذلك يدور ليس فقط حول خطر التعرض للموت بسبب الأعمال الإرهابية التى يمكن أن تحدث فى أى لحظة، بل وأيضاً حول خطر فقدان هذا النمط الراجع للحياة (من استهلاك السلع وممارسة الجنس ومتابعة

المسابقات الرياضية وأفلام الجريمة . . إلخ)، إذ يقال للناس إن من أهداف الإرهابيين الرئيسية القضاء على «النمط الأمريكي للحياة» الذى يشعرون بالغيرة الشديدة منه ويحسدون الأمريكيين عليه، وهو ما دفعهم إلى تفجير الأبراج ووزارة الدفاع الأمريكية، ولو وصل هذا إلى حد تفضية الإرهابيين بأنفسهم.

الناس فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر، وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية، يبدون إذن، كما تصور هكسلى فى ١٩٣٢، وكأنهم يعيشون فى عالم خيالى لا يمت للحقيقة بصلة: يستغرقون فى عمل ميكانيكى وروتينى فى الصباح، ولكنه بالغ الكفاءة، لكى يلقوا بأنفسهم فى المساء، مرهقين وفاقدى القوى، أمام تليفزيون لا يكف عن تكرار أخبار ملفقة وتعليقات كاذبة ولكنها مدروسة بعناية، ومقترنة بصور جذابة تجعل تصديق الأخبار والتعليقات أمرا حتميا والشك فى صحتها مستحيلا، وترسخ فى هذه الأذهان المزهقة أفكارا بعينها عن الإرهاب والإرهابيين، وعن الإسلام والمسلمين، وعن روعة الحياة الأمريكية وجمالها، وأنه لا شئ فى الإمكان أبدع مما هو كائن لولا ما يمكن للإرهابيين عمله لإفساد هذه الحياة. ولكن الحكومة وأجهزة الأمن متيقظة، ولا داعى فى الحقيقة للشعور بالخوف، أو بالأحرى، لا بأس فى الحقيقة من الشعور بالخوف والطمأنينة فى نفس الوقت. وإذا اشتد الخوف بالمرء فهناك على كل حال عقاقير ومشروبات تشبه فى تأثيرها حبوب ال (Soma) فى رواية هكسلى.

لا يمكن للقائمين بالسلطة، على الرغم من كل هذا، الاطمئنان الكامل إلى أن أحدا من الناس، وعلى الأخص من المثقفين، لن يتمرد على كل هذا ويدور بذهنه الشك فى أن ما يسمعه لا يطابق الحقيقة بالضبط، وأن هناك أمورا تخفيها عنه السلطة ووسائل إعلامها. هؤلاء الشكاكون لابد من التعامل معهم بطريقة أخرى غير مجرد التسلية وحبوب التخدير. كان الحل الذى اقترحه هكسلى فى روايته هو النفى، أى عزل هؤلاء الشكاكين الخارجيين عن صفوف هذه القطعان المسالمة من الناس ووضعهم فى جزيرة منعزلة. قد يكلم فيها بعضهم البعض، ولكنهم لا يتصلون فيها ببقية الناس ومن ثم يزول خطرهم. قد تبدو هذه الطريقة التى اقترحها هكسلى للتعامل مع المتمردين والمعارضين طريقة رحيمة أكثر من اللازم، ولكن يجب ألا ننسى أن رواية هكسلى كانت تكتب فى ١٩٣١ و ١٩٣٢، قبل

اتضح خطر النازية والفاشية والستالينية. كان الكاتب المؤهل لوصف هذا الخطر والوسائل العنيفة الأخرى للتعامل مع معارضى السلطة والخارجين عن طاعتها، هو جورج أورويل الذي كتب روايته بعد رواية هكسلي بنحو عشرين عاماً. وقد وصف أورويل، مثلما وصف هكسلي، استخدام السلطة لوسائل الإعلام ومختلف وسائل الترغيب وغسيل المخ وتزوير الحقائق أو إخفائها، ومسايرة عامة الناس لرغبات السلطة واستغراقهم فيما يعطى لهم من وسائل التسلية والمتع الحسية وإثارة الخيال، ولكن أورويل خصص ما لا يقل عن ثلث روايته لوصف أعمال التعذيب ومختلف صور القسوة التي يمكن للسلطة ممارستها مع الخارجين على طاعتها، مما اتضح لنا أيضاً إمكان حدوثه مما شهدناه في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

- ٢ -

قرأت رواية جورج أورويل (١٩٨٤)، أكثر من مرة، وكان دافعي إلى قراءتها في كل مرة شعور قوى بأننا نتعرض لخدعة أو كذبة كبيرة، حيث تقول لنا وسائل الإعلام عكس الحقيقة بالضبط، وتحوّل المجرمين إلى قديسين أو العكس، وتطلق أنبل الأوصاف على أسوأ الأشياء، أو أسوأ الأوصاف على أنبل الأشياء.

قرأتها أول مرة في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن في ١٩٦٧، الذي سمى حرباً، وكنت قد سمعت عن موضوع الرواية قبل أن أقرأها، فقرأتها على أمل أن أجد فيها ما يساعدني على الوصول إلى التفسير الحقيقي لما حدث. ثم قرأتها مرة أخرى في أعقاب هجوم صدام حسين على الكويت في ١٩٩٠، إذ لم أصدق قط الحجج الذي قدمها صدام حسين لتبرير هذا الهجوم، وكنت أقرب إلى الاعتقاد بأنه، بعكس ما كانت تشيعه وسائل الإعلام الغربية والعراقية على السواء، يتخذ مخططاً أمريكياً / إسرائيلياً في الأساس. ثم قرأت الرواية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إذ لم أصدق أيضاً ما قيل من أن مجموعة من الإرهابيين العرب أو المسلمين خططوا ونفذوا هذا الهجوم، تحقيقاً لرفعة الإسلام وانتقاماً من الولايات المتحدة وإسرائيل.

لم أكن أتوقع بالطبع، فى أى حالة من الحالات الثلاث، أن تمدنى الرواية بالإجابة الكاملة على أسئلتى، إذ كيف يمكن ذلك والرواية كُتبت منذ أكثر من نصف قرن؟ ولكن كان أملى أن تمدنى الرواية بما يقوى بصيرتى ويوجه تفكيرى فى الاتجاه الصحيح.

وهذا هو ما حدث بالفعل. فقد قوّت الرواية من شكوكى، ودعمت سوء ظنى، وقدمت لى المبررات المعقولة لهذه الشكوك وهذه الظنون، مما قوّى اعتقادى بصحة قول قرأته لأورويل نفسه، ولكن فى كتاب آخر، وهو أن «أحسن الكتب هو الذى يقول لك ما كنت تعرفه من قبل»!

فما الذى وجدته فى هذه الرواية مما يلقي ضوءاً على أحداث ١١ سبتمبر، مختلفا عما تقول به التصريحات الرسمية والتفسيرات الشائعة؟ لقد دعمت الرواية:

أولاً: من اعتقادى بصحة ما يسمى بنظرية المؤامرة، ليس بالمعنى الذى يريد الإيحاء به أعداؤها، أى بمعنى اجتماع بعض الأشخاص من ذوى الملامح الشيطانية، فى حجرة مظلمة للتخطيط لجرائم يحققون من ورائها أرباحاً أو منافع شخصية، بل بالمعنى الأبسط بكثير، وهو مجرد أن ما يُنسب للأعمال السياسية من أهداف نبيلة كثيراً ما يخفى وراءه أهدافاً أنانية ليس لأصحابها مصلحة فى الإعلان عنها.

فها هو أورويل يقول فى روايته أن من الممكن جداً أن الغارات التى تشن على الدولة، وتقتل كثيراً من أهلها، وتنسب إلى العدو، قد تكون من فعل الدولة نفسها لتبرير إجراء معين تنوى اتخاذه، أو لإثارة مشاعر الناس ضد دولة أخرى تنوى مهاجمتها. . الخ كما يقول إن الهدف الحقيقى من الحروب المستمرة لا علاقة له بالرغبة فى إحلال السلام، ولا فى تغيير نظام فاسد فى دولة أجنبية وإحلال نظام صالح محله، بل الهدف فى نهاية الأمر الحصول على مادة أولية نادرة أو قوة عمل رخيصة، بل والأهم من ذلك مجرد إشباع نهم لا يرتوى أبداً إلى مزيد من القوة.

وثانياً: أكدت الرواية أهمية سلاح الكلمات والشعارات فى كسب الناس إلى صفك، كسمية عدوك بالإرهابى، وتكرار هذا الوصف ليل نهار، وتعويد الناس

الوقوف دقيقتين كل يوم تسميان «دقيقتين للكرامية» يعلن فيها الناس سخطهم على هذا العدو ويؤكدون خلالهما وقوفهم إلى جانب النظام.

من الطريف أن الاسم الذى اختاره أورويل لهذا العدو للمخترع وهو اسم «الإخوان أو الأخوة» (Brotherhood) قريب جداً من اسم القاعدة أو الأصوليين الذى شنت عليهم إدارة الرئيس بوش الحرب فى أفغانستان فى أعقاب ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والذين زعمت هذه الإدارة وجود علاقة بينهم وبين صدام حسين، لتبرير شن الحرب على العراق أيضاً بعد الهجوم على أفغانستان ببضعة شهور.

قبل انتهاء الرواية بقليل، وأثناء تعذيب بطل الرواية المتمرد (ونستون) على يد واحد من قادة الحزب الحاكم (أوبراين)، يسأل ونستون عما إذا كان «للإخوان أو الأخوة» وجود حقيقى، أم أن الأمر كله مجرد اختراع من جانب النظام الحاكم؟ فيجيبه أوبراين: «إنك لن تعرف أبداً الإجابة على هذا السؤال». فهل هذه الإجابة تنطبق أيضاً على حالنا مع ما يسمى بتنظيم «القاعدة»؟.

وثالثاً: تؤكد الرواية ذلك الاستعداد المدهش لدى غالبية الناس لتصديق ما يقال لهم، مهما كانت درجة منافاته للعقل، طالما أنه جرى ترديده بالدرجة الكافية، وطالما اقترن هذا التردد والتكرار بإثارة شعور بما يسميه أورويل «الوطنية الساذجة»، والتى تنطوى على التسليم الأعمى بكل ما يقوله الزعيم (أو الأخ الأكبر) واعتبار الزعيم والوطن شيئاً واحداً.

ورابعاً: أن المهم، لتحقيق أغراضك، ليس حقيقة الأشياء، كما توجد بالفعل فى العالم الخارجى، بل هو ما يعتقد الناس مهما كان مخالفاً لهذه الحقيقة. «الحقيقة ليست خارجية» (Reality is not external)، هكذا يقول أوبراين للمتمرد ونستون، أثناء قيامه بتعذيبه. فليس المهم ما إذا كانت $2 + 2$ تساوى أربعة حقاً أم خمسة، المهم أن الناس مستعدون، عندما يخضعون للوسائل اللازمة لغسيل عقولهم، ليس فقط لترديد القول بأن $2 + 2 = 5$ بل وللاعتقاد فعلاً بأنها تساوى خمسة.

وخامساً: أن الانتصار الحقيقى للحكم الشمولى لا يتم باستئصال معارضيه جسدياً، أو بوضعهم فى السجون، بل يتم بتغيير ما يدور فى رؤوسهم من أفكار،

وإحلال أفكار ملائمة محلها. إن النظام الذي يصوّره أورويل في ١٩٨٤ لم يسترح حتى فرغ رأس ونستون من مضمونه فأصبح «كالصدفة الفارغة»، وبعد هذا يمكن ملء هذه الصدفة الفارغة بما يشاءون من أفكار.

هكذا نفهم حرص الأمريكيين والإسرائيليين، ليس فقط على تفريغ مناطق كاملة في فلسطين من الفلسطينيين، وفي العراق من العراقيين، بل الأهم من ذلك تغيير النظم التعليمية والثقافية والإعلامية السائدة، بحيث يصبح أهل المنطقة على استعداد لاستقبالهم.

إصلاح أم تحديث؟

منذ وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المفزعة، لم يتوقف الكلام عن الإصلاح. المؤتمرات تعقد، والمحاضرات تلقى، والمقالات تنشر، وكلها يدور حول ضرورة الإصلاح، وحول سوء الأحوال الذي جعل الإصلاح من ضرورات البقاء نفسه، بل وجعل التدخل من أجل الإصلاح، ولو بالقوة، مبرراً في نظر البعض ومشروعاً.

وقد اختلط الكلام عن الإصلاح اختلاطاً شديداً بالكلام عن التحديث، وكان الإصلاح (Reform) مرادف للتحديث (Modernization) لا يتصور أحدهما بدون الآخر، وتغني الدعوة إلى أحدهما عن الدعوة إلى الآخر. فالإصلاح في نظر معظم من كتبوا في الموضوع هو أن تفعل مثلما فعلت بعض الدول الأخرى، وأن تلحق بها. أن تفعل مثلما يفعل الناس في العالم المعاصر أو الحديث. وإذا أنت أصبحت مثل هؤلاء الآخرين، وفعلت مثلما يفعلون، أي إذا دخلت في العالم الحديث مثلهم، وأصبحت معاصراً لهم في طريقة حياتك (وليس فقط في الزمن) تكون قد قمت بالإصلاح المطلوب.

من الأمثلة المألوفة على هذه النظرة إلى الإصلاح والتحديث، واعتبارهما كمترادفين، ما تنشره عادة هيئة الأمم المتحدة عن الإصلاحات المطلوبة في الدول «الأقل نمواً». فأساس هذا الفكر «الإصلاحى»، هو اللحاق ببعض الدول المختارة التي حققت «التحديث» قبل غيرها، فرفعت من معدلات النمو، وضاعفت من كميات وأنواع السلع والخدمات المطروحة في الأسواق، وابتدعت وطبقت التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج والاستهلاك والاتصال ونقل المعلومات، وذهبت إلى أبعد مدى

وصل إليه الإنسان حتى الآن في تحقيق استقلال الفرد، وفي تحرير المرأة من مختلف أنواع القيود السياسية والاجتماعية والفكرية... إلخ، ومن ثم لا تكفّ هذه الهيئات الدولية عن نشر الجداول والإحصاءات التي تقوم على مقارنة الدول بعضها ببعض، لبيان أيهما أكثر تقدماً من غيرها في كل هذه الأشياء، بافتراض أن الهدف المرغوب من الجميع هدف واحد، وأن السير نحو هذا الهدف هو المعنى الوحيد للإصلاح.

والتقريران الحديشان اللذان ظهرا في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ من برنامج الأمم المتحدة للإثماء بعنوان «تقرير التنمية الإنسانية العربية» هما من أوضح الأمثلة على استخدام هذين المفهومين، الإصلاح والتحديث، كمترادفين. فعندما يتكلم التقريران عن أهداف الديمقراطية والحرية والشفافية والنهوض بالمعرفة وبأحوال المرأة، يتكلمان دائما استناداً إلى مرجعية ثابتة هي ما تحقق بالفعل في الدول الأخرى المعروفة باسم «الدول المتقدمة»، وهي الدول التي حققت «التحديث» قبل غيرها، والمطلوب من الجميع اللحاق بها.

وراء هذه النظرة إلى الإصلاح والتحديث كمترادفين يكمن بلا شك الاعتقاد الراسخ في فكرة «التقدم»، وهو الاعتقاد بأن التاريخ الإنساني هو تاريخ تقدم مستمر، الأحداث فيه أفضل دائماً من الأقدم، ليس في هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة الإنسانية أو التنظيم الاجتماعي دون غيره، بل في الحياة الإنسانية «بوجه عام»، وفي التنظيم الاجتماعي «برمته». إذ لو كان هذا الاعتقاد صحيحاً فما الذي يمكن أن يكون أفضل من تقليد من حقق التغيير بأسرع منك؟ وتنكر لماضيه قبل أن تنتكر له؟ وثار على التقاليد قبل أن تثور؟ أو إذا أردنا استخدام تعبيراً يستخدمه عادة الأكثر حداثة، من قام بعملية «التنوير» قبل أن تقوم بها؟

ولكن إذا كان المرء شخصاً مثلي، لديه شكوك قوية في فكرة التقدم، معرفة على هذا النحو، ويرى أشياء كثيرة مما ابتدعتها الحياة الحديثة كرهبة أو غير جذيرة بالإعجاب، ألا يبدو له أن من الخطأ الفاحش هذه التسوية بين الإصلاح والتحديث، واستخدامهما كمترادفين؟ إن مثل هذا الشخص، وأنا مثله، لابد أن يعتبر من قبيل الخطأ الفاحش أن يفرض التحديث على أمة باسم الإصلاح، دون تمييز بين هذا الجانب وذاك من مظاهر الحياة الحديثة، وأن يعتبر من قبيل القسوة البالغة أن تفرض

أمة على غيرها أن تتبنى عاداتها ولغتها ودينها بحجة أنها العادات واللغة والدين «الأفضل»، لمجرد أنها عادات ولغة وديانة أم «أكثر حداثة» أو «أكثر تطوراً».



هذه هي بالضبط المسألة التي تناولتها هاتان الروايتان الرائعتان عن التقاء حضارتين أو ثقافتين، أحدهما أكثر «حداثة» من غيرها، ولكنها ليست بالضرورة أفضل في كل شيء من الأخرى. الرواية الأولى هي قصة الكاتب النيجيرى شنوا أشيبى (Chinua Achebe) التي ظهرت لأول مرة بالإنجليزية فى سنة ١٩٥٨، بعنوان يفصح عن مضمونها وهو «عندما ينهار كل شيء» (Things Fall Apart).

الرواية تقص ما حدث لقبيلة نيجيرية فى أوائل القرن الماضى. وينفق الكاتب أكثر من نصف الكتاب فى وصف هذا الجانب أو ذلك من حياة القبيلة: عاداتها وعلاقاتها الاجتماعية، ما تؤمن به وما تخاف منه، الصفات التى تقدرها والصفات التى تحتقرها، ما يعتبر لديها عاراً وما يعتبر سبباً للفخر، ماذا تأكل وماذا تشرب، علاقة النساء بالرجال، خرافاتها وأساطيرها... إلخ. الكاتب يروى كل هذا بأسلوب شائق طبعاً، ولكن هذا الجزء من الرواية لا يحمل فى طياته أى قصة بعد. الغرض منه هو أن «يقنع» القارئ بهذه القبيلة، أى أن يجعلك تحسّ بأن كل هذه العادات والتقاليد والمعتقدات، إذا تأملتها كلها، ولاحظت تداخلها وتشابكها، تبين الدور الذى يلعبه كل جزء من أجزاء هذه «الثقافة» فى تحقيق تماسك الثقافة ككل، فتعطى للحياة معنى، وللقبيلة تفرداً وشخصيتها، ولأفرادها مصدراً للثقة بأنفسهم ومجتمعهم، وتجعل التضحية من جانب بعض أفرادها، إذا كانت هذه التضحية مفيدة لازمة لبقاء القبيلة، ضرورية ومبررة. بعبارة واحدة: كل جزء من أجزاء هذه الثقافة يضمن لهذه القبيلة البقاء والاستمرار، ولا يمكن فهم أى جزء من هذه الأجزاء إلا فى علاقته بغيره.

هكذا ينفق المؤلف أكثر من نصف الرواية حتى يقنعك تماماً بهذه «الثقافة»، بل ويجعلك تحبها وتتعاطف معها تماماً. ومتى أحببتها وتعاطفت معها يصبح من السخف محاولة تقييم كل جزء من أجزائها على انفراد، والحكم عليه بما إذا كان «مفيداً أو غير مفيد»، «هناك ما هو أفضل منه عند قبيلة أخرى أو ليس هناك ما هو

أفضل منه»، «عقلاني هو أم غير عقلاني»، «علمي أم غير علمي». وإنما يكتسب كل جزء من هذه الثقافة عقلانيته من الوظيفة التي يؤديها في تحقيق البقاء والاستمرار لهذه القبيلة.

ثم تبدأ المأساة. فلزعيم هذه القبيلة «أوكونكو» ابن و بنت. البنت تتجسد فيها كل الصفات التي يحبها أوكونكو ويقدرها. لقد ورثت عن أبيها صلابته وقوة إرادته، وهى عطوف على أهلها وعشيرتها دون ضعف. ولكن الابن ضعيف قليل الحيلة، باهت الشخصية، ليس فيه شيء من صلابه أبيه أو قوته الجسمانية أو عناده أو صبره وجلده على الشدائد. ما الذى يجعل الابن يخون قبيلته وأباه، ويفتح للأجانب الباب لغزو قبيلته وتدميرها؟ هل هو ضعفه الطبيعى أم هو ذلك بالإضافة إلى شعوره بأن أباه لا يحبه فى الحقيقة أو على الأقل يفضل أخته عليه؟ لا نعرف بالضبط. أيا كان السبب فإنه عندما يأتى المبشرون بدين أجنبى وغريب عن معتقدات القبيلة، ينضم الابن إليهم. لا يصدق الأب هذا، ويكاد يجن جنونه «أينضم ابنه إلى أعداء القبيلة التى لا يريدون لها إلا الخراب؟» ولكن الابن مصمم، والمبشرون، ووراءهم حملة البنادق الذين يريدون الاستيلاء على أرض القبيلة وخيراتاها، يقوون ظهوره ويفسلون منحه ويوهمونه بأنه باتضمامه إليهم ضد أبيه وعشيرته إنما يتنصر للإنسانية وحقوق الإنسان!

لا عجب إذن فى اختيار هذا الاسم للرواية: «عندما ينهار كل شيء»، فقد انهار بالفعل كل شيء فى تلك القبيلة النيجيرية، وتم تمرير كل ذلك باسم «حقوق الإنسان» مرة، وباسم «السلام» مرة، وباسم «التنوير» مرة، وباسم «الإصلاح» فى جميع الأحوال.



أما الرواية الثانية فهى رواية الكاتب السودانى الشهير الطيب صالح «موسم الهجرة إلى الشمال»، التى ظهرت لأول مرة فى سنة ١٩٦٦، أى منذ ما يقرب من أربعين عاما، ومع هذا فلا زالت تقدم لنا وصفا صادقا للمحنة التى تمر بها الثقافة (أو الحضارة) العربية فى مواجهة ضغوط أو غزو أو اعتداء ثقافة (أو حضارة) أكثر «حداثة»، ومن ثم فهى أشد بأسا وقوة ولكنها أيضا أكثر عدوانية.

ورواية الطيب صالح تحتوي في طياتها على وصف لثلاثة مواقف من هذه المواجهة. هناك أولا موقف المفتون بالغرب افتنانا تاما، ولا يجد طريقا للشعور بالرضا على نفسه إلا الحصول على رضا الغربيين عنه، وتمثله في الرواية شخصية بطلها «مصطفى سعيد». إنه يتعلم لغة الإنجليز حتى يجيدها ويكتب بها الكتب، وما يهدأ له بال طالما «جين موريس»، تلك الإنجليزية اللعوب، ترفض أن تسلم نفسها له. بل إنه حتى بعد أن يعود إلى قريته السودانية في النهاية، بعد أن قتل جين موريس وقضى سنوات في السجن بسببها، وبعد أن تزوج من سودانية وأنجب منها طفلين، ما زال يحن إلى حياته في إنجلترا ولا يستطيع نسيانها، فيحوّل إحدى حجرات بيته إلى نسخة طبق الأصل من حجرة بيت إنجليزى : المدفأة نفسها، وقصاصات الجرائد الإنجليزية، والغليون الإنجليزى، وصور عشيقاته الإنجليزيات، ودواوين شعراء الإنجليز . . إلخ، وانتهى الأمر به إلى الانتحار.

وهناك ثانيا موقف المتمسك تمسكا كاملا بالتقاليد الموروثة بحذافيرها وخالصة من أى تأثير بالوافد أو المنقول من الغرب (أى موقف الراضى للتحديث والإصلاح معا)، وتمثله شخصية «ود الرئيس»، ذلك الرجل الذى لم يتصل على أى نحو بالغرب، ويريد، وقد جاوز السبعين وله زوجة وأولاد كبار وأحفاد، أن يتزوج من امرأة فى عمر أحفاده من دون أن يجد أى غضاضة فى الأمر. فليس فى تقاليد القرية ما يمنع من أن تكون له زوجة ثانية، كبيرة أو صغيرة، مادام قادرا على الإنفاق عليها، ومادام أبوها قد وافق على الزواج، ولو كانت هى قد هددت بقتله وقتل نفسها إذا أجبروها على الزواج، وهو ما حدث بالفعل.

بل إن قارئ رواية الطيب صالح يمكن أن يجد فيها شخصيتين تكاد أحدهما أن تمثل، فى نظرى، الولايات المتحدة نفسها كما تتصرف معنا الآن، وتمثل الشخصية الأخرى الجوانب الناصعة فى التقاليد الموروثة جيلا عن جيل.

الشخصية الأولى هى «جين موريس»، تلك المرأة الشيطانية، البالغة الجمال والحيوية، والعصية المترفة، والتي تعرف بالضبط نقاط الضعف فى مصطفى سعيد فلا تكف عن استغلالها لصالحها مهما أدى ذلك إلى إذلاله وتحقيره. لعوب إلى درجة مغازلة الرجال المحيطين بهما فى المقهى، وهو جالس يشاهد ما يحدث،

والغيظ والغيرة يفترسانه افتراساً. تقول له، وهى واقفة فى شقته، إنه يمكنه أن ينالها بشرط أن يمنحها هذه الزهرية الثمينة فيوافق، فإذا بها تأخذ الزهرية وتهشمها على الأرض. ثم تشير إلى مخطوط نادر على المنضدة وتقول «تعطينى هذا أيضاً»، فيوافق، فتأخذ المخطوط القديم النادر وتمزقه وتغلق فمها بقطع الورق وتمضغها ثم تبصقها. ولكنها أيضاً ذات ميول انتحارية قوية، تذكرنى بنهاب الولايات المتحدة إلى العراق. عدوانية واضحة تماماً، وظلم فادح لاشك فيه، ولكن فى هذه العدوانية وهذا الظلم شبه بالعمل الانتحارى. فى يوم زواج جين موريس ومصطفى سعيد، بعد أن تعبت من الجرى، أجهشت فجأة بالبكاء أمام مسجل عقد الزواج، وفجأة انقلب بكاؤها إلى ضحك وقالت وهى تمهقه بالضحك: «يا لها من مهزلة!». وعندما رفضت الاستسلام له، حتى بعد عقد قرانهما، وشرع هو فى طعنها بالخنجر «لبثت تنظر إلى حد الخنجر بخليل من الدهشة والخوف والشبق، ثم أمسكت الخنجر وقبلته بلهفة.. وتأوهت وقالت: «أرجوك يا حلوى. هيا. أنا مستعدة الآن»، فضغط بالخنجر فى صدرها حتى تفجّر منه الدم.

أما الشخصية الثانية، التى تمثل الجوانب الناصعة من التقاليد الموروثة فهى شخصية الجد الذى جاوز التسعين من عمره، فى عظمتة وصموده وقدرته على الاستمرار ومقاومة عناصر الفناء. يصف الطيب صالح لقاء الراوى به، كلما عاد من السفر، بقوله:

«تمهلْتُ عند باب الغرفة وأنا استمرئ ذلك الإحساس العذب الذى يسبق لقائى مع جدى كلما عدت من السفر. إحساس صاف بالعجب من أن هذا الكيان العتيق ما يزال موجوداً أصلاً على ظاهر الأرض. وحين أعانقه استنشقت رائحته الفريدة التى هى خليط من رائحة الضريح الكبير فى المقبرة ورائحة الطفل الرضيع.. نحن بمقاييس العالم الصناعى الأوروبى فلاحون فقراء، ولكننى حين أعانقت جدى أحس بالغنى، كأننى نعمة من دقات قلب الكون نفسه. إنه ليس شجرة سنديان شامخة وارفة الفروع فى أرض منّت عليها الطبيعة بالماء والخصب، ولكنه كشجيرات السيلال فى صحارى السودان، سميكة اللحي حادة الأشواك، تقهر الموت لأنها لا تسرف فى الحياة..». ومع هذا فهذا الجد العظيم محدود القدرات والمعرفة، ومن أصعب الأمور أن يتأقلم مع الجديد.

ولكن فى رواية الطبيب صالح شخصية أخرى مدهشة، أقرأ وصفها وأتبع تصرفاتها فى الرواية فأجدتها تعبر عن موقف ثالث من محنة المواجهة بين ثقافتين، أو من قضية «الإصلاح»، أجدّه أفضل المواقف جميعاً. هذا هو موقف رجل من رجال القرية، فاهم لكل شىء ويعرف مزايا هذا وذاك، وأوجه القوة والضعف فى الوافد والموروث على السواء. يحب أهل القرية كل الحب ويحترم تقاليدهم وعاداتهم، ولكنه يعرف أيضاً نقائصهم وحدود قدراتهم. الإصلاح مطلوب طبعاً، ولكنه يجب أن يتم بالراحة وبالعقل ودون غضب. مزيد من المعرفة مطلوب ومرغوب فيه، ولكن هناك الكثير من المعرفة مما يندرج تحت ما أسمته «نعمة»، فى رواية الطبيب صالح الأخرى «عرس الزين»، «بالطرشة»، وهو العلم الذى لا ينفع الناس.

هذه هى شخصية «محبوب». لم يعجبه بالمرة طلب ود الرئيس الزواج من حسنة، واعتبره لذلك رجلاً مخرفاً لا يدري ما يقول، ولكنه غضب أشد الغضب عندما سمع بما فعلته «حسنة»، إذ قتلت زوجها ثم قتلت نفسها. كان «ود الرئيس» فى نظره مخرفاً غلب حكم التقاليد تغليبا أعمى على حكم العقل، أما «حسنة» فمتمردة طائشة ظنت أن لها من الحرية أكثر بكثير مما لها بالفعل. محبوب رجل رائع بلا شك، ولكنه للأسف ذو قدرة محدودة للغاية. وهو يواجه مشكلة تكاد تستعصى على الحل، وكأنها تنبئ بكارثة حتمية أشبه بالتراجيديا اليونانية.



فى ضوء هذه المواقف الثلاثة من قضية الإصلاح والتحديث (أو التقدم والتخلف)، يمكن أن ننظر إلى ما يطرح علينا اليوم من مشروعات باسم الإصلاح، وتسمى أحياناً بمشروع الشرق الأوسط الكبير، أو الموسع، وأحياناً باسم الإصلاح الديمقراطي، أو تجديد الفكر الدينى، أو النهوض بأحوال المعرفة أو تمكين المرأة... إلخ.

ذلك أن ردود الفعل إزاء المشروع الأمريكى المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذى أعلنته الولايات المتحدة فى أوائل سنة ٢٠٠٤ لإعادة ترتيب الشرق الأوسط يمكن تصنيف معظم أصحابها إلى فريقين:

فريق يقبل المشروع ويرحب به ويقول: ما دامت الأشياء التى يرمى هذا المشروع

إلى تحقيقها هي نفسها ما نريد تحقيقه بالضبط (الديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة)، فلماذا نرفضه؟

وفريق آخر يرفضه قائلاً : لا نريد أن يفرض علينا الإصلاح من الخارج . إذا أردنا الإصلاح فلنقم بذلك بأنفسنا (بيدى لا بيد عمرو) .

ومن جانبى أريد أن أقول أولاً إن معظم المتيمين إلى هذا الفريق أو ذاك يقولون ما لا يضمرون فى داخل أنفسهم فى الحقيقة . فمعظم أعضاء الفريق الأول يرحبون بالمشروع الأمريكى ، لا لأن المشروع يتفق مع ما نريده لأنفسنا ، بل لأنهم مفتونون أشد الفتنة بنمط الحياة الأمريكى ، ويتمنون لو يغمضون أعينهم ثم يفتحونها فيجدون بلادنا وقد أصبحت قطعة من أمريكا ، كما كان الخديوى إسماعيل يمتنى لو أصبحت مصر قطعة من أوروبا . وهم ، بناء على ذلك ، لا ينفقون وقتاً طويلاً فى التفكير فيما إذا كانت أمريكا تريد إصلاحاً حقيقياً فى بلادنا أو لا تريد .

من المفيد أن نلاحظ أيضاً أن هذا القسم من المعلقين على المشروع الأمريكى لا يضمرون شعوراً طيباً نحو تراث العرب أو المسلمين وتقاليدهم ، بل قد يصل شعورهم فى الواقع إلى درجة المعاداة للمختلطة بدرجة أو أخرى من الاحتقار ، لكل ما يتعلق بهذا التراث وهذه التقاليد .

أما الفريق الثانى فمعظمهم يرفضون المشروع ويعادونه ، بسبب تهديده لتراث أمتهم وتقاليدهم . المسألة فى نظرهم ليست إذن ، كما يقول كثير منهم ، أنهم يريدون أن يفعلوا بأيديهم ما تزعم أمريكا أنها تريد أن تفعله بنفسها ، بل يفضلون فى الحقيقة ألا يفعلوا أى شئ على الإطلاق على تنفيذ ما تريده أمريكا ، أو يريدون التغيير بمعنى هو عكس ما تريده أمريكا بالضبط ، وهو الرجوع إلى التراث والتقاليد وأحيائها ، مما يعنى الابتعاد أكثر فأكثر عن النمط الأمريكى فى الحياة . هذا الفريق من المعلقين يكرهون (بل وأحياناً يحتقرون) أى شئ أمريكى ، كما يكره الفريق الأول أى شئ له علاقة بالتراث .

هناك بالطبع من المعلقين على المشروع الأمريكى من لا يتبع إلى هذا الفريق أو ذاك (واعتبر نفسى من هؤلاء) ، ولكنهم أقل عدداً على الأرجح من المتيمين إلى أى من الفريقين الآخرين . هذا النوع الثالث يضم أفراداً يحبون تراث أمتهم ويحترمون

ويتعاطفون معه، ويكرهون ولا يطبقون كثيراً من جوانب الحياة الأمريكية، ويعتبرون غزو هذه الجوانب لحياتنا الاجتماعية من قبيل الكارثة. ولكنهم فى الوقت نفسه على استعداد للإقرار والاعتراف بأن كثيراً من تقاليدنا ومن عاداتنا ومسلّماتنا الموروثة، من الأفضل تغييرها أو التخلص منها، كما أنهم على استعداد للإقرار والاعتراف بأن هناك من جوانب الحياة الأمريكية ما يجدر بنا الاقتداء به وتعلمه.

انظر مثلاً إلى ما يُطرح علينا تحت اسم «تمكين المرأة»، أى الارتقاء بشأن المرأة والاعتراف بحقوقها ورفع الغبن عنها. الفريق الأول الذى يقبل مشروع الشرق الأوسط الكبير بلا نقاش، يرى المرأة العربية مقهورة أشد القهر ولا يمكن إلا أن تحقق النفع من تعليم العرب كيف يعاملون المرأة كما تعامل فى المجتمع الأمريكى. أما الفريق الثانى فيرى أن المرأة الأمريكية والأوروبية متحررة أكثر من اللازم، وعلى نحو يتعارض أشد التعارض مع تقاليدنا وقيمنا الاجتماعية، ومن ثم يجب رفض أى مشروع يتيح هذه الدرجة من التحرر للمرأة العربية. ولكن الفريق الثالث، وإن كان يعترف بأن المرأة فى المجتمع العربى تخضع لبعض صور القهر، فإنه لا يشعر بأية حماسة لتحرير المرأة العربية على الطريقة الأمريكية أو الأوروبية. نعم، لابد من رفع القهر عن المرأة العربية، ولكن المرأة الأوروبية والأمريكية تخضع بدورها لصور أخرى من القهر المتولد عن شيوع قيم المجتمع الاستهلاكى الذى دفع إلى استغلال المرأة كرمز للجنس، وفرق شمل الأسرة، وفرض على المرأة الجمع بين أعباء ثقيلة فى العمل والسهر على مصالح الأولاد والأسرة، بفرض وجود أولاد أو أسرة أصلاً.

كذلك فيما يتعلق بالديمقراطية. مجتمعاتنا تحتاج بلا شك إلى مزيد من الديمقراطية، ولكن ما هو الرائع بالضبط فى نوع من الديمقراطية يصفه كاتب أمريكى بأنه «أفضل نظام سياسى يمكن أن تشتريه بالنقود؟» وما هو الرائع فى نظام للانتخابات يتنافس فيه حزبان كبيران، الاختلاف المهم الوحيد بينهما (طبقاً لمقال حديث فى جريدة الجارديان البريطانية) ليس هو الاختلاف حول السياسة الخارجية الأمريكية ولا حول البقاء فى العراق أو الخروج منه، بل ما إذا كان يسمح أو لا يسمح بالزواج المثلى؟

وكذلك فيما يتعلق بالمعرفة . إذ هل ينكر أحد تخلف نظمنا التعليمية ، وانتشار الأمية في البلاد العربية ، وتخلفنا في مجالات البحث والابتكار العلمي والتكنولوجي ؟ ولكن بأي حق يأتي من يقول لنا ، باسم النهوض بأحوال المعرفة في بلادنا ، أن علينا تخفيض عدد ساعات تدريس اللغة العربية ، وإحلال اللغة الإنجليزية محلها ، أو أن علينا أن نستبدل بدروس الدين دروساً في الأخلاق بصفة عامة ، أو أن تدريس التاريخ السياسي الأمريكي يجب أن يحتل درجة الأهمية نفسها التي يحتلها التاريخ العربي أو الإسلامي أو أكثر . . إلخ .



كل هذا يبدو لي قريباً من أن يكون من البديهيات التي لا تكاد تحتاج إلى نقاش . المسألة في رأيي ، كما ذكرت ، ليست في صعوبة أن نعرف ما هو الحل الأفضل أو ما هو الإصلاح المنشود بالضبط ، فالحل الأفضل أو الإصلاح المنشود لا يمكن أن يخرج عن أن نحاول تبني الجديد الصالح مع الاحتفاظ بالقديم الصالح أيضاً ، أي الذي لم يفقد مغزاه وصلاحيته مع مرور الزمن . ولكن المشكلة هي فيما إذا كان هذا الحل متاحاً أصلاً ، أي ما إذا كان من الممكن حقاً لأمة من الأمم المواجهة بغزو وثقافة مغايرة لثقافتها ، ولكنها أيضاً أكثر حداثة وأشد بأساً ، أن تختار وتتقى ، فترفض الجديد الذي لا نفع فيه ، وتستبقى من تراثها ما لا يتعارض مع آمالها وطموحاتها . إنني أشك في أن هذا الاختيار متاح أصلاً لسبيين على الأقل :

السبب الأول : هو أن التحديث الذي يأتي متخفياً في زى الإصلاح يأتي مدعوماً بقوة السلاح . إنه يدعونا إلى الديمقراطية وإصلاح أحوال المعرفة وزيادة تمكين المرأة ، دعوة مقترنة دائماً بالتهديد (عما يثير في حد ذاته الشك في أن المقصود قد يكون في الحقيقة شيئاً مختلفاً تماماً عن الديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة) . والدعوة دائماً ليست إلى مزيد من الحرية والديمقراطية بصفة عامة ، أو النهوض بأحوال المعرفة والمرأة بصفة عامة ، بل بطريقة خاصة محددة سلفاً هي التي طبقوها هم في بلادهم أو تحقق مصالحهم هم . وكأننا لم نتقدم كثيراً عما فعله نابليون عندما قدم إلى مصر منذ قرنين وقال للمصريين في منشوره ، بعد أن حاول تبرير مجيء الحملة الفرنسية بأنها جاءت لتخليص المصريين من «السنجاق الذين يتسلطون في

البلاد المصرية»، وبعد أن وعدهم بأنه «من الآن فصاعداً لا يأس أحد من أهالي مصر من الدخول في المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة . . .»، بعد أن وعد نابليون المصريين بهذا الإصلاح الباهر قال في منشوره :

«المادة الثانية : كل قرية تقوم على (أى تقف ضد) العسكر الفرنسي سوى تحرق بالنار».

والسبب الثانى: أن مقاليد الأمور فى داخل البلاد العربية، وسلطة اتخاذ القرارات بشأن الإصلاح أو عدمه، هى فى معظم الأحوال فى أيدي المستفيدين من التحديث لا من الإصلاح، أى من تطبيق النموذج المراد فرضه والمملى مباشرة من أصحاب المشروع التحديثى الذى يختلط فيه الصالح بالطالح، ولا يجرى التمييز الواجب بين النافع والضار. وهذا الفريق ذو قدرة فائقة. مدعومة أيضاً من الأجنبي. على تعطيل أى إصلاح حقيقى، وعلى منع أى عملية انتقاء واختيار حريين الأشياء المعروضة. من مصلحة هذا الفريق أن يصور الأمر (على غير حقيقته) بأنه صراع بين المتطرفين والإصلاحيين، بين المتطرفين المتمسكين بالقديم بأى ثمن، والتقدميين الراغبين فى تحقيق التقدم والرفاهية. ولكن الحقيقة أن هناك موقفاً ثالثاً يصمم الآخرون على تجاهله، مع أنه الموقف الوحيد الذى يمثل الإصلاح الحقيقى وإن لم يكن يقبل «التحديث» بدون قيد أو شرط.

لا عجب أن قال محبوب للراوى فى رواية الطيب صالح :

«الدنيا لم تتغير بالقدر الذى تظنه. تغيرت أشياء. طلعات الماء بدل السواقي. محارث من حديد بدل محارث الخشب. أصبحنا نرسل بناتنا للمدارس. راديوها. أوتومبيلات. تعلمنا شرب الويسكى والبيرة بدل العرقى والمريسة. لكن كل شئ كما كان. . . الدنيا تتغير حقيقة حين يصير أمثالى وزراء فى الحكومة». ثم أضاف وهو ما يزال يضحك: «وهذا طبعاً من رابع المستحيلات».



هاتان العقبتان الكأداوان : قوة السلاح لدعم الإصلاح الكاذب من الخارج،

ومؤازرة المستفيدين من هذا الإصلاح الكاذب من الداخل، يبدو أنهما يزدادان ضراوة مع مرور الزمن، بحيث تتضاءل مع الزمن فرصة تحقيق الإصلاح الحقيقي كما عرّفته من قبل. إن كل تجربة لإحداث نهضة حقيقية قائمة على الاختيار الحر، وعلى تنقية عملية التحديث من الشوائب والنقائص، تصبح فرصة نجاحها أقل فأقل، كلما تأخرت في الزمن. كانت الفرصة المتاحة لمحمد علي لتحقيق مثل هذه النهضة في مصر، في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، أفضل بكثير من الفرصة التي كانت متاحة لجمال عبد الناصر في منتصف القرن العشرين. كذلك كانت الفرصة المتاحة لليابان في منتصف القرن التاسع عشر لتحقيق إبداع حقيقي، والاختيار الحر من بين عناصر التحديث دون التكرار للنافع من التراث، أفضل بكثير من تلك التي أصبحت متاحة لكوريا أو ماليزيا في أواخر القرن العشرين. فهل مازالت هناك فرصة متاحة للعرب اليوم لتحقيق هذا الاختيار، وتطبيق إصلاح حقيقي بدلاً من مجرد «التحديث»؟

هناك بالطبع فريق يائس تماماً لسبب أو آخر، من إمكانية هذا الإصلاح المتميز عن محض التحديث. ولكن هناك من لا يزال يحمل بعض الأمل، ويستمد هذا الأمل من درجة عالية من الثقة بحيوية التراث العربي والإسلامي، وقدرته على مقاومة محاولات التحديث التي يختلط فيها القليل النافع بالكثير الضار، والذي يفت في عضد الأمة ويضعف من ثقافتها بنفسها ومن قدرتها على الإبداع. وهناك من يستمد الأمل من احتمال عودة الصراع إلى النشوب في داخل معسكر الحداثة نفسها، نتيجة لتناقض دولها على القيادة والتفوق الاقتصادي والسياسي والعسكري، كما حدث من قبل عدة مرات، واقترب أحياناً بحروب عالمية، وأدى هذا الصراع في كل مرة إلى إتاحة فرصة الهرب أمام بعض الثقافات الأخرى في العالم، للمحافظة على وجودها وتحقيق نهضتها.

ولكن هناك مصدراً آخر للأمل، أمام الثقافات غير الغربية لتحقيق الإصلاح المرجو، دون الاستسلام الكامل لما يراد لها من تحديث، وهو ما أصاب الحضارة الغربية من ضعف، وأنها هي نفسها تمرّ بمرحلة لها كل سمات الشيخوخة. وفي هذه المرحلة يصبح من المستحيل إخفاء الزهن عن الجميع، فإذا بالنقد الموجة للحضارة الغربية يزداد قوة يوماً بعد يوم، وترتفع أصوات الاحتجاج على

ما يمارسه أصحاب هذه الحضارة من همجية فى عدوانها على أصحاب الثقافات الأخرى، وعلى هذه الثقافات نفسها، ويتضح أكثر فأكثر ما أصبح يتسم به خطاب أصحاب الحضارة الغربية من هشاشة وترهل أقرب إلى إثارة الضحك والسخرية، بل ويبدأ أصحاب هذه الحضارة نفسها فى فقد الثقة فى حضارتهم، وفى أفضليتها فى كثير من الأمور على غيرها. فى مثل هذه الظروف قد تزداد فرص الإصلاح المستقل عن التحديث، وتجدد الأمل فى تحقيق تقدم حقيقى لا يتنكر للجوانب الناصعة فى تراث الأمة.

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية:

- ١ - مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقها فى الجمهورية العربية المتحدة - مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦ .
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادى - مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧ .
- ٣ - الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢ .
- ٤ - الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠ .
- ٥ - المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣ .
- ٦ - محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر : المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢ .
- ٧ - تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة ١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .
- ٨ - الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح - مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٩ - هجرة العمالة المصرية : (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ١٩٨٦ .

- ١٠ - قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم . دار على مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧ .
- ١١ - نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر . مكتبة مديبولي، ١٩٨٩ .
- ١٢ - مصر في مفترق الطرق : دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠ .
- ١٣ - العرب ونكبة الكويت : مكتبة مديبولي، ١٩٩١ .
- ١٤ - السكان والتنمية : بحث في الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر - المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١ .
- ١٥ - الدولة الرخوة في مصر - دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .
- ١٦ - معضلة الاقتصاد المصري - دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤ .
- ١٧ - شخصيات لها تاريخ : رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ .
- ١٨ - ماذا حدث للمصريين ؟، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١ .
- ١٩ - المثقفون العرب وإسرائيل - دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨ . الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ .
- ٢٠ - العولة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٩، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠١ .
- ٢١ - التنوير الزائف، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩ .
- ٢٢ - العولة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ .
- ٢٣ - وصف مصر في نهاية القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠ . الطبعة الثانية ٢٠٠٥ .

- ٢٤ - كشف الأتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٢.
- ٢٥ - عولة القهر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
- ٢٦ - كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٣.
- ٢٧ - شخصيات مصرية فذة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة ٢٠٠٣.
- ٢٨ - عصر الجماهير الغفيرة، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣.
- ٢٩ - عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٣٠ - مستقبلات: تأملات في أحوال مصر والعرب والعالم في منتصف القرن الواحد والعشرين، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.

باللغة الإنجليزية:

- 1 - Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.
- 2 - Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.
- 3 - The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 - 1970, Brill, Leiden, 1974, 2d edition, 1980.
ترجم الى اليابانية في ١٩٧٦ وحاز جائزة الدولة التشجيعية في ١٩٧٦.
- 4 - Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, (Coedited with J. MacArthur) a special issue of World Development, Oxford, February 1978.

5 - International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Center, Ottawa, 1985.

6 - Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden 1995.

7 - Whatever Happened to the Egyptians? American University Press, Cairo, 2000 .

8 - Whatever Else Happened to the Egyptians?, American University Press, Cairo, 2004.

كتب مترجمة:

١ - التخطيط المركزى : تألف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٩٦ .

٢ - مقالات مختارة فى التنمية الاقتصادية ، (بالاشتراك) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تألف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ - الشمال - الجنوب : برنامج من أجل البقاء ، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ولى برانت (بالاشتراك) ، الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .

المحتويات

٥	المقدمة
٧	خرافة التقدم والتخلف
٢٥	التنمية الاقتصادية
٣٣	التنمية الإنسانية
٧١	الحرية
٨٥	الديمقراطية
٩٣	الرأسمالية
٩٩	حقوق الإنسان
١٠٥	ثورة المعلومات
١١٥	الأخلاق
١٢٥	الإرهاب
١٤١	التقدم إلى الخلف
١٥٧	إصلاح أم تحديث ؟
١٧١	كتب أخرى للمؤلف

رقم الإيداع ٧٨١٤ / ٢٠٠٥

التزقيم الدولي I.S.B.N. 977 - 09 - 1236 - 0

مطابع الشروق

القاهرة: A شارع ميجيدو المصرى - ت: ١٠٧٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)

خرافة التقدم والتخلف

العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين

هذا الكتاب يثير شكوكا كثيرة في صحة الاعتقاد بفكرة التقدم والتخلف، وفيما إذا كان من الجائز وصف دول أو أمم بأنها متقدمة، وأخرى بأنها متخلفة أو متأخرة.

فكرة التقدم والتخلف ليست موغلة في القدم، ولا هي بديهية. والتقدم والتخلف لا يقاسان بالنمو الاقتصادي وحده. ومن السخف اعتبار بعض الأمم أكثر تقدما في مضمار «التنمية الإنسانية» من غيرها. واتهام العرب بأنهم «متخلفون» في هذا المضمار اتهام مرفوض. وليس من السهل اعتبار بعض الأمم أكثر تمتعا «بالحرية» من غيرها. والديمقراطية ليست، كما يشاع، في عصر ازدهار، ولا حتى في الدول المسماة «بالديمقراطية». وما يعتبر من «حقوق الإنسان» يختلف من ثقافة إلى أخرى.

و «ثورة المعلومات» قد تجلب من الأضرار ما لا يقل عن منافعها. أما وصف بعض الدول والأمم «بالإرهاب» فهو اختراع حديث يراد به السيطرة على ومقدرات هذه الدول والأمم. الكاتبان الشهيران ألدوس هكسلي وجورج أورويل كانا إذن على صواب عندما تصوّرا مستقبل الحضارة الغربية «تقدما إلى ومن ثم فالإصلاح المنشود ليس بالضرورة أن تفعل مثلما فعل» «فالحداثة» شيء و«الإصلاح» شيء آخر.

Bibliotheca Alexandrina



0618427



6 221102 014779

دار الشروق
www.shorouk.com